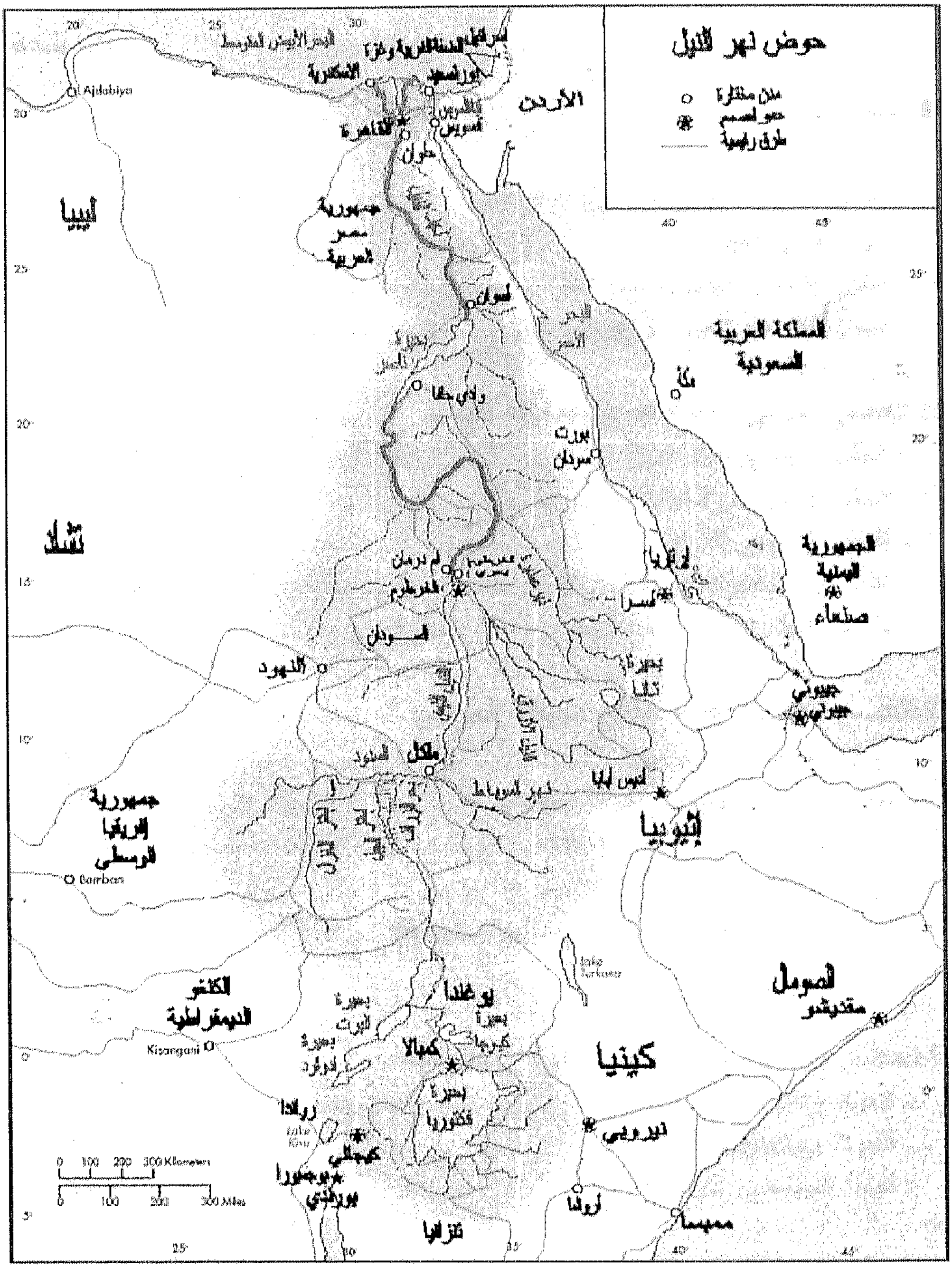
الصادق المهدى

مياه النيل

الوعد والوعيد

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ ـ فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣



حوض نهر النيل
مدن مختارة
عواصم
طرق رئيسية
ليبيا
تشاد
جمهورية مصر العربية
القاهرة
الإسكندرية
بورسعيد
السويس
حلوان
أسوان
وادي حلفا
الأردن
المملكة العربية السعودية
مكة
بورت سودان
السودان
أم درمان
الخرطوم
الأبيض
ملكال
أسمرا
الجمهورية اليمنية
صنعاء
جيبوتي
إثيوبيا
أديس أبابا
جمهورية إفريقيا الوسطى
الكونغو الديمقراطية
أوغندا
كمبالا
كينيا
نيروبي
أروشا
ممباسا
الصومال
مقديشو
رواندا
كيجالي
بوجمبورا
بوروندي
تنزانيا
Ajdabiya
Bambari
Kisangani
Lake Turkana
0 100 200 300 Kilometers
0 100 200 300 Miles

المحتويـــات

الصفحة

الصفحة

مقدمـــة

فرض انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م على السودان نظاما أحاديا نافيا للآخر بحدة استقطبت ضده القوى السياسية السودانية على نطاق واسع. وتصدت هذه المعارضة للنظام ونظمت صمود الشعب السودانى فى وجهه حتى عزلته.

وفى سبتمبر ١٩٩٦م شهدت البلاد حلقة أخرى من حلقات التحرك الديمقراطى التى ما برح الشعب السودانى يقدم عليها.

وفى يونيو ١٩٩٥م عقد التجمع الوطنى الديمقراطى «مؤتمر القضايا المصيرية» الذى حدد الرؤية الوطنية السودانية للسلام العادل فى البلاد، كما صاغ أهداف المستقبل الديمقراطى لحكم السودان حكما ديمقراطيا لا مركزيا.

حدد «مؤتمر القضايا المصيرية» الأهداف الوطنية والوسائل المتفق عليها لتحقيقها.

وشهد عام ١٩٩٦م دلائل تحرك واسع فى الداخل والخارج ضد النظام الحاكم، لذلك استنكر النظام الحشد الذى صلى معى صلاة عيد الأضحى ١٤١٥هـ، واعتبر الخطبة التى ألقيتها والحشد الضخم للصلاة تعبئة لمواجهته والإطاحة به. لذلك ربط النظام الحاكم بين كل تلك التحركات ضده وعدَّنى رمزها وحلقة الوصل بينها، فقرر اعتقالى ومعاملتى كرهينة مثلما كان يفعل الإمام يحيى حميد الدين فى اليمن؛ يعتقل بعض إخوان وأبناء زعماء العشائر غير الموالية له ليهدد تحركها ضده .

قرر النظام اعتقالى رهينة عساه يربك الخطة المتحركة ضده ويفصل حلقة الوصل بين الداخل والخارج.

وكان زملائى فى حزب الأمة وفى المعارضة يلحون عليَّ لأغادر السودان لأن النظام منذ أيامه الأولى كان يستهدفنى شخصيا؛ فصاغ بياناته كأننى كنت الشخص الوحيد المسئول عن حكم

الديمقراطية الثالثة. وركز على اغتيال شخصيتى معنويا، وهددنى بكل الوسائل لعلى أستسلم له أو أواجه حتفى. لكننى كنت حريصا على البقاء فى السودان حتى تأكد لى إصرار النظام على معاملتى كرهينة لإحداث ربكة فى صفوف العمل المضاد له، وتهديدى بالانتقام منى على ما قد يصيبه، ساعتئذ قررت أن أغادر البلاد وأن أجرد النظام من رهينته. وقد كان فى ديسمبر ١٩٩٦م.

فى ذلك الوقت كانت إرتريا وإثيوبيا تقفان متحالفتين ضد النظام السودانى، ضمن موقف إقليمى تسنده الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والغرب عامة لاحتواء النظام الراديكالى السودانى.

وقد غادرت البلاد عبر الحدود السودانية الإرترية، والتقيت القيادات الرسمية والشعبية فى إرتريا وإثيوبيا.

التقيت رئيس الوزراء الإثيوبى السيد ملس زناوى فى فبراير ١٩٩٧م، وفى ذلك اللقاء الأول بيننا تحدث إلىّ عن تظلم إثيوبيا من أوضاع مياه النيل. قال إن إثيوبيا محرومة من مورد طبيعى نابع فى أراضيها، وهذا وضع ظالم وشاذ. وقال: لقد كانت مصر أيام منقستو حريصة على بحث ملف مياه النيل، ولكن منقستو كان متمنعا. أما الآن وقد صرنا حريصين على فتح الملف، فإن حرصنا هذا يواجه بالإعراض. ثم قال: إن لنا حقوقا في مياه النيل ونحن فى أمس الحاجة لها للرى وللإنتاج الكهرومائى. وأضاف: هذه الحقوق لن تضيع بالتقادم.

بعد ذلك بأسبوعين التقيت الرئيس حسنى مبارك فى القاهرة. ونقلت له ما سمعت من رئيس الوزراء الإثيوبى، ونبهت لضرورة الاهتمام بالعلاقات المصرية الإثيوبية لا سيما ملف مياه النيل. تابع الرئيس ما ذكرت له باهتمام وأكد خطورته.

وفى تلك الأيام من عام ١٩٩٧م هالنى أن أجد الإعلام العربى مندفعا فى تصوير الأزمة بين اليمن وإرتريا حول الجزر فى شكل غزو إرترى إسرائيلى مشترك للجزر. وكانت إثيوبيا وإرتريا يومئذ حليفتين، فسمم الخط الإعلامى العلاقات العربية بدولتى القرن الإفريقى.

ركزت فى أحاديثى مع المسئولين فى البلدان العربية، والصحافة العربية، على ضرورة تجنب الأحكام الجزافية والحرص على تحرى الحقائق، وتجنب إحداث ضرر بالعلاقات العربية بدولتى القرن الإفريقى لأن فى ذلك مسا بعلاقات مهمة وحساسة.

وتجاوب كثير من المسئولين العرب، والصحافيين مع هذا التنبيه. بل قام الأخ العقيد معمر القذافى بدور أساسى فى ترميم العلاقات ومد جسور الصداقة والود مع دولتى القرن الإفريقى. وللحقيقة والتاريخ أذكر أن الأخ العقيد معمر القذافى هو أول قيادى عربى وجدته مشغولا بقضية المياه. كان هذا فى عام ١٩٨٣م.

وفى عام ١٩٩٧م زرت معرض الكتاب فى القاهرة، فوجدت المشاعر المتوترة التى لمستها لدى بعض المسئولين مجسدة فى طائفة من الكتب ذات الغلافات الجذابة، وذات العناوين المثيرة مثل: «*المياه .. حرب المستقبل*»، بقلم د. عادل عبد الجليل. «*حروب المياه فى الشرق الأوسط*» بقلم د. حسن بكر. «*حروب المياه*»، بقلمى جون بولوك وعادل درويش.. وغيرها من الكتب التى تعددت فى صياغات العناوين ولكن اتحدت فى جعل الماء قرين الحرب!!

أزعجتنى مشاعر المسئولين المتوترة، وعناوين الكتب المثيرة، فزاد اهتمامى بملف مياه النيل.

ولكن المآسى التى يعيشها شعبنا السودانى على يد النظام الشمولى، وأعباء المواجهة بيننا وبين ذلك النظام لم تترك لى وقتا كافيا. رغم ذلك ظللت أسارق الوقت لمتابعة ملف مياه النيل.

وفى النصف الثانى من عام ١٩٩٩م اتضح لى أن خطورة الموضوع توجب سبر غور المسألة والبحث عن وسائل لحلها. لا سيما وقد استقر فى ذهنى أن المسألة من نوع سرطانى تساهم المسارعة فى العلاج كما تساهم المماطلة فى تعقيدها إلى ما لانهاية.

هذا الكتاب هو ثمرة دراستى للمسألة واستقصائى لوسائل حلها، وهو موجه للمسئولين فى حوض النيل، وللرأى العام فيه؛ للتحول من ذهنية الشك والترصد والامتثال لحتمية الصدام إلى ذهنية الوصال الاستراتيجى. هذا التحول هو الذى ينفى الشؤم ويفتح باب الأمل.

وهذا التحول ممكن التحقيق إذا توافرت النقاط الآتية:

□ **أولا:** كان النيل فى تاريخه الطويل شأنا مصريا. ثم صار منذ عهد قريب شأنا مصريا سودانيا. إن علينا الآن أن ندرك أن عوامل الاحتياج للمياه فى دول منابع النيل، وضرورات تنمية موارد النيل، وحماية البيئة، توجب التحول إلى موقف يصبح معه النيل شأنا حوضيا.

□ **ثانيا:** مسألة المياه تبحث الآن فى إطار جامد استاتيكى. فى هذا الإطار تبدو مسألة مياه النيل مستعصية، لأنها تتعلق بإيجاد حصص لدول فى مياه قسمت على غيرها. ولكن المسألة تبدو قابلة للحل فى إطار متحرك ديناميكى. إطار يفترض أن التعاون بين دول حوض النيل سوف يزيد من دفق مياه النيل ويحمى نقاءها.

□ **ثالثا:** يخيم على كثير من الأذهان أن أى تعديل فى حصص مياه النيل لصالح دول المنابع سوف يكون حتما على حساب حقوق مصر والسودان المكتسبة. هذه المعادلة الصفرية ينبغى تجاوزها لتحل محلها نظرة إيجابية: تتوقع أن يخلق التحصيص مناخا تعاونيا وجهدا تعاونيا يعود بالفائدة لكل الأطراف.

☐ **رابعا:** الماء سلعة اقتصادية، والحرص على توافر العرض وترشيد الطلب للمياه أوجب توحيد الأجهزة المعنية بالموارد المائية في كل قطر من الأقطار لرفع كفاءة العرض ولضبط الطلب.. إن نقل الماء من سلعة طبيعية كالهواء إلى سلعة اقتصادية نادرة واجب وطني وإقليمي ودولي.

☐ **خامسا:** حوض النهر الواحد يفرض على الدول المتشاطئة عليه اعتباره وحدة مائية، واعتبار إدارة موارده شأنا مشتركا بينها. إن التعامل الصحيح مع الوحدة المائية هو الإدارة المشتركة.

☐ **سادسا:** هنالك تناول سطحي للمسألة على نطاق واسع. هذا التناول السطحي بل التهريجي يسارع في توجيه الاتهامات وترويج الشائعات، ويزرع مزيدا من الشك وعدم الثقة. مثلا: إذا تحدثت دول المنابع عن تخصيص مياه النيل، تتسارع الاتهامات بأنها غير محتاجة لذلك بل تقوله متواطئة مع إسرائيل للكيد لدولتي المجرى والمصب!! أو أن يكال الاتهام لمصر بأنها ساعية لعدم استقرار دول المنابع لا سيما إثيوبيا، لكي تصرفها الحروب الأهلية والنزاعات عن البرامج التنموية واستغلال الموارد المائية. هذه الاتهامات تخلق حربا نفسية بين دول حوض النيل.

☐ **سابعا:** دولة المصب الأكثر تقدما من حيث التنمية الاقتصادية والبشرية ينبغي ألا تتعامل مع دول الحوض الأخرى كأي دول أخرى، بل ينبغي أن تتعامل معها بخصوصية في مجال دعم التنمية، وتنمية مواردها البشرية، وزيادة التبادل التجاري، وإقامة علاقات ثقافية وإعلامية قوية، وتوثيق العلاقات على المستوى الرسمي والشعبي، لكي ينمو إحساس إيجابي بين دول حوض النيل.

☐ **ثامنا:** إن لنا في شمال حوض النيل ثلاث حلقات انتماء هي: الحلقة العربية - والحلقة الإسلامية - والحلقة الإفريقية. الحلقتان الأوليان لهما أهمية في النظام الديني والقومي والثقافي. الحلقة الثالثة - الإفريقية - لها أهمية حياتية. التطور السياسي في التاريخ الحديث جعل الحلقة الإفريقية مهمشة في السودان وفي مصر بصورة أكبر. هذا التهميش لعلاقة حياتية لا يتناسب مع مصالح السودان ومصر؛ إنه تهميش يعود بالضرر الفادح على مصالح دولتي وشعبي وادي النيل. والمطلوب بإلحاح في السودان وفي مصر مراجعة الأولويات لإعطاء الحلقة الإفريقية اهتماما أكبر.

☐ **تاسعا:** النيل وأحواض الأنهار الدولية الأخرى صارت محل اهتمام دولي كبير من حيث إحصاء المعلومات عنها، وتوفير المال والتقنية لتطويرها، وتشريع الأحكام للعدل في توزيع مواردها، وإيجاد وسائل عادلة لفض المنازعات فيها.

☐ **عاشرا:** القيادات السياسية العليا فى دول حوض النيل لا تمارس اجتهادا سياسيا لإيجاد حل شامل لمسألة مياه النيل. والمستويات التنفيذية، والإدارية، والفنية دون ذلك لا تجرؤ على الاجتهاد السياسى وتحصر نفسها فى حدود اختصاصاتها.

لذلك ظلت شئون مياه النيل من ناحية الدراسات، والتعاون الفنى، متطورة، ولكنها محدودة بسقف سياسى يحصر تطورها.

وهنالك تعاون فضفاض بين دول حوض النيل فى منظمات مثل «الأندوجو» و«الكوميسا»، وهو تعاون يمنع تطويره غياب اتفاق سياسى شامل فى حوض النيل بشأن موارد النيل المائية.

إن مسألة مياه النيل سوف تراوح مكانها ما لم يتناولها الاجتهاد السياسى المستنير ويجد لها حلا حاسما.

الاجتهاد السياسى المستنير كفيل بإحداث نقلة فى النقاط المذكورة هنا، والعبور من الطريق المسدود إلى الطريق المفتوح السالك.

وهذا الكتاب مكون من ثمانية فصول، نذيرة بما سوف يحدث من شر وضر إذا تراخى الاتفاق السياسى فى حوض النيل بشأن موارده المائية. وبشيرة بما سوف يتحقق من نفع وخير إذا تسارع الاتفاق.

- الفصل الأول عنوانه النيل **واصل أم فاصل؟** هذا الفصل يبين أن حوض النيل يمكن أن يكون الواصل بين شطرى إفريقيا شمال الصحراء، وجنوب الصحراء. بل يمكنه أن يصير حلقة وصل حضارى بين ثقافات وحضارات شطرى القارة. كما يمكن لحوض النيل أن يكون بؤرة نزاعات تتفجر، فيصبح فاصلا بين شطرى إفريقيا ومسرح صدام بين حضاراتها وثقافاتها وشعوبها.
- الفصل الثانى يتناول **مياه النيل: مسألة الطلب**. يتطرق هذا الفصل لأسباب تزايد الطلب على مياه النيل، حتى بلغ الطلب ٤٩,٣ مليار متر مكعب زيادة على حجم دفق النيل الحالى. ويذكر الفصل وسيلتين لمواجهة هذا الطلب. الأولى: ترشيد استخدام الموارد المائية. الثانية: زيادة الموارد المائية.
- الفصل الثالث يتناول **مياه النيل: مسألة العرض**. هنالك ثلاث وسائل لزيادة العرض هى: الأولى: تدوير المياه المستعملة من مياه الصرف الصحى، والزراعى، والصناعى. الثانية: استخدام موارد مائية غير نهرية كالمياه الجوفية. الثالثة: زيادة دفق مياه النيل، وهى إذا توافرت شروط معينة يمكن أن تزيد بنسبة ٨٠٪ فتغطى حاجة دول الحوض فى الحاضر والمستقبل المرئى.

- الفصل الرابع عنوانه: **مياه النيل : البيئة الطبيعية.** يستعرض هذا الفصل تدهور البيئة الطبيعية من جفاف وتصحر، وتلوث وأمراض محمولة مائيا، ويتناول كافة وجوه تدهور بيئة حوض النيل. ويحدد السياسات والبرامج المطلوبة لإنقاذ بيئة حوض النيل الطبيعية، والتعاون الإقليمي والدولي المطلوب لسلامة البيئة الطبيعية في حوض النيل.
- الفصل الخامس هو عن **مياه النيل : الإطار القانوني.** هذا الفصل يبين حقيقة الوضع القانوني الآن في حوض النيل، والتطورات التي طرأت على القانون الدولي، ويدعو لتطوير الوضع القانوني لسد الثغرات وتحقيق أعلى درجات التعاون بين دول الحوض.
- الفصل السادس عن : **حوض النيل : الجغرافيا السياسية.** هذا الفصل يبين الأهمية الجغرافية السياسية البالغة لحوض النيل، ويحلل الاضطرابات الحالية في دول الحوض، وينتهي إلى أن هذه الاضطرابات يمكنها أن تشد إليها نزاعات المناطق المجاورة في الشرق الأوسط، والخليج، وأواسط إفريقيا.. بل تجذب إليها مخططات الحرب الباردة الجديدة. ولكن إذا توافرت الإرادة السياسية والتدابير المحكمة فإن منطقة حوض النيل يمكن أن تنجو من الاضطرابات وتنعم بالاستقرار والتعاون الإقليمي.
- الفصل السابع يتناول **العلاقات السودانية المصرية** بما يستدل على خصوصيتها، وينادي بأمرين: الأول: تقنين تلك الخصوصية. الثاني: تنزيه تلك العلاقة من المحورية وربطها بالتعاون الوثيق مع دول الحوض الأخرى.
- الفصل الثامن: **الوعد والوعيد.** هذا الفصل يقترح معاهدة ملزمة لدول حوض النيل تفتح باب التعاون بينها، وتحقق رابطة واعدة فيها الخير والرخاء لدول حوض النيل والحائل المانع لنزاعات مدمرة.

وهذه الفصول الثمانية مزودة ببيانات مستخلصة من الواقع وتحليلات مستهدية بالحقائق. إنها مرافعة مركزة تخاطب القوى الفكرية، والسياسية، والرسمية، والشعبية، والفنية في حوض النيل لترتفع لمستوى المسئولية وتندفع بعزيمة صادقة لإنجاز وعد النيل وإبطال وعيد النيل.

إنني في هذا المنحنى من تاريخ بلادنا والمنطقة، أرى بصيص ضوء في نهاية النفق المظلم. ضوء مبعثه احتمال الوصول لحل سياسي شامل للنزاعات السودانية، حل سياسي يحقق السلام العادل والتحول الديمقراطي، ويكرس حسن الجوار بين السودان وجيرانه. هذا الحل السياسي الشامل أمل مهد له وفتح الطريق أمامه نداء الوطن. ذلك النداء التاريخي الذي وقعناه في جيبوتي مع النظام السوداني في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩، فكان بحق أذان مناخ جديد ينقل المسرح السياسي السوداني من التناحر الحتمي بين قاتل ومقتول إلى الحوار والتبشير بالإنتقال إلى حال أفضل.

لقد ألفت هذا الكتاب متحرقا بحقائق المياه فى حوض النيل، وأرسلت المسودة لعشرين صديقا مصريا وسودانيا وليبيا متخصصا وغير متخصص، وتكرموا بقراءة المسودة وأمدونى بتعليقات نيرة استفدت منها فى كتابة النص الأخير، فأشكرهم شكرا جزيلا على اهتمامهم ولكننى أتحمل مسئولية ما ورد فى الكتاب جملة وتفصيلا.

الصادق المهدى

القاهرة فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠م

الفصل الأول

النيل واصل أم فاصل

الماء هذا السائل العجيب هو مادة الحياة فى الحيوان والنبات ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1] والإنسان نفسه الجرم الصغير الذى فيه انطوى العالم الأكبر حاوية مياه.[2]

كان الناس على طول فترات تاريخية مضت ينظرون للماء على أنه كالشمس والهواء من مشاعات الطبيعة.

و لكن الكثافة السكانية التى بلغت حجما لم يعرف التاريخ له مثيلا، والتنمية الزراعية، والصناعية، والصرف الصحى، والإنتاج الكهرومائى، وسائر استخدامات الماء العذب زادت زيادات هائلة مما أظهر نقصا فى المياه العذبة يتفاوت من قطر لآخر؛ نقصا ظهر أوضح ما يكون فى القرن العشرين. ومع وجود النقص ظهرت مشكلتان. الأولى، توزيع المياه بين الاستخدامات المختلفة على صعيد القطر. والثانية، توزيعها على صعيد الإقليم بين الدول المختلفة التى تشترك فى حوض نهر، أو بحيرة، أو مياه جوفية.

لم تعد البلدان تتعامل مع الماء كمادة شائعة وافرة، بل وضعت الدول خططا قومية وأقامت آليات إدارية لمواردها المائية. وأدى التنافس على موارد المياه العذبة - أنهار، بحيرات، مياه جوفية - إلى عقد اتفاقات ثنائية بين دولتين أو جماعية بين كافة الدول المتشاطئة.

النيل مدهش، عدّه الشعراء سليل الفراديس، وعده المؤرخون شريان حضارة الإنسان الأولى. وهو أطول أنهار العالم. ومع أن ما يغذى أعاليه وابل أمطار يساوى ٢٠٠٠ مليار متر مكعب سنويا، فإن ما يحمله مجراه لا يتعدى ٧٪ من هذه الكمية المائية الضخمة !

كل البشرية عرفت مشكلة مزمنة بين أعلى النهر وأسفل النهر. هذه المشكلة لم تنشأ قديما فى حوض النيل، ولكنها فى القرن العشرين أطلت برأسها.

---

(١) سورة الأنبياء - آية ٣٠

(٢) يشكل الماء ٧٠٪ من وزن الإنسان

والدرس المستفاد من سيرة الأفراد وتاريخ المجتمعات هو أن الضرورة تتحدى الإنسان للعطاء. على الصعيد الفردى الحاجة أم الاختراع، وعلى الصعيد الاجتماعى أسس المؤرخ العالمى أرنولد توينبى حركة التاريخ الصاعدة على عطاء المجتمع فى مواجهته للتحدى.

لقد أشرقت حضارات الإنسان الأولى فى مجارى ومصبات الأنهار؛ لأن الضرورة أدت للفلاحة المروية، والفلاحة المروية أوجبت حفر القنوات وتنظيم مياه الرى، فتحلق حول ذلك التنظيم الاجتماعى والعمران.

هذه الحقائق السيكولوجية، والسسيولوجية صحبتها حقائق طبوغرافية دفعت معها فى نفس الاتجاه. مجارى ومصبات الأنهار تكونت فيها ترسبات، وتكونت حولها أراض منبسطة وصالحة للزراعة. لذلك بزغ التحضر والعمران الإنسانى فى وادى النيل، ووادى الرافدين، ووادى الإندس، والنهر الأصفر حيث كانت الحاجة للزراعة المروية فى تلك الوديان قد بلغت أقصاها.

وأسس سكان أسفل النهر حضارات تاريخية وشيدوا عمرانا، وتكاثروا مستغلين مياه الأنهار المتدفقة فى أراضيهم من منابعها فى أراض بعيدة غريبة عليهم «لو سار فيها سليمان لسار بترجمان!!».

و أحاطوا الأنهار بقدسية وعدوها حقا طبيعيا وهبة إلهية. ومع تقدم الوعى الإنسانى والاكتشافات العلمية جردت الأنهار من هالاتها الأسطورية، وبدأ العد والقياس، وظهر النقص مع الكثافة السكانية والحاجة التنموية فى الزراعة، والصناعة، وإنتاج الطاقة، وظهرت الحاجة للسيطرة على فيضان السنين السمان، والحماية من السنين العجاف.

دول أعالى النيل

لم تكن دول أعالى الأنهار تعبأ بمياه النهر الذى ينبع من أراضيها:

- **أولا:** لأنها تتمتع ببدائل مائية لغزارة أمطارها.
- **ثانيا:** لأن منابع الأنهار بحكم الطبيعة تقع فى مناطق عالية تحول طبيعتها الجبلية دون جدوى الزراعة المروية.

و لكن تبدل الحال :

- **أولا:** أدى الجفاف فى المناطق الأخرى من الدول المعنية، والكثافة السكانية إلى مجاعات جعلتها تفكر فى تطوير الزراعة المروية.

□ **ثانيا**: أدى تطوير تكنولوجيا السدود للتفكير فى نقل المياه وفى استغلالها للإنتاج الكهرومائى. ولكن مياه النهر الدولى المشترك صارت حقا مكتسبا لدول استغلته فى أسفل النهر !

هكذا نشأ تناقض بين أعلى النهر وأسفل النهر. يقول «هارمون» المهندس الأمريكى إن الأسبق جغرافيا هو الأحق، وأن دولة المنبع صاحبة سيادة مطلقة على مواردها الطبيعية ومنها المياه. هذا المبدأ يقابله ويتناقض معه مبدأ حق الانتفاع، وأن الأسبق انتفاعا هو الأحق، فهو صاحب الحق المكتسب.

و فى وجه هذا الجدل نشأ مبدأ دولى يقول به كثيرون، هو أن الأنهار - البحيرات - المياه الجوفية التى تقع فى أكثر من دولة عليها سيادة محدودة، سيادة مشتركة بين الدول المتشاطئة عليها. تحوم هذه المبادئ فى الأذهان، ولكن فى واقع الحال يشهد حوض النيل الآن نزاعا صامتا يثير الأفكار والمشاعر فى دول حوض النيل. تضارب فى الآراء والمشاعر تغذيه وتعقده عوامل تاريخية أقحمت مياه النيل فى التنازع الاستراتيجى، وجعلت التفكير فى استخدامها سلاحا سياسيا واردا. ففى عام ١٦٨٠ هدد حاكم إثيوبى حاكم مصر المعاصر له باستخدام الماء سلاحا ضده. قال الملك تقلا حيمنوت: «إن نهر النيل سيكون كافيا لمعاقبتكم. حيث وضع الإله فى قبضتنا منبعه وخيراته. ويمكننا بذلك إلحاق الضرر بكم.»(٣)

و كان لحادثة فشودة بين بريطانيا وفرنسا صلة بسعى فرنسا لوضع يدها على منابع النيل بعد أن سبقها البريطانيون إلى السيطرة على مصر فى أسفل النيل. واستخدم البريطانيون الابتزاز المائى ضد مصر عام ١٩٢٤ عندما اغتيل «السير لى استاك» حاكم عام السودان فى القاهرة. وفى أوج الحرب الباردة ووقوف الاتحاد السوفيتى إلى جانب مصر فى بناء السد العالى بعد أن انسحب الغرب من تمويله، وافق مكتب الولايات المتحدة لاستصلاح الأراضى على القيام بمسح تفصيلى لتقديمه للحكومة الإثيوبية. وانتهى المسعى فى ١٩٦٣، ونشرت نتائجه فى ١٧ مجلدا ضخما. سنوات الدراسة الخمس تزامنت مع أقصى درجات التوتر بين مصر وأمريكا.

كانت الدراسة تحذيرا مستترا لمصر، وتذكيرا بحساسية موقعها الجغرافى. لقد أوصت الدراسة بإقامة ٣٣ سدا وخزانا لتوفير مياه الرى وتوليد الكهرباء. وقررت الدراسة أنه إذا تم إنشاء كل المشروعات المذكورة، فإن الاحتياجات المائية السنوية للرى ولتعويض الفاقد فى التخزين ستخفض تدفق مياه النيل الأزرق عند الحدود السودانية بحوالى ٦,٤ مليار متر مكعب.

---

(٣) «حروب *المياه*»: جون بولوك وعادل درويش - الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٦١.

هذا التاريخ خلق مخاوف فى مصر من الابتزاز المائى، وهى مخاوف يزيد منها الآن ما تدفع به تركيا فى حوض الرافدين. فتركيا تعلن صراحة انفرادها بالسيادة على مياه الفرات ودجلة.

وفيما يتعلق بحوض النيل، فإن النزاع لا يدور فى فراغ، بل هنالك اتفاقيات ثنائية متعلقة بمياه النيل تعود إلى أكثر من قرن من الزمان بيانها:

- بروتوكول بين بريطانيا ممثلة لمصر، وإيطاليا ممثلة لإثيوبيا كدولتين مستعمرتين عام ١٨٩١.
- اتفاقية ١٢/٥/١٩٠٢م بين بريطانيا والإمبراطورية الإثيوبية المستقلة.
- اتفاقية ٩/٥/١٩٠٦م بين بريطانيا ودولة الكنغو.
- اتفاقية ١٣/١٢/١٩٠٦م بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا.
- تبادل مذكرات فى عام ١٩٢٥م بين المملكة المتحدة وإيطاليا.
- اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا.
- اتفاقية ٢٣/١١/١٩٣٤م بين بريطانيا نيابة عن تنجانيقا، وبلجيكا نيابة عن الكنغو.

هذه الاتفاقيات تعتبرها مصر ملزمة بموجب اتفاقية « فيينا » لعام ١٩٧٨، والتى ورد فيها النص الآتى: «الاتفاقيات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية، أو الخاصة بالوضع الجغرافى الإقليمى تظل سارية المفعول بموجب قاعدة الوراثة، ولا يمكن إلغاؤها أو تعديلها إلا باتفاق بين الدول الموقعة عليها.»

و لكن دول منابع النيل، دون استثناء، ترى بطلان هذه الاتفاقيات الموروثة من عهد الاستعمار، وترى أنها لا تتماشى مع حقوقها ولا مع ضرورات التنمية فيها.

تطور القانون الدولى بشأن المياه

يحيط بهذا النزاع رأى عام عالمى تطور على طول القرن العشرين حول مياه الأنهار الدولية، وبلور مبادئ وأحكاما فى القانون الدولى بشأن المياه. وتدرجت مفاهيم وأحكام القانون الدولى بشأن المياه عبر خطى أهمها:

■ فى عام ١٩١١ بحث معهد القانون الدولى مسألة المياه الدولية، وجاء فى إعلان مدريد الذى صدر عنه الآتى:

- لا يجوز للدولة المتشاطئة إقامة منشآت لاستغلال مياه النهر دون موافقة الدول الأخرى.
- لا يجوز إنشاء المشاريع التى تستهلك كمية كبيرة من المياه.

- عدم انتهاك حقوق الملاحة فى النهر الدولى.
- لا يجوز لدول المصب إقامة منشآت من شأنها أن تحدث فيضانات فى دول المنبع.
- يجب تعيين لجان مشتركة دائمة لدراسة المشاريع المقترح إنشاؤها على النهر.

■ وفى عام ١٩٦٦ وضعت قواعد هلسنكى بشأن المياه.

■ وفى عام ١٩٧٩ وضعت مبادئ لجنة القانون الدولى بشأن المياه.

■ وفى عام ١٩٩٧ صدرت اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجارى المائية لغير أغراض الملاحة.

هذا التطور فى القانون الدولى لم يواكبه تطور فى تقنين العلاقات المائية فى حوض النيل.

فمنذ اتفاقية ١٩٢٩ لم يحدث جديد إلا اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان بشأن مياه النيل. التطور القانونى الإقليمى كان أقل من التطور القانونى الدولى. والتطور القانونى الدولى نفسه كان أقل كثيرا من التطور الفنى والتقنى فى مجال علوم موارد المياه (HYDROLOGY) وقياس الطقس (METEOROLOGY).

تطور الأنشطة الفنية فى حوض النيل

كان التعاون الفنى بين دول حوض النيل ضعيفا حتى الستينيات. وفى عام ١٩٦٧ تكونت أول هيئة إقليمية للتعاون الفنى بين دول الحوض باسم «هيدرومت» (HYDROMET SURVEY PROJECT). هذه الهيئة قامت بقياس هطول الأمطار وتدفقها فى المجارى المغذية لبحيرة فكتوريا، وبحيرة ألبرت، وبحيرة كيوجا ما بين الأعوام ١٩٦٧ – ١٩٩٢ . وأجرت دراسات فنية أخرى.

و فى ١٩٩٢ اكتمل عمل هيئة «هيدرومت»، فاجتمع وزراء الرى من دول حوض النيل وقرروا الاستمرار فى التعاون الفنى بموجب لجنة سميت اللجنة الفنية للتعاون لتنمية حوض النيل وحماية بيئته. مختصر اسمها «تكونيل» (TECCONILE).

استمرت هذه الهيئة لمدة ست سنوات وكانت مهمتها: دراسة تنمية البنية الأساسية فى حوض النيل، والتأهيل الفنى والتدريب المطلوب لإدارة الموارد المائية، والعمل على أن تضع كل دول حوض النيل خططا قومية للمياه (MASTER PLANS)، ثم وضع خطة تنسيق بينها تسمى خطة عمل لحوض النيل (NILE BASIN ACTION PLAN). هدف الخطة على المدى البعيد هو: «تحقيق تعاون بين كافة دول حوض النيل لتطوير الحوض تطويرا تكامليا يقوم على توزيع عادل للمياه».

قامت «تكونيل» بمساعدة من العون الكندى بوضع خطة سميت خطة عمل حوض نهر النيل (NRBAP).

و قامت «تكونيل» بمبادرات إقليمية عديدة، وأسهمت فى عدد كبير من المؤتمرات، وورشات العمل، والسمنارات المتعلقة بمياه النيل. وأسهمت فى المنابر العالمية المتخصصة فى شئون المياه وأهمها:

- مجلس المياه العالمى W.W.C.
- التجمع العالمى للموارد المائية I.W.R.A.
- الشراكة العالمية للمياه G.W.P.
- الشبكة العالمية لمنظمات الأحواض I.N.B.O.

وفى ١٩٩٧ طلب مجلس وزراء الرى لدول حوض النيل من البنك الدولى تنسيق مساهمات الجهات الخارجية لتمويل وتنفيذ خطة عمل حوض نهر النيل، فلبى البنك الطلب مستعينا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ووكالة العون الدولى الكندية. هذه الجهات راجعت خطة العمل ووضعت أولويات للتنفيذ لتقدم توصياتها لمنبر دولى خاص بالتعاون فى حوض النيل. وفى مارس ١٩٩٨ اطلع مجلس وزراء الرى فى دول حوض النيل على الخطة المراجعة وأجازوها تحت عنوان: رؤية موحدة وعمل موحد لحوض النيل. وقرروا إقامة هيئة جديدة تخلف «تكونيل» سموها مبادرة حوض النيل (NILE BASIN INITIATIVE). شعار هذه المبادرة هو: يجب أن يستخدم النيل للتعاون الإقليمى لا ليكون مصدر نزاع. واتفقوا على اعتماد رؤية موحدة هدفها تحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة عن طريق الاستخدام العادل لمياه النيل والانتفاع المشترك بموارده.

المنظمة المترولوجية العالمية

توافر معلومات دقيقة عن الموارد المائية فى كل قطر، ومعلومات دقيقة عن الطقس وتقلباته، مهام ضرورية للدول.

فى هذه المجالات فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة يسهم فى جمع وحفظ وتحليل وبث المعلومات الدقيقة المطلوبة.

إن المنظمة المترولوجية العالمية تقوم بمهام التعاون فى جمع البيانات عن الموارد المائية وتكوين شبكات من محطات قياس الموارد المائية، وتقوم بجمع البيانات وتحليلها لقراءة اتجاهات المستقبل والإنذار المبكر من الجفاف والفيضان.

هذه المنظمة تعنى بكل وسائل المراقبة والمتابعة الخاصة بالمياه وبنقل التقنيات والأساليب الحديثة.

وأهم وسائل هذه المنظمة برنامج «ويكوس» (WHYCOS) نظام مراقبة الدورة الهيدرولوجية (الموارد المائية) العالمية. برنامج «ويكوس» هذا برنامج عالمي هدفه الحصول على معلومات دقيقة عن الموارد المائية وعن أحوال الطقس فى العواصم المختلفة. والبرنامج يعتمد على شبكة من المحطات التى تحصل على معلومات هيدرولوجية (الموارد المائية) وطقسية عن طريق الأقمار الصناعية على المستوى القطرى والإقليمى. والمعلومات التى تجمع عن الموارد المائية والطقس عن طريق المحطات المائية تبث لكل الجهات المعنية بإدارة المياه أولا بأول. وشبكة جمع المعلومات تقوم على محطات قطرية تكوّن شبكة قطرية (NHS)، هذه الشبكة ترتبط مع غيرها من الشبكات القطرية لتكوين شبكة على نطاق الإقليم تسمى نظام المراقبة الإقليمية. ويوجد الآن عدد من هذه النظم الإقليمية فى الأقاليم الآتية: البحر المتوسط - جنوبى إفريقيا - المنطقة الكاريبية - حوض الكنغو - حوض النيل - القرن الإفريقى.

و نتيجة لنشاط المنظمة المترولوجية العالمية صارت المعلومات عن الموارد المائية والطقس أكثر دقة من حيث جمعها وحفظها وتحليلها وبثها للأغراض المختلفة.

هذا التقدم الكبير فى المجالات الفنية وفى التعاون الفنى إقليميا وعالميا لم يواكبه تعاون فى المجالات الواسعة السياسية والاقتصادية والثقافية فى حوض النيل؛ لأن بين دول الحوض اختلافا كبيرا حول مياه النيل. اختلافا سيؤثر سلبا على الثقة المتبادلة وعلى التعاون ما لم تتفاوض دول الحوض وتبرم اتفاقية شاملة حول مياه النيل.

منظمة الأندوجو

فى عام ١٩٨٣ دعت مصر لتكوين منظمة الأندوجو (الإخاء) لكى تضم دول حوض النيل فى تكوين يهدف للتعاون السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى والثقافى بين دول حوض النيل.

لقد كانت منظمة الأندوجو ومازالت أمنية فى الاتجاه الصحيح، ولكن الذى قعد بنشاطها فلم يتعد إبداء النوايا الطيبة وتحضير الدراسات وتكوين الآليات، أن الأحوال السياسية، ومراحل النمو الاقتصادى، والهويات الثقافية فى دول حوض النيل متباينة غاية التباين.

كذلك هنالك بون شاسع بين دول حوض النيل حول رؤيتها للحق فى مياه النيل، مما جعل بينها نزاعا صامتا يكمن وراء سياساتها، ويظهر أحيانا فى الصحافة فى بلدانها وفى تصريحات المسئولين وفى المنابر الدراسية وورشات العمل والسمنارات والمؤتمرات.

إن للأندوجو مجلس وزراء مكونا من وزراء الخارجية، تدعمه لجنة فنية مكونة من سفراء من بلدان حوض النيل، تساعدها سكرتارية.

هذه الآلية وغيرها من آليات التعاون بين دول حوض النيل فى المجالات الأوسع من المجال الفني، يشلها غياب إرادة سياسية مشتركة فى دول الحوض للتصدى لأسس الخلاف حول مياه النيل وحسمها، وإبرام اتفاقية شاملة لمياه النيل على نطاق الحوض ترضاها وتدعمها وتتعاون على أساسها كل دول الحوض.

الموقف الحالى فى حوض النيل هو أن التعاون بين دول الحوض جزئى ومحاط بكثير من عدم الثقة، وأن الاتفاقات الموجودة ثنائية، والدعم الدولى على الصعيد الجماعى والثنائى متوافر بكثرة ولكنه غير منسق ولا توجد وسيلة لمتابعة دراساته وتوصياته المختلفة. والمطلوب بإلحاح شديد إبرام اتفاقية شاملة تؤسس تعاونا جماعيا، وإيجاد وسيلة لتنسيق الدعم الدولى الجماعى والثنائى، والتمكين من المتابعة لتحقيق الأثر المطلوب.

وفى هذا الصدد فإن للأمم المتحدة منظمات متخصصة هى الأكثر نجاحا وفاعلية فى أنشطة الأمم المتحدة، مثل منظمات الصحة العالمية، اليونسكو، وغيرهما.

إن ندرة المياه وأهميتها للإنسان وللتنمية وأثرها المباشر على الصحة وعلى كل المناشط توجب تكوين هيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة؛ لتعنى بقضية المياه على الصعيد العالمى، ولتقوم بتنسيق الجهود الموجودة حاليا فى سبيل إدارة أفضل لموارد العالم المائية.

الماء أكثر من أية ثروة طبيعية أخرى يواجه الإنسانية بضرورة الخروج من الذهنية القطرية إلى ذهنية الاعتماد المتبادل بين الدول المتشاطئة على نهر واحد، أو حوض جوفى واحد، أو بحيرة عذبة واحدة.

نعم يرى بعض الناس فى هذا الاعتماد المتبادل خطرا على الأمن القومي؛ لأنه يقتضى اعتمادا على آخر لا تؤمن تصرفاته على المدى الأوسط والبعيد.

و لكن لا سبيل لتوزيع مستدام للموجود من المياه، ولزيادة تدفقه، ولإقامة بنيات تحتية ترفع من الطاقة التخزينية فى البحيرات وترفع من إنتاج الكهرباء لصلحة الجميع، ولتنفيذ برامج تضبط حركة المياه، وتحافظ على سلامة البيئة الطبيعية إلا عن طريق التعاون والاعتماد المتبادل.

هذه المنافع العديدة تحقق مصالح مشتركة، ولذلك فهى تزيد من أمن كل قطر من الأقطار المعنية فى المدى الوسيط والمدى البعيد.

لقد نما الوعى بالمسألة المائية نموا هائلا فى أواخر القرن العشرين، ففى العام الماضى وحده شهدت القاهرة فى شهر مارس ثلاثة مؤتمرات مهمة بشأن المياه(٤).

لقد تتبعت أوراق كثير من هذه المؤتمرات وحلقات النقاش، وما جاء فى الصحف عنها من أخبار وتعليقات، فأدهشنى كيف أن قضايا النيل تراوح مكانها. ففى هذه المنابر يكتفى الساسة بعبارات المجاملة الفضفاضة أو يعبرون عن وجهات نظر متناقضة ليس بينها مجال لحوار. ويقدم الفنيون والخبراء دراسات فنية متخصصة جيدة فى مجالها المحدود، ولكن لا يرجى أن يستفاد منها بالقدر المطلوب ما لم تحقق الإرادة السياسية اتفاقا يفتح أبواب التعاون المغلقة ويسمح بالاستفادة القصوى من دراسات الفنيين والمتخصصين.

وإذا استمر التنافر الحالى فسوف يكون النزاع حادا فى الموارد الموجودة، ويصاب التعاون فى كل المجالات بشلل. ولكن إذا تحقق الوفاق والتعاون المترتب عليه فإن زيادة كمية المياه بما يغطى حاجة الجميع واردة.

جاء فى دراسة فنية قدمها ثلاثة خبراء من مصر الآتى: «إذا تعاون المنتفعون من مياه النيل، فمن الممكن زيادة تدفق مياه النيل بمقدار ٥٧,٤٥٣ مليار متر مكعب فى السنة»(٥).

هذا التفاؤل تؤكده دراسات خبراء عالميين. فقد قال جيروم دى برسكولى: إن التكنولوجيا تبشرنا الآن بأن كمية المياه فى العالم كافية إذا كان التعاون والعمل المشترك هما أساس وسائل تعاملنا مع بعضنا بعضا(٦).

وعد النيل أن يبرم اتفاق شامل يفتح أبواب التعاون بين شعوب وحكومات حوض النيل، ويحقق التنمية والرخاء للكافة، ويشكل قدوة تشع نورا تهتدى به أحواض وأقاليم أخرى فى إفريقيا وآسيا.

وعيد النيل هو أن تحول النظرة القصيرة دون التعاون، بل تؤدى لنزاع حاد حول الموارد الحالية وتقفل الباب أمام زيادتها. وبالفعل ورد الفعل تتفجر الحرب الصامتة الحالية، وتجر إليها بؤر التوتر الأكثر حدة المشتعلة فى حوض الأردن، وحوض الرافدين، وحوض السنغال، ويصبح حوض النيل بركانا تلتهب ناره فيه وفيما حوله.

---

(٤) المؤتمرات هى: المؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢ - الرؤية للنيل فى القرن القادم - مارس ١٩٩٩م. المؤتمر الثامن بمركز الدراسات العربى الإفريقى تحت عنوان الأمن المائى العربى. مؤتمر وزراء الرى فى حوض النيل.

(٥) جمال علام، فهمى الجمل، منى القاضى - ورقة قدمت لمؤتمر النيل عام ٢٠٠٢ - القاهرة، ١٥ - ١٩ مارس ١٩٩٩.

(٦) القضايا الأخلاقية وإدارة الموارد المائية - لجنة اليونسكو - القاهرة مارس ١٩٩٩.

إن حوض النيل مرشح أن يكون واصل إفريقيا شمال الصحراء وجنوب الصحراء، بل بشير الحوار الحضارى المأمول لإنقاذ الإنسانية من ويلات صدام الحضارات. وهو فى الوقت نفسه يمكن أن يكون فاصل إفريقيا شمال الصحراء وجنوبها، ونذير الصدام الحضارى الظلامى الذى يهدد الإخاء الإنسانى. كلا الأمرين وارد.(٧) وما سوف يحدث متوقف على الإرادة السياسية فى حوض النيل:

أمامك فاختر أى نهجيك تنهج   طريقان شتى مستقيم وأعوج

(٧) الصادق المهدى: «التعايش والصدام بين الحضارات من منظور إسلامى». المؤتمر العاشر: الإسلام والقرن الحادى والعشرون - وزارة الأوقاف، القاهرة ٢ - ٦ يوليو ١٩٩٨.

الفصـل الثانى

ميـاه النيـل: مسـألـة الطلـب

اللغة العربية لغة أصيلة، لذلك احتفظت مفرداتها بالمعانى التى استهدفها أصحابها فى صياغة تلك المفردات. كان للعرب تقدير يقارب التقديس للماء، فهطوله غيث، والندى هو رمز الفضائل والمكرمات. والإبل الدواب الأقدر على تحمل العطش، هى سفينة الصحراء وزينة الدواب. وقد سمى الجمل جملا لأن فيه جمالا عند العرب، ولذلك أشار إليه القرآن الكريم بقوله ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾[٨]. اللغة العربية، والثقافة العربية القديمة متحف لذهنية تحفظ الماء فى حدقات العيون.

وبفتح الإسلام تطورت اللغة العربية وثقافتها، فصارت لغة لثقافة عالمية تمددت فثاقفت صناع الحضارات العريقة فى وديان الأنهار التاريخية، فى وادى الرافدين وفى وادى النيل.

أصحاب الحضارات العريقة فى أودية الأنهار التاريخية كانوا يعظمون الماء ويقدسون أنهاره، ولكنهم كانوا يفترضون وفرته هبة إلهية ومباحا طبيعيا.

ثم جاء القرن العشرون، لا سيما فى ثلثه الأخير، ليطرد ذلك الحلم الجميل.

إنسان القرن العشرين كإنسان البادية العربية – ولكن لأسباب مختلفة – ظهر له الاحتياج الحاد للماء العذب وتبين ندرته.

وهنالك خمسة أسباب لهذه الظاهرة:

- فى هذا العام الأول من القرن الجديد فى الألفية الثالثة للميلاد، تجاوز عدد سكان الأرض ستة بلايين نسمة.
- وزادت نسبة السكان الذين يعيشون فى الحواضر ذات الاستخدام العالى للمياه فى مجالات الحياة المنزلية والصرف الصحى.

---

(٨) سورة النحل ـ آية ٦

● واتسع استخدام المياه للزراعة المروية التى صارت تشكل ثلث الإنتاج الزراعى فى العالم.

● وزحفت التنمية الصناعية مصحوبة باستخدام صناعى مرتفع للمياه.

● ونما الإنتاج الكهرومائى للطاقة نموا هائلا. هذه المتغيرات والأنشطة أظهرت عجزا فى الموارد المائية.

و استنادا إلى مؤشرات القرن العشرين قدرت منظمة «الفاو» (منظمة الأغذية والزراعة العالمية) أن الطلب على المياه فى العالم يتضاعف كل ٢١ عاما.

نعم بعض البلدان مبللة بالمياه العذبة، ولكن أكثر من ٨٠ دولة فى العالم تعانى نقصا فى المياه العذبة، بمعنى أن ما تستغله من مواردها المائية أقل من احتياجاتها؛ أو تعانى عجزا فى المياه العذبة، بمعنى أن مواردها المائية أقل من احتياجاتها.

أما الشرق الأوسط، المبلل بالنفط، فإنه فى الغالب جاف مائيا، لدرجة أن معهد الموارد المائية العالمية دق ناقوس الخطر قائلا إن منطقة الشرق الأوسط منطقة بلغ فيها العجز المائى حد الأزمة(٩).

ومن قبل استعرض المؤتمر الدولى للدراسات الشرق أوسطية مسألة المياه لاسيما فى أحواض النيل، والأردن، والرافدين، ثم قال: «كان النفط هو المسيطر على الجغرافيا السياسية (جيوبولوتيكا) للموارد فى الشرق الأوسط. فى المستقبل المنظور سوف يحتل الماء هذه المكانة»(١٠).

ولأسباب ذكرناها، كان الطلب لمياه النيل فى الأساس طلبا مصريا. الكثافة السكانية فى بلدان حوض النيل كانت أقل، وحاجتهم لموارد النيل المائية قليلة ومواردهم الأخرى وفيرة.

وأثناء القرن العشرين ظهر طلب سودانى لمياه النيل، عبرت عنه اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩، ثم اتفاق الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل لعام ١٩٥٩ بين مصر والسودان. ومنذ حين تتابع الطلب لمياه النيل ليشمل كافة بلدان الحوض. طلب لم يجد استجابة قانونية بعد، وإن كانت اتفاقية ١٩٥٩ قد اعترفت به فى بعض بنودها.

جاء هذا الاعتراف فى النص التالى: «نظرا إلى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين (مصر والسودان) تطالب بنصيب فى مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن

---

(٩) معهد الموارد المائية العالمية (١٩٩٢).

(١٠) المؤتمر الدولى للدراسات الشرق اوسطية - لندن، ١٩٨٦.

يبحثا سويا مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها. فإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر، فإن هذا القدر محسوبا عند أسوان يخصم مناصفة بينهما»(١١).

يستخدم الماء العذب لأغراض معلومة يوزع عليها بنسب معينة تتفاوت من بلد لبلد ومن إقليم لإقليم. وفيما يلى بيان يوضح نسب استخدام المياه للأغراض المختلفة فى الشرق الأوسط (فى المتوسط):

الاستخدام	النسبة المئوية
للأغراض المنزلية والخدمات الحضرية كالمستشفيات، المدارس، دور العبادة	٦,٩٪
للأغراض الصناعية	٥,١٪
للزراعة	٨٨٪

وهذا الفصل سوف يبين حجم الطلب لمياه النيل فى دول حوض النيل ثم يتناول وسائل ترشيد هذا الطلب.

ودول حوض النيل، حسب كبر حجم طلبها لمياه النيل، هى: مصر، السودان، إثيوبيا، كينيا، يوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندى، إرتريا، الكنغو.

الطلب المصرى لمياه النيل

لا مصر بلا نيل. إنها فى الحقيقة والمجاز زهرة النيل وثمرته، وطلبها لمائه شريان حياتها. حجم الطلب المصرى لمياه النيل حسب تقدير الخطة القومية (MASTER PLAN) يساوى ٦٣ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠.

هذا الرقم يأخذ فى الحسبان زيادات الطلب وترشيد الطلب نتيجة لخفض المساحات التى تزرع المحاصيل الشرهة للمياه (الأرز – قصب السكر).

و فى ورقة رسمية مصرية قدمت «لمؤتمر النيل عام ٢٠٠٢»، وردت التقديرات الآتية للطلب المصرى :

---

(١١) اتفاق الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل، القسم الخامس، أحكام عامة ـ البند الثانى.

الاستخدام	الحجم بمليارات الأمتار المكعبة
الأغراض المنزلية والخدمات الحضرية	٣
الأغراض الصناعية	٦
الأغراض الزراعية	٥٦
جملة الطلب السنوى[١٢]	**٦٥**

و منذ عام ١٩٩٧ اعتمدت سياسة توسع زراعى واستيطانى جديدة هادفة لزيادة الرقعة المعمورة فى مصر. سياسة من شأنها أن ترتفع بالمساحة المزروعة إلى ١١ مليون فدان، أى بزيادة ٣,٤ مليون فدان للرقعة المزروعة.

وفيما يلى بيان الزيادة المخطط لها:

(أ) **مشروع ترعة السلام** : وبيانه : ٢٢٠ ألف فدان غرب قناة السويس، ٤٠٠ ألف فدان فى الشريط الساحلى لشبه جزيرة سيناء إلى الشرق من قناة السويس، فيكون المجموع ٦٢٠ ألف فدان.

(ب) **مشروع تنمية جنوب الوادى**: لزراعة ١,٥ مليون فدان على جزءين:

- زراعة أراض بمنطقة شرق العوينات، ودرب الأربعين، ومنخفضات الصحراء الغربية فى مراحل: الخارجة، الداخلة، غرب الموهوب، أبو منقار، الفرافرة، البحرية وسيوة. وهذه الأراضى سوف تروى بالمياه الجوفية.
- مشروع توشكى الذى يهدف لزراعة ٥٤٠ ألف فدان ستروى من بحيرة ناصر (النوبة) بعد رفع المياه منها لترعة الشيخ زايد، و سوف تتفرع منها شبكة من الترع تروى هذه المساحات.

وبناء على التقديرات الأخيرة فإن مصر سوف تحتاج لكمية مياه تبلغ ٧٩ مليار متر مكعب من المياه لتغطية الحاجة للزراعة، الصناعة، والأغراض المنزلية والخدمات الحضرية. أى أن الزيادة المطلوبة فى حصة مصر الحالية وقدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب تبلغ ٢٣,٥ مليار متر مكعب[١٣].

---

(١٢) الورقة الرسمية للمؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢ ـ القاهرة، ١٥ ـ ١٩ مارس ١٩٩٩.
(١٣) «*حروب المياه فى الشرق الأوسط*» ـ د. حسن بكر، ص ٨٨.

لقد وفر السد العالى حماية لمصر من الفيضانات وموردا آمنا للمياه فى الصيف. ويسّر تعميم زراعة محصولين فى كل أنحاء البلاد. وضمن تخزين المياه على مدار السنين لتكون عونا لمصر فى السنين العجاف. وتوليد الطاقة الكهرومائية.

و لكن من سلبيات السد أن نهر النيل كان يرسب سنويا حوالى ٩٠ - ١٤٠ مليون متر مكعب من الطمى، هذا قل الآن مما جعل الأراضى المصرية تحتاج لكميات أكبر من المخصبات. وزاد ترسب الطمى وراء السد مما يقلل العمر الافتراضى للسد(١٤).

و فى يوليو عام ١٩٩٢ حذر حمدى الطاهر رئيس الهيئة العامة للسد من أن الطمى المترسب على مدى ٢٠ عاما يمكن أن يوقف تدفق المياه فى بحيرة ناصر ويحولها غربا إلى الصحراء، وفى عام ١٩٩٦ قال: «إن الطمى المتراكم يمكن أن يكون دلتا فى الجنوب. أو ربما يحدث ما هو أسوأ من ذلك فيحول النهر مجراه نحو الغرب فى الصحراء. إن هذه المشكلة يمكن أن تؤدى إلى كارثة».

و لكى ينتج السد العالى الطاقة الكهرومائية المطلوبة ينبغى أن يكون تدفق مياه النيل طبيعيا للمحافظة على المياه وراء السد فى مستوى معين.

و لكن دفق المياه ما بين ١٩٧٩ وعام ١٩٨٧ كان متدنيا - باستثناء عام ١٩٨٠ - لذلك هبط مخزون المياه فى السد لاستخدام المياه فى الرى، وهبط إنتاج الطاقة الكهرومائية.

ففى ١٩٧٩ كان السد يؤمن أكثر من نصف الكهرباء اللازمة للبلاد، ولكن فى ١٩٨٣ نزلت النسبة إلى ٣١٪ وفى عام ١٩٨٦ إلى ٢٠٪.

الطلب السودانى للمياه

الطلب السودانى لمياه النيل يتعلق بالحاجة للزراعة المروية، وبالمياه المطلوبة للصناعة وللاستخدام فى المدن والخدمات البلدية، ولإنتاج الطاقة الكهرومائية.

والسودان يحظى بأراض واسعة صالحة للزراعة المروية، ولكن عدم توافر المياه هو الذى يحد من استغلالها.

والمستغل الآن من الموارد المائية النهرية فى السودان يبلغ ١٦,٧ مليار متر مكعب فى السنة، توزيع استخدامها كالآتى:

---

(١٤) البنك الدولى يقدر أن السدود تفقد ١٪ من طاقتها التخزينية كل عام بسبب الإطماء.

ـ ٩٠٪ للزراعة لرى ٣,٧ مليون فدان.

ـ ٨٪ لاحتياجات الإنسان والحيوان.

ـ ٢٪ للصناعة والتبخر الإضافى نتيجة التخزين.

والتوسع الزراعى فى القطاع المروى فى السودان يخطط لزيادة الرقعة من ٤ ملايين فدان إلى ١٠ ملايين فدان بزيادة ٦ ملايين فدان.

والدكتوران المصريان، حسن بكر وإبراهيم سليمان، كلاهما يقدران أن السودان يحتاج لكمية ١٥ مليار متر مكعب من المياه لزراعة المساحة الإضافية المذكورة[١٥].

والسودان ينتج الآن ٢٧٨ ميغاواط من الطاقة الكهرومائية.

وهنالك مشروعات سودانية لزيادة إنتاج الطاقة الكهرومائية بيانها:

١٠٠٠ ميغاواط – مروى

١٠٠ ميغاواط – كاجبار

٣٠٠ ميغاواط – الشريك

٣٠ ميغاواط – عطبرة

١٥٧٠ ميغاواط – مشروعات أخرى

٣٠٠٠ ميغاواط .. أى زيادة إنتاج الطاقة الكهرومائية الحالية إلى أكثر من عشرة أضعافها.

والتقدير هو أن زيادة مخزون المياه فى هذه الخزانات والسدود سوف يحتاج لمليار متر مكعب من المياه.

وخطة السودان لزيادة المساحة المروية إلى ١٠ ملايين فدان، والاحتياجات الأخرى للزراعة والصناعة ومياه الشرب والطاقة تحتاج نحو ٣٢,٥ مليار متر مكعب. وحسب التقدير الرسمى الحالى قل ٢٠ مليارا على أقل تقدير.

---

(١٥) «*حروب المياه فى الشرق الأوسط*» ـ حسن بكر، «*أزمة المياه فى العالم العربى*» ـ إبراهيم سليمان.

الطلب الإثيوبى للمياه

إثيوبيا مبللة بالمياه. يشق أراضيها ١٢ نهرا دوليا مشتركا فى الغالب مع جيران إثيوبيا، لذلك سميت إثيوبيا نافورة إفريقيا. ولكن إثيوبيا لم تستغل هذه المياه للزراعة المروية فى حوض النيل ولا لإنتاج الطاقة الكهرومائية إلا قليلا، بحيث يبلغ استخدامها للمياه ٦,٠ مليار متر مكعب.

والزراعة فى إثيوبيا تعتمد على الأمطار ماعدا ٣٪ من الرقعة المزروعة مروية. أما نسبة الأراضى المروية للرقعة المزروعة فى إثيوبيا فهى ضعيفة جدا (٢,٠٪).

لذلك ساد الافتراض لوقت طويل أن إثيوبيا غير محتاجة لمياه النيل.

هذه الصورة تغيرت تماما فى النصف الثانى من القرن العشرين. إذ أن سكان إثيوبيا تكاثروا فبلغ عددهم ٦٠ مليونا وزيادة.

وأصيبت البلاد فى بعض أجزائها بالجفاف فاستبدت بها المجاعات.

و أتلف الجفاف والاحتطاب الغطاء النباتى فى إثيوبيا فانحسر إلا قليلا. كانت الغابات تغطى ٤٠٪ من أرض إثيوبيا، فانحسرت الآن لتغطى ٤٪ وبالتالى زادت الحاجة للطاقة.

وأظهرت الدراسات وجود مساحات واسعة من الأراضى الإثيوبية صالحة للزراعة المروية تبلغ ٣,٥ مليون هكتار، منها ٢,٣ مليون هكتار تقع فى حوض النيل فى منطقتى النيل الأزرق ونهر السوباط. وارتفاع منابع النيل الأزرق البالغ ١٧٨٦ مترا، واندفاعه عبر مجراه البالغ طوله ١٠٠ كيلو متر ظاهرة طبوغرافية تصلح لإنتاج كمية ضخمة من الطاقة الكهرومائية، تقدر بحوالى ٣٨ الف ميغاواط.

والتقدير الحالى هو أن مشروعات إثيوبيا للزراعة المروية ولإنتاج الطاقة الكهرومائية تحتاج لكمية مياه تبلغ ٧ مليارات من الأمتار المكعبة.

و لكن الاتفاقيات الموروثة تلزم إثيوبيا بالامتناع عن إقامة أى مشاريع فى أعلى النيل تؤثر بالنقصان على تدفق مياه النيل نحو المصب فى مصر إلا بموافقتها. والاتفاقية المصرية السودانية عام ١٩٥٩ خصصت كامل مياه النهر المقدرة بـ ٨٤ مليار متر مكعب فى أسوان لمصر والسودان.

هذا التنازع يكمن وراء العبارات العدائية التى أنشبت أظافرها فى الجدل المتعلق بمياه النيل فسممته: عبارات عدوانية المياه، الابتزاز المائى، الاحتكار المائى، وحرب المياه الصامتة .. وهلم جرا.

(أ) بدأ الحديث الإثيوبى الصريح عن موضوع مياه النيل وضرورة الاعتراف بالحق الإثيوبى فيه منذ عام ١٩٥٦. إذ أعلنت إثيوبيا أنها لم تعد تلتزم بالاتفاقيات والبروتوكولات القديمة الخاصة بمياه النيل، والتى وقع عليها «منليك الثانى» فى أوائل القرن العشرين. ونشرت هذا الإعلان صحيفة «الهرالد» الإثيوبية فى فبراير ١٩٥٦ . وأضافت: «إن لإثيوبيا الحق فى استغلال مياه النيل الذى ينبع فى أراضيها».

(ب) هذا النزاع حول مياه النيل دخل مرحلة جديدة أثناء الحرب الباردة، لا سيما بعد تأميم قناة السويس ووقوف المعسكر الغربى ضد مصر، ووقوف المعسكر الشرقى معها وبروز استقطاب دولى حاد. فى ذلك المناخ المشحون تولى مكتب الولايات المتحدة لاستصلاح الأراضى دراسة الإمكانات الإثيوبية للزراعة المروية ولإنتاج الطاقة الكهرومائية فى عام ١٩٥٨. استغرقت الدراسة خمس سنوات، ونشرت نتائجها فى عام ١٩٦٣ فى ١٧ مجلدا ضخما.

(جـ) فى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد فى ١٩٨٣ من أجل بحث قضايا التنمية فى البلدان النامية، قدمت إثيوبيا خطة لإنشاء ٤٠ مشروعاً للزراعة المروية ولإنتاج الطاقة الكهرومائية. وقال الوفد الإثيوبى محددا موقفه: إن إثيوبيا تطالب بمراجعة الاتفاقيات الحالية المتعلقة بالمياه لتتمكن من تنفيذ المشاريع التى قدمتها. وقال: لكن إذا استحالت المراجعة بالتراضى، فإن إثيوبيا تحتفظ لنفسها بالحق فى الإقدام على التنفيذ بشكل منفرد.

(د) وفى المؤتمر السابع الذى ضم دول حوض النيل والذى عقد فى القاهرة فى مارس ١٩٩٩م، تحدث مندوب إثيوبيا عن حجم الزراعة المروية والإنتاج الكهرومائى الممكن فى إثيوبيا موضحا احتياجات بلاده من مياه النيل. قال: إن تحقيق الأمن الغذائى لبلاده، وإنتاج الطاقة الكهرومائية للتنمية يوجبان إعادة توزيع مياه النيل بما يكفى حاجة كافة دول النيل. قال المتحدث الإثيوبى: «إن الذى يجرى فى حوض النيل حاليا لا يمكن استمراره فى المستقبل؛ لأن فيه استخداما غير متوازن لمياه النيل. إن اتفاقيات مياه النيل الحالية يجب أن تلغى لتحل محلها اتفاقية تقوم على مبدأ الاستخدام العادل لموارد النيل المائية».

وأضاف مندوب إثيوبيا: «مع أن إثيوبيا تسهم بالنصيب الأوفر من مياه النيل، فإننا نعتقد أن النيل ليس ملكا لدولة أو دولتين ولكنه ملك لكل الدول التى تقع فى حوضه»[١٦].

---

(١٦) الورقة الإثيوبية الرسمية ـ المؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢ ـ القاهرة، مارس ١٩٩٩.

والتقديرات الواردة حاليا تجعل المياه المطلوبة لإثيوبيا لتنفيذ المشروعات المذكورة تبلغ ٧ مليارات متر مكعب، أى أكثر من عشرة أضعاف ما تستهلكه إثيوبيا الآن من النيل الأزرق ونهر السوباط، وهما من أكبر روافد النيل من حيث حجم ما يصبان فيه من مياه.

طلب دول منابع النيل الأبيض

دول منابع النيل الأبيض هى: كينيا، يوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندى، الكنغو (زائير).

الدول التى كانت خاضعة للاستعمار البريطانى (كينيا، يوغندا، تنزانيا) التزمت بريطانيا باسمها باتفاقية ١٩٢٩ مع مصر. وهذه الاتفاقية تعتبر ملزمة لهذه الدول بموجب توارث الاتفاقيات.

والاتفاقية تنص على الآتى: «ألا تقام فى هذه البلدان بغير اتفاق مسبق مع مصر أية أعمال رى أو توليد كهرباء. وألا تقام على فروع النيل أو منابعه أعمال أو منشآت من شأنها إنقاص المياه المتدفقة إلى مصر أو تعديل مواعيد وصولها أو إنقاص مناسيبها».

لكن هذه المستعمرات البريطانية السابقة تخلت عن التزامها بتلك الاتفاقية. وصيغ هذا التخلى فى «مبدأ نيريرى» الذى جاء فيه: «تلتزم تنزانيا باتفاقية ١٩٢٩ لمدة سماح لا تتجاوز العامين. أثناء فترة السماح هذه ينبغى أن تبرم اتفاقية بديلة. فإن لم يحدث ذلك أثناء العامين المذكورين، فإن تنزانيا تعتبر اتفاقية ١٩٢٩ لاغية من جانب واحد».

هذا المبدأ أيدته كينيا لدى استقلالها ثم يوغندا. وقد مضى العامان بعد استقلال الدول الثلاث ولم يعقد اتفاق جديد.

قال د. أوديدى أوكيدى عميد معهد دراسات البيئة فى جامعة موى فى كينيا (١٩٩٠): «إن كينيا تسهم فى مياه النيل بفضل روافد تنبع فيها وتصب فى بحيرة فكتوريا المنبع الأكبر لبحر الجبل الذى يغذى النيل الأبيض. ومع ذلك فإن ثلثى أراضى كينيا قاحلة. إن علينا أن ننقل المياه وأن نستغلها فى الزراعة.»

وأضاف: «إن القانون الدولى القابل للتطبيق فى حالة موارد النيل المائية يتطور بسرعة شديدة. وهو الآن - ١٩٩٠ - أوضح مما كان فى الماضى. وهذا من شأنه أن يقنع جميع دول حوض النيل بفائدة إعادة النظر فى توزيع المياه على دول الحوض. إن على تلك الدول أن تعمل بصورة مشتركة للوصول لنظام إقليمى جديد يتفق مع احتياجات دول حوض النيل. إن الاتفاقات الموروثة من عهد الاستعمار لا تتماشى مع حقوق دول المنبع ولا مع ضرورات التنمية فيها.»(١٧)

(١٧) نقلا عن: *«المياه وأوراق اللعبة فى الشرق الأوسط»* - فتحى على حسين، ص ٨٨.

■ رواندا وبوروندى لديهما مشاريع رى وإنتاج طاقة كهرومائية على نهر كاجيرا أهم روافد بحيرة فكتوريا. وهذه المشروعات بالإضافة لمشروعات تنزانيا تؤدى لنقص فى وارد المياه لبحيرة فكتوريا يبلغ ٣ مليارات متر مكعب من المياه.

■ كانت كافة استخدامات تنزانيا، وكينيا، ويوغندا، ورواندا، وبوروندى، من مياه النيل فى الثمانينيات لا تزيد على ٠,٨٨ مليار متر مكعب – أى دون المليار. ولكن تقدير المشروعات والخطط المزمعة ترفع الطلب على المياه إلى عشرة أضعاف ذلك الرقم – أى ٨,٨ مليار متر مكعب.

■ شلالات انيانجا هى أكبر شلالات فى العالم وتقع فى الكنغو، ويمكن استغلالها لإنتاج كمية ضخمة من الطاقة الكهرومائية تبلغ ٥٠ ألف ميغاواط؛ لتصدر لدول حوض النيل الأخرى ولدول إفريقية خارج حوض النيل ولأوروبا. هنالك الآن ضمن مشروعات منظمة «الأندوجو» مشروع لاستغلال شلالات انيانجا لإنتاج الطاقة الكهرومائية، ولربطها مع محطة كهرباء السد العالى فى أسوان لتحقيق درجة أعلى من توزيع الطاقة الكهرومائية.

الخلاصة

دول منابع النيل الأبيض تتطلع لزيادة استهلاكها من المياه التى تغذى النيل الأبيض للزراعة المروية. ولديها إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة الكهرومائية (التقدير أن تنتج شلالات الكنغو ٥٠ ألف ميغاواط، وشلالات شمال يوغندا وسدود إثيوبيا ٣٨ ألف ميغاواط) ومشروعاتها المزمعة تتطلب مضاعفة ما تستهلكه من مياه النيل عشرة أضعاف ما تستهلكه الآن.

مياه النيل المتاحة حاليا تبلغ ٨٤ مليار متر مكعب (فى أسوان) يضيع منها ١٠ مليارات متر مكعب عن طريق التبخر. تبقى ٧٤ مليار متر مكعب، وهذه موزعة بين مصر والسودان بنسبة ١:٣، بموجب اتفاقية ١٩٥٩ الثنائية.

والبيانات التالية تبين أن الطلب الإضافى لمياه النيل فوق الدفق الحالى يبلغ:

البلـد	كمية المياه (بالمليار متر مكعب)
مصر	١٣,٥
السودان	٢٠
إثيوبيا	٧
دول منابع النيل الأبيض	٨,٨
المجموع	**٤٩,٣**

فمن أين تأتى هذه المياه الإضافية؟

هناك وسيلتان للإجابة عن هذا السؤال:

- ☐ **الوسيلة الأولى:** تحرى الطلب الحقيقى وضبطه عن طريق ترشيد استهلاك المياه للأغراض المختلفة.
- ☐ **والوسيلة الثانية:** هى الاستجابة للطلب بزيادة دفق مياه النيل أو المياه البديلة إن وجدت.

مسألة زيادة العرض ستكون موضوع الفصل القادم. أما هنا فأتناول مسألة ترشيد الطلب لمياه النيل.

ترشيد الطلب على المياه

التعامل مع الماء كأشعة الشمس والهواء من هبات الله السائبة ومباحات الطبيعة أورث تعاملا متسيبا مع المياه. لذلك حيثما نشأت الحاجة لمزيد من المياه، اتجهت الإدارات المعنية إلى تحقيق زيادة فى العرض كلما زاد الطلب. هذا التصرف يفترض أن زيادة العرض ممكنة وسهلة، وأن المستهلكين للمياه للأغراض المختلفة يحسنون استخدامها. هذان الافتراضان لم يعد لهما مبرر. إنهما يتبعان لذهنية الوفرة.

العوامل التى عددناها سابقا سببت ندرة المياه فى مناطق كثيرة من العالم، وأوجبت التحول من ذهنية الوفرة إلى الندرة. هذا التحول يقتضى وضع خطط قومية وبث برامج إعلامية لتحقيق مشروع توعية ينقل التعامل مع الماء من افتراض الوفرة إلى توقع الندرة.

والخطوة الأولى فى النهج الجديد هى أن يدرك الناس جميعا أن للماء ثمنا ينبغى دفعه لاستعماله فى المجالات المختلفة.

الناس الآن يدفعون فى الغالب ثمنا للماء لا يزيد على خُمس تكاليف تشغيل مشروعات الرى العام، ناهيك عن دفع ثمن مقابل تأسيس تلك المشروعات. وتدنى أسعار الماء يجعله شبه مجانى ويغذى ذهنية الوفرة والإسراف فى استعماله.

والمعلوم أن ذهنية الوفرة أدت إلى دعم أسعار المياه فى البلدان المختلفة وللاستخدامات المختلفة دعما يتفاوت بين دولة وأخرى.

ففى مصر مثلا، يقدر البنك الدولى أن الدولة تدعم المياه بمبالغ تتراوح ما بين ٥ مليارات دولار و١٠ مليارات دولار فى السنة.

وتسعير المياه بسعر حقيقى هو الذى سوف يجعل مستهلكى المياه يدركون قيمة المياه ويقتصدون فى استهلاكها. لقد كان التفكير فى تسعير المياه يواجه رفضا واسعا. ولكن الرأى العام العالمى انتقل من الرفض للقبول. ففى عام ١٩٩٢ عقدت اجتماعات تحضيرية «لقمة الأرض» - المؤتمر الذى جمع بين رؤساء الدول فى ريو دى جانيرو لبحث قضايا البيئة الطبيعية والاتفاق على سياسة للمحافظة عليها. واشترك فى تلك الاجتماعات التحضيرية لذلك المؤتمر علماء وخبراء فى التخصصات المختلفة. واتفق علماء المياه الذين اشتركوا فى تلك الاجتماعات التحضيرية على ضرورة تسعير المياه ومعاملتها كسلعة اقتصادية. قالوا: «إذا كانت المياه رخيصة فإنها سوف تهدر. ولكن إذا وضع لها سعر مناسب، فإن الناس سوف يتعاملون معها كسلعة ثمينة وحقا يفعلون».

سعر المياه المنشود ينبغى أن يغطى على الأقل تكاليف معالجة المياه ونقلها للمستهلكين. وتسعير المياه لفرض السعر المناسب يجب ألا ينطلق من فراغ أو فى تجريد من عوامل أخرى. فلا يمكن تطبيق سعر حقيقى لمياه المدن مثلا إذا كانت سياسة الأجور قائمة على افتراض مجانية أو شبه مجانية المياه. يجب أن تكون سياسة الأجور نفسها حقيقية. كذلك يجب أن يصحب تطبيق تسعير حقيقى للمياه للمستهلك الزراعى سياسة تسويق تجعل المزارع أو الفلاح يحصل على أسعار منتجاته الحقيقية، وأن تكون السياسة الضريبية عادلة. وأن تكون للمزارع مشاركة فى كل العمليات التى تخص إنتاج محصوله وتسويقه بشفافية لا تترك خافية ولا تسمح بوصاية عليه.

الترشيد الزراعى

فى إطار استمرار وسائل الرى الزراعى التقليدية، هنالك طائفة من الإصلاحات المطلوبة لترشيد استهلاك المياه فى المجال الزراعى هى:

(أ) تحسين شبكات توزيع ونقل المياه.

(ب) تطهير قنوات الرى والصرف من الحشائش الطفيلية.

(جـ) تسوية الأراضى المروية تسوية دقيقة باستخدام الليزر لرفع كفاءة توزيع المياه.

(د) استخدام السلالات والبذور المحسنة والمخصبات لرفع الإنتاجية.

(هـ) ممارسة الرى الليلى لتقليل التبخر.

(و) الحد من زراعة المحاصيل الشرهة للمياه مثل الأرز وقصب السكر. ففى بيان ورد ضمن دراسة متخصصة جاء أنه إذا خُفضت المساحة التى تزرع الآن فى مصر بمحصولى الأرز

وقصب السكر من ١,٦ مليون فدان إلى ٧٠٠ ألف فدان، فإن ذلك سوف يؤدى لتوفير ٣,٥ مليار متر مكعب[١٨].

و فى نفس الاتجاه، قدم خبيرا رى من مصر دراسة أوضحا فيها أن مصر تستطيع أن توفر ٢٠ مليار متر مكعب من المياه إذا عزفت عن زراعة المحاصيل الشرهة للمياه (الأرز وقصب السكر) وإذا أعادت تدوير مياه الرى الزراعى بعد معالجتها[١٩].

هذه الإصلاحات كلها ممكنة فى إطار الرى السطحى، واستخدام الرى بالغمر، وتوزيع المياه عن طريق القنوات (الترع والجداول) وهو ما يعتمد على الجاذبية الأرضية لتوصيل المياه للنباتات.

ولكن هذه الوسائل التقليدية للرى تهدر كميات كبيرة من المياه عن طريق التسرب، والرشح، والبخر، والنتح / بخر، والطفح. وهى الأسباب الأهم لهدر مياه الرى لدى توزيعها ونقلها عن طريق الرى السطحى الذى تتراوح كفاءة الرى فيه ما بين ٤٠٪ و٥٠٪، أى أن أكثر من نصف المياه يضيع هدرا قبل أن يصل للنباتات. هذه الصورة من هدر المياه تختلف تماما إذا استخدمت أساليب الرى الحديثة مثل الرش، والتنقيط. إن كفاءة الرى بالرش عالية؛ إذ تبلغ ما بين ٦٥٪ و٧٥٪ أما الرى بالتنقيط فكفاءته أعلى؛ إذ تبلغ ٩٠٪.

واستخدام الرى بالأساليب الحديثة محدود فى حوض النيل. وأعلى نسبة استخدام لها فى مصر حيث تبلغ حوالى ٢٠٪ من المساحة المزروعة.

إن استخدام أساليب الرى الحديثة فى دول حوض النيل يرفع كفاءة استخدام المياه فى الرى ويقلل نسبة الهدر للمياه.

وتقف أمام التوسع فى استخدام أساليب الرى الحديثة عقبتان: الأولى، نفقات تأسيس البنية التحتية اللازمة لها. والثانية، تدريب الكوادر المؤهلة لتشغيلها. إن جدوى استعمال وسائل الرى الحديثة تجعل الحصول على تمويل لتأسيسها ممكنا.

ترشيد الطلب للاستخدام الصناعى

التنمية الصناعية هدف استراتيجى للتنمية حتى فى البلدان ذات القطاع الزراعى الكبير. والتنمية الصناعية تتطلب كميات من المياه تزيد مع زيادة الاستثمار الصناعى. إن التوسع فى

(١٨) الورقة الرسمية المصرية للمؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢ - القاهرة، مارس ١٩٩٩.

(١٩) ورقة قدمها محمد داؤود مدير هيئة أبحاث المياه المصرية، ومحمد الرافعى باحث بالهيئة، للمؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢ - القاهرة، مارس ١٩٩٩.

الاستثمار الصناعي يمكن أن يصحبه ضبط لطلب المياه إذا حرصت المصانع على عدم استخدام خامات ملوثة للمياه، وإذا حرصت على معالجة المياه التي تستخدمها لإعادة استعمالها. ولكي تحقق السياسة الصناعية ترشيدا لطلب المياه فإنها يمكن أن تراعي الآتي:

□ **أولا** : تنظيم حصص المياه للصناعات المختلفة؛ حتى تدرك البرامج الاستثمارية أن الماء مادة محدودة فتأخذ ذلك في الحسبان.

□ **ثانيا:** فرض ضرائب على المصانع التي تستخدم خامات ملوثة للمياه.

□ **ثالثا:** تشجيع المصانع على إعادة تدوير المياه التي تستخدمها بعد معالجتها، عن طريق فرض رسوم على استهلاكها للمياه، وعن طريق تقديم حوافز للمصانع التي تقتصد في استخدام المياه.

ترشيد استهلاك المياه للأغراض المنزلية والخدمات الحضرية

أظهرت الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة أن قلة كفاءة المضخات في مياه المدن، وعيوب شبكات توزيع المياه، والوصلات الضعيفة تهدر ١٥٪ من المياه المستخدمة في المناطق الحضرية لأغراض البلديات كالمستشفيات والمدارس وللأغراض المنزلية.

لذلك فإن تطوير محطات التنقية، وتجديد شبكات التوزيع، ووقف الفواقد داخل المنازل والمكاتب الحكومية، والمستشفيات، ودور العبادة، والمدارس نتيجة لضعف كفاءة الصنابير والمحابس والسيفونات - وقف هذه الفواقد سوف ينقذ هذه النسبة العالية من المياه الضائعة هدرا[٢٠].

إضافة لهذه الإجراءات ينبغي اتخاذ الإصلاحات الآتية لترشيد استهلاك المياه:

(أ) زيادة أسعار المياه بصورة تصاعدية مع زيادة حجم الاستهلاك للأغراض المنزلية، وذلك عن طريق زيادة التعريفة للوحدات المنزلية إذا تعدت حجما معينا من استهلاك المياه.

(ب) هنالك الآن معدات كثيرة تقتصد في استهلاك المياه، مثلا: حنفيات تصب كمية معينة من المياه وتقطع تلقائيا. وهذه المعدات المقتصدة في استهلاك المياه يمكن أن تركب في المنازل، والمحلات التجارية، والمستشفيات، والمدارس، والمعاهد، ودور العبادة .. وهلم جرا.

ويمكن تشجيع هذه الوحدات المستهلكة للمياه للإقدام على تركيب هذه المعدات بوسائل الدعم المختلفة.

---

(٢٠) جون بولوك وعادل درويش: «*حروب المياه*».

إن تنفيذ سياسة ناجحة لترشيد الطلب على المياه، يقتضى أن تهيمن على تلك البرامج المفصلة هنا السياسات الكلية الآتية:

☐ **أولا :** إخضاع مؤسسات توزيع المياه للاستخدامات المختلفة لهيئة قومية واحدة توجه المؤسسات المعنية بتوفير المياه، وتوحد السياسات واللوائح مركزة على الهدف الكلى لترشيد الطلب على المياه.

☐ **ثانيا:** تعميم تجربة جمعيات مستهلكى المياه المطبقة فى القطاع الزراعى (المصرى) لتشمل جمعيات مستهلكى المياه فى القطاع الصناعى وفى قطاع البلديات؛ لتسهم هذه الجمعيات فى وضع سياسات الترشيد، وتشارك فى تنفيذها، مما يحقق أعلى درجة من الشفافية والتجاوب الشعبى.

إن الماء مادة حساسة للغاية، وينبغى ألا تترك للإدارات البيروقراطية وحدها، بل مع وضوح السياسات والوسائل تتم مشاركة المستهلكين ويكفل تجاوبهم.

☐ **ثالثا:** إن الانتقال إلى نظم ترشيد الطلب على المياه يقتضى إنفاقا استثماريا كبيرا فى البنيات الأساسية، فى المعدات اللازمة، وفى تكوين المؤسسات الفاعلة، وفى تدريب الكوادر المؤهلة لاستيعاب وتنفيذ سياسات الترشيد.

هذا الصرف الاستثمارى والتدريبى الكبير فوق طاقة الموارد القومية للبلدان المعنية.

إن توفير التمويل اللازم لهذه البرامج يشكِّل أفضل هدف للتعاون مع المؤسسات الدولية، والعلاقات الثنائية مع الدول الصديقة التى تدرك أهمية الموضوع وتبدى استعدادها للمشاركة فيه.

كما أن البرنامج يمثل استثمارا مجديا ينبغى أن تستقطب له المؤسسات المالية العالمية. وإذا صحت العزيمة القومية، وكانت البرامج واضحة ومحضرة تحضيرا جيدا، فإن استقطاب التمويل لها من المصادر المختلفة ممكن بل راجح.

الفصل الثالث

مياه النيل: مسألة العرض

فتن الشعراء بجمال القمر وقارنوا بطلعته جمال البشر. ولكن على حد تعبير شكسبير. «رب بعد أورث جمالا» أو المثل العربى الشائع «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه!»، كشفت الرؤية دمامة القمر وجفافه وصخوره المكشرة التى تصيح بناظرها ألا من ينفر؟

أما الأرض، كوكب إقامتنا، فلم يشأ أحد أن ينسب لها الجمال حتى رأيناها من الفضاء الخارجى كما صورتها المركبات الفضائية، فإذا بها كرة من بلور من فرط ما غطى سطحها من المياه. كرة من البلور وزينة فى الوجود. ﴿ثُمَّ ارْجِعْ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[٢١]. لكن ماءها البلورى شديد الملوحة، صالح للحياة ولكنه غير صالح للاستخدام البشرى إلا بعد معالجة باهظة الثمن[٢٢].

٩٨٪ من مياه الأرض مياه مالحة. النسبة الباقية - ٢٪ - هى المياه العذبة فى الأرض.

٧٥٪ من المياه العذبة - أى جلها - متجمدة فى القطبين الشمالى والجنوبى. والربع الباقى من المياه العذبة موزع توزيع من حظه الثرى ومن حظه الثريا! عشر دول فى العالم تسيطر على ٧٠٪ من المياه العذبة، بينما تعانى ٨٠ دولة من شح المياه العذبة.

وسريان الأنهار لا يخضع للحدود الدولية بل تخضع له الحدود الدولية؛ بحيث ينتظم العالم ٢٧٠ نهرا دوليا تتدفق عبر دولتين وأكثر.

فى إفريقيا من هذه الأنهار الدولية المشتركة ٥٦ نهرا.

والنيل أطول أنهار العالم، وتهطل على حوضه أمطار كثيفة تبلغ جملتها ٢٠٠٠ مليار متر مكعب كل عام. هذا الطول وعبور المناخات المختلفة - ضمن عوامل أخرى - بدد هذا الثراء المائى وجعل

---

(٢١) سورة الملك - آية ٤.

(٢٢) تكلفة تحلية المياه تساوى ٣ - ٤ أضعاف تكلفة استغلال المياه العذبة

النيل من أقل الأنهار العالمية دفقا مائيا حتى كأن الواصف قد عناه: «ضعاف الطير أطولها جسوما!». دفق النيل يبلغ ٧٪ فقط من الهاطل الضخم على حوضه.

الجدول (١)

اسم النهر	طوله بالكيلو متر	دفقه بالمليار متر مكعب
النيل	٦٦٧٠	١٢٥
الأمازون	٦٢٨٠	٦,٩٣٠
الميسيسيبى	٥٩٨٥	٥٨٠
الكنغو	٤٣٧٠	١,٤٦٠
يانقسيانج	٥٥٢٠	٩٩٥
النيجر	٤١٦٠	٣٢٠

وحوض النيل مكون من حوضين فرعيين هما: **حوض النيل الأبيض** النابع من الهضبة الاستوائية. **وحوض النيل الأزرق** النابع من الهضبة الإثيوبية. والنهران الأبيض والأزرق يلتقيان فى مدينة الخرطوم، ويشكل ملتقاهما خرطوميتها فى مقرن النيلين، ويكونان النيل المعرف بالألف واللام، الذى يتهادى متجها نحو مصبه فى البحر المتوسط على شاطئ مصر.

وتتشاطأ على حيضان النيل الثلاثة، دول عشر هى من المنابع للمصب: إثيوبيا – الكنغو – رواندا – بوروندى – تنزانيا – كينيا – يوغندا – إرتريا – السودان – مصر.

والسودان وحده هو جار لمعظم دول الحيضان الثلاثة .. إنه ملتقاها.

ومصادر المياه العذبة فى الدول المختلفة هى مياه الأمطار– مياه الأنهار – المياه الجوفية. وكل دول حوض النيل لديها بعض مصادر المياه البديلة الأخرى، لكنها فى توافر بدائل مائية عذبة لمياه النيل تتفاوت تفاوتا كبيرا:

(أ) دول أعالى النيل - دول المنابع - هى الأكثر حظا من حيث البدائل المائية للنيل.

(ب) دولة المصب – مصر– هى الأقل حظا من حيث البدائل المائية للنيل.

(جـ) حظ السودان من البدائل المائية وسط بين دول المنابع ودولة المصب.

هذه الحقائق – ضمن عوامل أخرى – تفسر درجة الاعتماد على النيل فى تاريخ دول حوض النيل.

هذه الحقائق التاريخية تفسر رأى كثيرين فى مجرى ومصب النيل فى السودان ومصر. إن دول المنابع مستغنية عن مياه النيل لفرط ما لديها من بدائل. هذه الحقائق صحيحة كتفسير لظاهرة تاريخية، ولكن كثيرا من حقائق التاريخ لا تصلح تلقائيا للتعامل مع الحاضر والمستقبل كما سنرى.

وتدفق مياه النيل على قلته النسبية متأرجح من عام إلى عام. بلغ أقصاه فى عام ١٨٧٩ إذ وصل إلى ١٣٧ مليار متر مكعب. وبلغ أدناه فى عام ١٩١٣ إذ وصل إلى ٥٢,٨ مليار متر مكعب. ولكن متوسط دفق مياه النيل محسوبا على الفترة (١٩١٢ ـ ١٩٩٥) يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب. هذه المياه موزعة بين الروافد الآتية التى تغذى النيل (انظر الجدول رقم ٢):

الجدول (٢)

الرافد	النسبة
النيل الأزرق (إثيوبيا)	٥٩٪
نهر السوباط (إثيوبيا)	١٤٪
نهر عطبرة (إثيوبيا + إرتريا)	١٢٪
جملة الوارد من الهضبة الإثيوبية	٨٥٪
وارد بحر الجبل (النيل الأبيض)	١٥٪

هذه المياه البالغة ٨٤ مليار متر مكعب فى السنة فى المتوسط خاضعة الآن لتقسيم بين مصر والسودان بنسبة ٣:١، بموجب الاتفاق للانتفاع الكامل بمياه النيل المبرم بين البلدين عام ١٩٥٩.

والنزاع الصامت الذى يبرز أحيانا ولكنه فى حالتى السر والجهر مستمر، هو بين دولتى المجرى والمصب الملتزمتين باتفاقية ١٩٥٩، ودول المنابع التى لا تعترف بالاتفاق وتعتبره ثنائيا، كما لا تعترف بالاتفاقيات السابقة له وتعتبرها اتفاقات قضت نحبها ولم تعد ملزمة لها.

زيادة العرض من غير مياه النيل

هنالك مصادر مياه عذبة متاحة لكل دول حوض النيل من غير مياه النيل. هى:

(أ) تدوير المياه المستعملة من مياه الصرف الصحى، والزراعى، والصناعى. هذه المياه موجودة بكميات كبيرة، ويمكن معالجتها واستغلالها فى الاستخدامات المختلفة زيادة فى عرض المياه.

(ب) المياه الجوفية، وهى موجودة بكميات متفاوتة فى كل دول حوض النيل. والمياه الجوفية هى المصدر الوحيد الآخر الذى تملكه مصر بخلاف مياه النيل وتدوير مياه الصرف الصحى والزراعى والصناعى.

المياه الجوفية فى مصر توجد فى الشمال فى منطقة سيوة، وفى الجنوب فى الصحراء النوبية. ومياه الصحراء النوبية هى الأقرب للسطح وتقدر كميتها بـ٦٠٠ مليار متر مكعب. هذه المياه عمرها ما بين ١٥ ألفا و٤٠ ألف عام، وقد اختزنت فى باطن الأرض منذ أن كانت الصحراء الحالية مغطاة بالثلوج.

خزان الحجر الرملى النوبى هذا تحده ليبيا غربا، والسودان جنوبا، ووادى النيل شرقا، والبحر المتوسط شمالا. والحوض الحاوى للمياه حوض متعدد الجيوب، ويمثل منظومة هيدرولوجية واحدة متصلة بمنظومتى السودان وليبيا. هذا الحوض المتعدد الجيوب منتشر فى رقعة فى باطن الأرض مشتركة بين أربع دول: مصر – السودان – ليبيا وتشاد. إنه ذو أهمية كبيرة، وبعض التقديرات تقول إن ما فيه من مياه عذبة يساوى دفق مياه النيل لمدة ١٥ ألف سنة!! ومثلما نحن بحاجة لاتفاقية شاملة لمياه النيل، فإننا بحاجة مماثلة لاتفاقية شاملة لحوض المياه الجوفية المشتركة وما يتبع ذلك من تعاون فنى وإدارة مشتركة للمورد المائى.

(جـ) المصدر الثالث هو تحلية مياه البحر، وتكاليفها الآن عالية تتروح بين ١,٠٥ و١,٠٦ دولار للمتر المكعب الواحد. هذه التكلفة مرشحة للنقصان أثناء العقدين القادمين من الزمان نتيجة للتقدم التكنولوجى، فإن حدث ذلك صارت تحلية مياه البحر فى المتناول للأغراض المختلفة.

(د) السودان عنده خيار استغلال كميات من المياه الجوفية تقدر بحوالى ١٨٠ مليار متر مكعب موزعة فى مناطق مختلفة. كذلك فإن السودان ينعم بكميات كبيرة من الأمطار. هذه الأمطار يمكن تجميعها فى خزانات وحفظها للاستعمال. وفى كثير من مناطق السودان، لاسيما فى غربه، توجد بحيرات مياه عذبة كثيرة يمكن تطويرها واستغلالها مثل تردة الرهد، وبحيرة أم بادر، وابزبد، والاضية وغيرها.

هذا التجميع لمياه الأمطار فى السودان يمكن أن يوفر كميات من المياه العذبة منتفعا بالتقدم فى تكنولوجيا الحفر وتكنولوجيا السدود الأرضية.

(هـ) كل وسائل زيادة عرض المياه المذكورة أعلاه متاحة لدول منابع النيل الأخرى، بالإضافة لوجود أنهار أخرى فيها، تسهم فى سد حاجتها المائية، أنهار بعضها قطرى، وبعضها الآخر دولى مشترك.

والوسائل المفصلة هنا لزيادة كميات المياه تدخل فى نطاق الإدارة القطرية للموارد المائية.

أما مسألة زيادة العرض من مياه النيل فهى قضية إقليمية لا يمكن تناولها إلا فى نطاق الحوض كله.

إن الاتفاق على توزيع موارد النيل الحالية بصورة تقبلها كل دول الحوض، والاتفاق على مشروعات إنتاج الطاقة الكهرومائية من مياه النيل، والاتفاق على مشروعات تخزين المياه، ومشروعات ترشيد مجارى المياه، والتعاون بشأن البيئة الطبيعية فى حوض النيل، وتنظيم جمع وتحليل وبث المعلومات المناخية والهيدرولوجية - كلها مهام لا تدرك ولا تعالج إلا فى نطاق إقليمى يشمل دول حوض النيل بأكملها.

إن الخلافات العميقة القائمة الآن بين دول حوض النيل تسمم مناخ الاستخدام الحالى لمياه النيل، وتحول دون أى إجراءات مطلوبة لزيادة دفق مياه النيل.

والنيل نهر دولى مشترك بين عدد كبير من البشر وهو يعانى من نقاط ضعف مهمة:

- أولا : النيل لدى منابعه أقل مجارى المياه تنمية.
- ثانيا: نسبة ما يحصده النيل فى مجراه من الأمطار الكثيفة التى تهطل على حوضه نسبة قليلة جدا تبلغ حوالى ٧٪.
- ثالثا: التعاون الجماعى بين دول حوض النيل فى أضعف حالاته.

ولا سبيل لإجراء إصلاحات تزيل هذه المضار؛ لأن الخلافات بين دول حوض النيل تشل حركتها الجماعية.

والمطلوب بإلحاح هو تبلور إرادة سياسية فى دول حوض النيل، تقضى على حالة التغافل الحالية والتستر على الخلافات وتوزيع المجاملات التى تحافظ على علاقات عامة جيدة ولكن تترك الخلافات مستمرة. المطلوب بإلحاح هو أن تحقق الإرادة السياسية المشتركة الآتى:

١- عقد اتفاقية شاملة أو اتفاقيات متكاملة ذات صفة دولية تحترمها كل دول حوض النيل.

٢- إقامة هيئة مشتركة لحل النزاعات بشأن مياه النيل سلميا. أو الاتفاق على آلية تسوية النزاعات التى نصت عليها الاتفاقية الدولية لمجارى الأنهار الدولية الصادرة فى مايو ١٩٩٧.

٣- إنشاء إدارة مشتركة لمياه نهر النيل توكل إليها المهام الآتية:

☐ **أولا** : الإشراف على التزام دول الحوض بالحصص المائية المخصصة لها حسب الاتفاق المبرم بينها.

☐ **ثانيـــا:** الإشراف على مشروعات زيادة وارد مياه النيل.

☐ **ثالثـــا:** الإشراف على إقامة السدود المطلوبة لزيادة تخزين المياه فى البحيرات المختلفة.

☐ **رابعـــا:** الإشراف على مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية.

☐ **خامسا:** الإشراف على مشروعات المحافظة على البيئة الطبيعية.

☐ **سادسا:** تكوين هيئة فنية مهمتها:

(أ) استقبال وتحليل وبث الإحصاءات الخاصة بالمناخ، لا سيما تقلبات المناخ التى تؤثر على نسبة الأمطار، مثل متابعة متغيرات حرارة سطح البحار فى المحيطات الهندى، الأطلسى، والهادى لما لها من صلة بكثافة وقلة هطول الأمطار.

(ب) تنظيم المعلومات المتعلقة بالموارد المائية وتحليلها وتوزيعها على الدول المعنية.

(جـ) رعاية مؤسسات جمع المعلومات وتأهيلها بأحدث وأدق المعدات، وتأهيل الكوادر القادرة على تشغيلها والاستفادة من إحصاءاتها.

فرص تخزين المياه فى البحيرات (فكتوريا - ألبرت - كيوجا) فرص كبيرة. وهى تستطيع أن تخزن فيما بينها ٤ إلى ٥ مليارات متر مكعب من المياه.

وهذا الإجراء يتطلب التعاون بين ست دول هى: كينيا - يوغندا - الكنغو - تنزانيا - رواندا - بوروندى.

هذه الدول الست إذا اقتنعت بقسمة المياه وبجدوى مشاريع التخزين، وفائدتها فى تنظيم انسياب المياه والحماية من الفيضانات وإنتاج الطاقة الكهرومائية، فإنها سوف تتعاون لإقامة السدود المطلوبة للتخزين.

كذلك ينبغى الاتفاق مع إثيوبيا لتخزين المياه فى بحيرة تانا. وهذا يحقق غرضين مهمين هما: توفير المياه الصيفية بعد تخزينها فى موسم الأمطار، وتوليد الكهرباء.

وهيئة «تكونيل» التى خلفت «هيدرومت» الهيئة الفنية السابقة، قدمت مشروعات مدروسة للجنة الفنية التابعة لمجلس وزراء الرى فى دول حوض النيل. وتفاصيل تلك المشروعات كالآتى:

(أ) مشروع لتخزين المياه لدى مخرج بحيرة تانا، وذلك لتخزين ١٥ مليار متر مكعب من المياه لخدمة غرضين: مد انسياب النهر فى غير أوقات الفيضان، والتوليد الكهرومائى.

(ب) مشروع لدى بحيرة ألبرت يقع على بعد ١٥ كيلومترا أسفل البحيرة. والغرض من هذا التخزين هو الحد من المياه المفقودة. فقد اتضح أن المياه المتدفقة من أعلى النهر تفقد سدس حجمها إذا كان الدفق كثيفا. والسد المقام أسفل بحيرة ألبرت يمكن أن ينظم الدفق بصورة تضبط الانسياب وتقلل المياه التى تفقد فى منطقة السدود.

قنوات ترشيد انسياب مياه المستنقعات

الشكل رقم (١) يوضح تدفق المياه فى حوض النيل، ومنه تتضح الكميات الكبيرة التى يفقدها النهر فى المراحل المختلفة من مجراه.

والجدول رقم (٣) يبين المياه المفقودة[٢٣].

الجدول رقم (٣)

المنطقة	الفاقد بمليارات الأمتار المكعبة
منطقة السدود	١٥
منطقة بحر الغزال	١٤,٥
مستنقعات مشار	٤
الخيران الشرقية	٢,٥
الحجم الكلى	**٣٦**

نهر النيل القادم من بحيرات وسط إفريقيا يتحول من تيار جارف عبر كتل جبلية إلى سلسلة متفرقة من الأحواض والبحيرات الضحلة، مما يؤدى لفقدان كميات كبيرة من المياه بالتبخر.

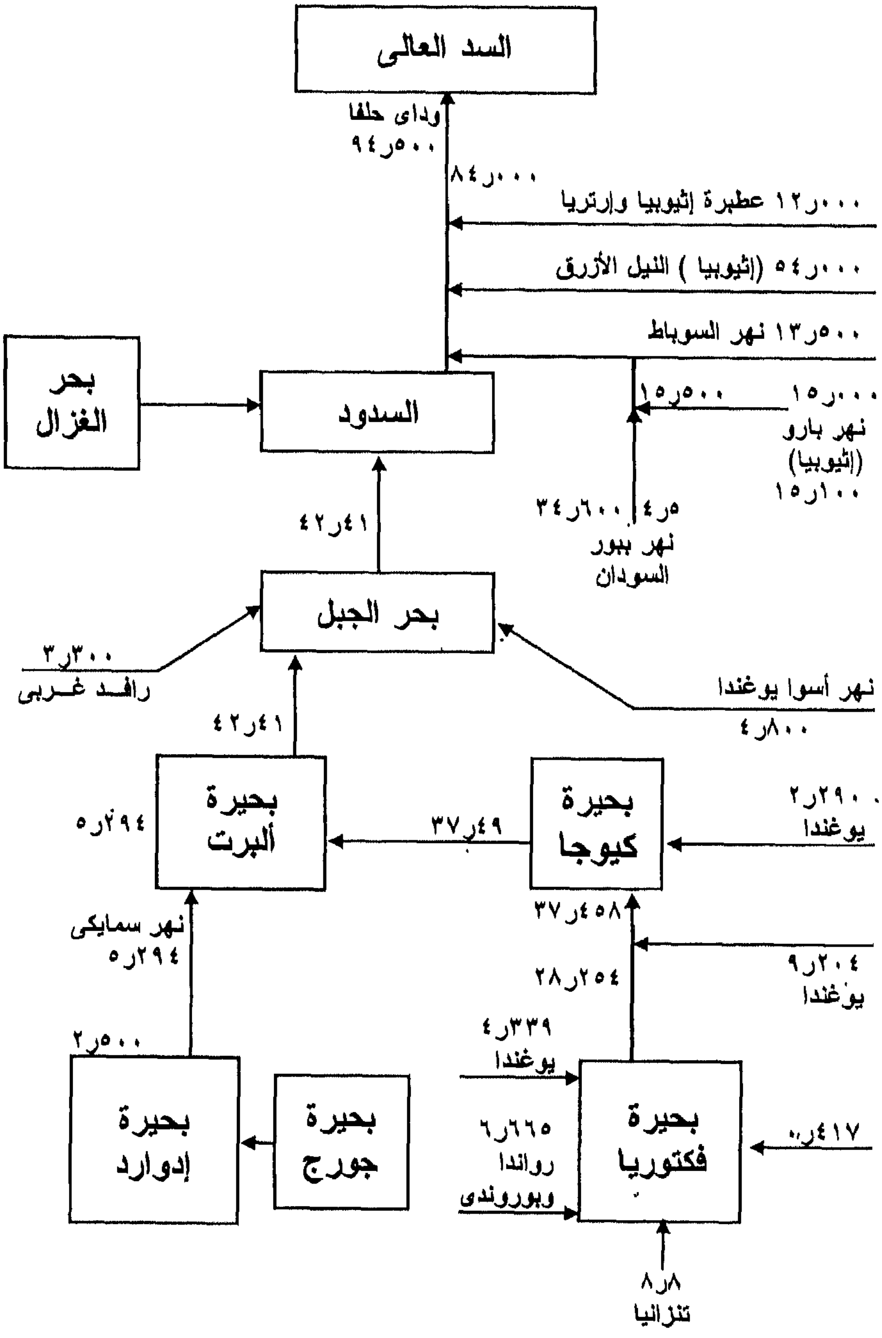
وفى قلب منطقة السدود مستنقع دائم مساحته ٩٥٠٠ كيلو متر مربع رغم أن المساحة تتغير من سنة لسنة أخرى حسب سقوط الأمطار على البحيرات الجنوبية.

---

(٢٣) «*نهر النيل*» ـ محمود المنزلاوى ـ ص ٣٠.

مشروعات تخزين المياه

الشكل رقم (١) يوضح دفق المياه وفاقد المياه فى حوض النيل.



 شكل (١) : رسم بيانى لدفق وفاقد المياه على حوض النيل بالمليار متر مكعب.

و المياه التى تتدفق على السدود فى الطرف الجنوبى عند منطقة «منقلا» تقدر بضعف المياه المتاحة للنيل الأبيض عند «ملكال» فى الشمال.

جنقلى (١) هو مشروع شق قناة طولها ٣٦٠ كيلو مترا، تحصر مجرى المياه فيها وتجمعه من المستنقعات والبحيرات الضحلة مما يوفر ٤,٨ مليار متر مكعب.

و هناك قناة أخرى هى مشروع جنقلى (٢) الذى يقتضى تخزينا للمياه أعلى النهر لدى بحيرة ألبرت.

وهنالك قناة أخرى لتجميع المياه المفرقة فى مستنقعات بحر الغزال.

هذه المشروعات إذا اكتملت يقدر أنها تعطى دفقا إضافيا لمياه النيل الأبيض يساوى ٢٠ مليار متر مكعب.

و فى الورقة الرسمية الإثيوبية للمؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢، قال الخبير الإثيوبى إن ضبط مجرى نهر بارو والسوباط يمكّن من حصاد ١٠ مليارات متر مكعب. وأفاد المتحدث فى نفس الورقة أن بناء سدود لتخزين المياه فى مرتفعات إثيوبيا حيث البخر قليل يمكّن من حصاد ٤ – ٦ مليارات متر مكعب[٢٤].

والحقيقة هى أن حالة منابع النيل وما يمكن توقعه من تطويرها، وقلة ما يستقر فى مجرى النيل من مياه الأمطار الكثيفة التى تهطل على حوض النيل، علامات تشير إلى إمكانية زيادة حصاد النيل من هاطل الأمطار.

و فى هذا الصدد فإن ثلاثة من الخبراء المصريين قد أجروا دراسة ونشروا نتائجها فى ورقة قدموها للمؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢. وجاء فى ورقتهم: «إذا تعاونت دول حوض النيل بالشفافية والعدل فإن الدراسة التى أجريناها على كامل حوض النيل تؤكد أننا إذا اعترفنا بالاتفاقات الحالية المتعلقة بمياه النيل، فإن ما يمكن تحقيقه من زيادة فى دفق مياه النيل يوفر المياه اللازمة لتغطية احتياجات كل دول الحوض.

لقد أوضحت الدراسة أن المياه الضائعة التى يمكن استردادها بالوسائل التى اقترحناها تساوى ٥٧,٤٥٣ مليار متر مكعب».

---

(٢٤) الورقة الرسمية الإثيوبية ـ المؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢ ـ القاهرة، مارس ١٩٩٩.

إنتاج الطاقة الكهرومائية

الطاقة هى عصب الحياة الحديثة. والطاقة الكهربائية هى قاعدة التنمية والحياة الحضرية. والكهرباء شرط للحياة الحديثة من حيث الإنتاج والاستهلاك والخدمات.

وإنتاج الطاقة الكهربائية ممكن بوسائل مختلفة: بالوقود النووى والوقود الإحفورى وغيرهما من الوسائل. واستخدام الرياح وانحدار المياه هما من الوسائل الأفضل لإنتاج الكهرباء؛ لأنهما أقل تكلفة ولأنهما ألطف بالبيئة الطبيعية فلا يلوثانها كما تفعل الوسائل الأخرى.

النيل يمثل مصدرا مهما لإنتاج الطاقة الكهرومائية. وأفضل موقع لإنتاجها فى مجرى النيل هو شلالات انيانجا فى الكنغو. هذه أكبر شلالات فى العالم، وبالإمكان إنتاج كمية كبيرة من الكهرباء منها تكفى لتغطية حاجة دول حوض النيل وللتصدير لخارج إقليم حوض النيل.

وفى مواقع أخرى فى النيل يمكن إنتاج كميات كبيرة من الكهرباء عن طريق إقامة السدود لا سيما فى المرتفعات الإثيوبية.

وإنتاج الطاقة الكهرومائية عن طريق إقامة السدود والخزانات يتم على حساب دفق مياه النيل؛ لما يؤدى إليه حبس المياه من زيادة فى نسبة البخر. كما يؤدى إلى تأثير فى مواعيد جريان وانسياب المياه إلى أسفل النهر. لذلك ينبغى أن يسبق مشروعات إنتاج الطاقة الكهرومائية عن طريق السدود والخزانات اتفاق شامل حول مياه النيل.

ما هى كمية المياه التى تفقد بالبخر لدى إقامة السدود والخزانات المعنية؟ وما هو أثرها على مواعيد انسياب المياه أسفل النهر؟ أسئلة يمكن للدراسات الفنية أن تجيب عليها؛ لأنها تعتمد على كمية المياه المخزنة وعلى نسبة البخر فى المنطقة المعنية وغيرها من العوامل.

إن إنتاج الطاقة الكهرومائية فى حوض النيل استثمار ذو جدوى اقتصادية، ويمكن أن يستقطب التمويل من المصادر الثنائية والدولية، ولكن ينبغى أن يسبقه أمران هامان هما:

- الاستقرار فى حوض النيل الذى يعانى الآن من حروب إقليمية مدمرة.
- والشرط الثانى إبرام اتفاق شامل بين كافة دول حوض النيل حول مياه النيل.

الإحصاءات المتعلقة بموارد المياه (الهيدرولوجية) وبمقاييس المناخ (المترولوجية)

لقد تطورت وسائل قياس الموارد المائية فى منابع النيل والكميات التى تضيع فى المنابع، والكميات التى تندفع منها إلى أسفل النهر، والعوائق التى تواجهها فى مجراها، وما يفقد منها

أثناء تخطيها لتلك العوائق. هذه المعلومات والإحصاءات أمكن جمعها عن طريق محطات موزعة على المواقع المختلفة وتحليلها وبثها للإدارات المعنية بالموارد المائية فى كل دول حوض النيل(٢٥).

هذا الجهد الإحصائى موجود الآن، ولكنه يمكن أن يطور باستخدام معدات أفضل وكوادر أكثر تأهيلا. إن تطوير جمع المعلومات عن موارد النيل المائية مستحيل إذا لم تتعاون فى سبيله كل دول حوض النيل بجدية وإخلاص. هذا التعاون الآن محدود بسبب النزاع الصامت بين دول حوض النيل.

وهنالك علاقة قوية بين المناخ من حيث نسبة هطول الأمطار ونسبة الرطوبة وغيرها من الحقائق المناخية، وحجم الموارد المائية.

والبيانات المناخية تستطيع أن تعطى إنذارا مبكرا عن ظاهرة الكثافة المطرية المسماة «النينو» (ELNINO) والظاهرة المناقضة لها الشح المطرى «لانينا» (LANINA) وكلتاهما تؤثر على الموارد المائية المتاحة للنيل وعلى الفيضانات المتوقعة أو الجفاف المتوقع.

اكتشفت الدراسات المناخية وجود علاقة محددة بين متوسط حرارة سطح المياه فى المحيطات:الهندى – الهادى – الأطلسى، وبين نسبة هطول الأمطار فى حوض النيل. هذه العلاقة من وسائل الإنذار المبكر التى يمكن استخدامها لتحديد التوقعات المناخية وأثرها فى الموارد المائية فى حوض النيل.

إن حوض النيل يشكل تحديا فنيا تكنولوجيا كبيرا ينبغى أن يوجه نحوه مجهود كبير، تدفع نحوه وتتعاون من أجله كافة دول حوض النيل. هذا التحدى قائم فى الجوانب الآتية:

☐ **أولا** : كيف يمكن تطوير منابع النيل بما يزيد من استقبال المنابع لكميات أكبر من المياه المتاحة فى حوض النيل؟

☐ **ثانيا:** كيف يمكن زيادة نسبة دفق مياه النيل من حجم الأمطار الهاطلة فى الحوض من ٧٪ إلى نسبة أعلى؟

☐ **ثالثا:** المفقود من مياه النيل على طول حوض النيل عن طريق البخر يقدر بحوالى ١٢٠ مليار متر مكعب، أى أنه يفوق حجم دفق مياه النيل فى مجراه. كيف يمكن خفض هذه النسبة العالية؟

---

(٢٥) «وسائل استغلال مياه بحيرة فكتوريا للتنمية المستدامة» - ورقة قدمها ف م. كيميت للمؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢ - القاهرة، مارس ١٩٩٩.

الوسائل الفنية للإجابة عن الأسئلة السابقة وكافة الاستفسارات التى عددناها موجودة. المطلوب هو تحقيق تعاون بين دول حوض النيل لتكوين المؤسسات اللازمة لهذه المهام، وتزويدها بالمعدات الدقيقة والكوادر المؤهلة لجعل حوض النيل كتابا مفتوحا وبيانا مرقما متاحا لمتخذى القرار السياسى على المستوى القطرى والإقليمى.

فى الختام

النيل مصدر عظيم للمياه العذبة فى حوضه، وكميات المياه المتدفقة فيه يمكن أن تزيد بنسبة كبيرة لا تقل عن ٨٠٪، ويمكن أن تغطى حاجة بلدان حوض النيل فى الحاضر والمستقبل المرئى.

كذلك يشكل النيل مصدرا للطاقة الكهرومائية يكفى كافة دول الحوض لتزويدها بالكهرباء بأسعار زهيدة، وتوفير الكهرباء للتصدير إلى خارج منطقة حوض النيل.

هذه المصالح لا يمكن تحقيقها إلا إذا توافرت رؤية حوضية (على مستوى الحوض كله) واتفاق حوضى شامل يقوم عليه تعاون وثقة متبادلة واعتماد متبادل بين دول حوض النيل على بعضها بعضا.

الفصل الرابع

مياه النيل: البيئة الطبيعية

الكتب المنزلة على الأنبياء والمرسلين وحى مسموع ومقروء. الطبيعة هى الأثر الإلهى- الكتاب - المشهود. ﴿وَفِى الأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِى أَنفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ﴾[٢٦] هذا الأثر الإلهى المشهود يظهر توازنا مدهشا لولاه لاستحالت الحياة. ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٢٧] السنن الثابتة فى الطبيعة، والتناسق، والانسجام هى أعمدة الكون وأسرار استمرار واستدامة الحياة فيه. ﴿الَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِى خَلْقِ الرَّحْمَانِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[٢٨].

الوجود الجمادى، والنباتى، والحيوانى مبرمج على قوانين الفيزياء، والكيمياء، والبيولوجيا، وهى قوانين ثابتة. الاستثناء الوحيد فى هذا النظام الرتيب هو الإنسان.

إن فى الإنسان عنصرا ذاتيا هو موضع حرية الاختيار والمسئولية عن ذلك الاختيار. ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولا﴾[٢٩].

حرية الإنسان هى التى جعلته يخترع ويبدع ويفرض إرادته وقدرته على الطبيعة بصورة حققت تطورا عقليا وفكريا وعلميا وتكنولوجيا وأثرت على توازن الطبيعة.

إن التنمية التى استطاعها الإنسان فجمع ثروة مادية وقدرات إنتاجية وإمكانات علمية وتكنولوجية حققت نتائج مدهشة، ولكنها فى الوقت نفسه أثرت سلبا على البيئة الطبيعية.

---

(٢٦) سورة الذاريات ـ الآيتان ٢٠ ـ ٢١
(٢٧) سورة القمر ـ آية ٤٩.
(٢٨) سورة الملك ـ الآيتان ٣ ـ ٤
(٢٩) سورة الأحزاب ـ آية ٧٢.

منذ فترة تاريخية بعيدة تنبه كثير من العلماء لهذه الظاهرة، ونبهوا على خطورتها ودافعوا عن ضرورة حماية البيئة الطبيعية.

وفى الثمانينيات من القرن العشرين بلغ القلق بالعلماء والخبراء أن تنادوا إلى نادى روما الذى دق ناقوس الخطر، وأعلن أن التنمية التى اندفع فيها الإنسان إذا استمرت غافلة لآثارها على البيئة الطبيعية فإنها سوف تهدد مستقبل الحياة.

وفى عام ١٩٩٢ اجتمع مؤتمر «قمة الأرض» الذى ركز على المخاطر المحيطة بالبيئة الطبيعية، وأوصى بالبرامج المطلوبة للمحافظة عليها. واهتم مؤتمر «قمة الأرض» بالأنهار بصفتها من مصادر المياه العذبة المهمة، ونبه للأخطار التى تواجهها فى حجم مياهها ونقائه.

أخطار تلم بالأنهار بسبب تدهور البيئة الطبيعية وما تحدثه فيها أفعال الإنسان.

إن البيئة الطبيعية هى ميراث الإنسان من الأجيال السابقة. وهى ميراث الإنسان للأجيال اللاحقة. والأنهار جزء من هذا الميراث العظيم الواجب على الإنسان أن يحفظه ويرعاه.

العولمة والبيئة الطبيعية

العولمة مرحلة عليا من تطور الحياة الإنسانية اشتركت فى بنائها عوامل عدة. ثورة الاتصالات ربطت العالم إلكترونيا، وارتبطت بالكمبيوتر والإمكانات التى أتاحتها الأقمار الصناعية للاتصال، فجعلت العالم من ناحية الاتصال وجمع وبث المعلومات فى متناول الجميع. هذه الإمكانات الاتصالية صحبها تفوق آلية السوق الحرة، كأفضل وسيلة لاستثمار رأس المال وللتبادل التجارى ولتثمير الأموال النقدية. العالم الذى أصبح اتصاليا مترابطا، والاقتصاد الذى أصبحت سوق الاستثمار والمال والتجارة العالمية أمامه مفتوحة، صار عالما متقاربا جغرافيا نتيجة لفاعلية وسائل المواصلات من أدناه إلى أقصاه. ونمت إلى جانب هذا الترابط العالمى أجندة عالمية تحاول توحيد الفكر الإنسانى حول القضايا المهمة التى تواجه العالم لقد سمح انحسار الحرب الباردة بانفتاح ذهنى عالمى، فانعقد فى عقد التسعينيات أكبر عدد من اجتماعات القمة المركزة على موضوعات مهمة مثل مؤتمرات: الطفل- المرأة - السكان - المسائل الاجتماعية، وهلم جرا.. وكان مؤتمر «قمة الأرض» فى عام ١٩٩٢ فى ريو دى جانيرو من أهم الخطوات لنقل الإنسان من النظرة القطرية والإقليمية للنظرة العالمية فى قضايا البيئة الطبيعية.

العولمة ، الاتجاه الموحد للإنسانية ، تحدث اتجاهات معاكسة أهمها:

(أ) توزيع الثروة والقدرات الاستراتيجية فى العالم توزيعا غير متوازن. الوسائل النافذة التى وفرتها العولمة أتاحت للأوزان العالمية الأثقل ماديا وعسكريا - لا سيما فى ظروف اختفاء توازن القوى القديم بعد تراجع الاتحاد السوفيتى - أن تمارس هيمنة عالمية.

وعلى ظهر هيمنتها ركبت هيمنة ثقافتها. أصبحت ثقافة الاستمتاع والاستهلاك الأمريكية ثقافة عالمية.

لقد أدت هذه الهيمنة ذات الأبعاد الذاتية لأمريكا إلى ردود أفعال فى كل المجتمعات ذات الحضارات والثقافات المختلفة، مما أثار نزعة تأصيلية ثقافية اعترفت بها الأمم المتحدة، فعينت اللجنة التى نشرت تقريرها تحت عنوان «تراثنا البشرى الخلاق» فى ١٩٩٦.

هذا التقرير اعترف بأهمية الجانب الثقافى للإنسان وضرورة الاهتمام به لكيلا يشعر بالتهميش والتغريب. وأوصت اللجنة بأنه فى عصر العولمة هذا ينبغى أن يعتبر حق الانتماء الثقافى حقا من حقوق الإنسان.

(ب) تركيز العولمة على الربحية وانتقال الاستثمار إلى حيث الربحية الأعلى، صار يضغط فى اتجاه التخلى عن التكاليف التى تفرضها الرعاية الاجتماعية فى البلدان المتقدمة اقتصاديا.

ولكن الرعاية الاجتماعية كانت إحدى وسائل هذه المجتمعات لامتصاص الصدام الاجتماعى وتحقيق السلام الاجتماعى. التخلى عن الرعاية الاجتماعية الذى تقتضيه العولمة يهدد بتقويض السلام الاجتماعى. هذا التخوف هو الذى جعل الناخبين فى كثير من دول الغرب ينتخبون أحزابا اشتراكية ديمقراطية، وجعل كثيرا من قادة الغرب الأكثر شعبية (كلنتون، بلير وغيرهما) يتحدثون عن الطريق الثالث.

(جـ) وضبطا لحرية انتقال رؤوس الأموال والحركة التجارية، اتجهت الدول إلى تكوين اتحادات إقليمية تنظم مصالحها فى ظل العولمة.

كذلك « تمردت» بعض الدول على إباحة الحرية المطلقة لانتقال رؤوس الأموال. الحرية التى أدت إلى خلق أزمة جنوب شرق آسيا، والتى عالجها بعضهم - مثل رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد - بمخالفة صريحة لسياسات العولمة، ووفق فيما ذهب إليه.

(د) العولمة تفترض أن عوامل حرية انتقال رؤوس الأموال والتبادل التجارى سوف تكون أفضل وسيلة لتنمية البلدان المتخلفة اقتصاديا. هذه البلدان فيها بنيات تحتية متخلفة، ومؤسساتها

المالية عاجزة، وأسواقها تحيط بها عوامل تشوهها وتمنع عملها كأسواق حرة. هذه العوامل تجعلها غير صالحة للانتفاع بالعولمة. والنتيجة الأكثر رجحانا هى أن العولمة سوف تركز على البلدان الأكثر تطورا وتهجر البلدان المتخلفة؛ فتزيد الفوارق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. إن على البلدان الفقيرة أن تعالج مشاكلها الكثيرة لتحقيق الاستقرار والتنمية، وتؤهل نفسها لمواكبة العولمة. ولكن هذا المجهود ينبغى أن يدعمه برنامج تنموى تسهم فيه دول «الشمال» لصالح دول «الجنوب».

إن السلام والاستقرار العالمى نفسه يعتمد على هذا الجهد الإيجابى؛ لأن العالم الفقير إذا عانى من الجوع، والفقر، والمرض والإهمال التنموى، فإنه سوف يدفع نحو أسلحة الضرار السبعة التى ستجد فيه مرتعا خصبا وهى:

- الهجرة غير القانونية لدول الشمال.
- إنتاج وتوزيع المخدرات فى أسواق الشمال.
- الإرهاب.
- القنبلة السكانية.
- القنابل الصحية.
- التطرف السياسى تحت شعارات مختلفة.
- التخريب البيئوى.

(هـ) ومن أهم سلبيات التركيز على الربحية وحدها كهدف للنشاط الاقتصادى، عدم الاهتمام بآثار الاستثمار فى المجالات المختلفة، على البيئة الطبيعية. لذلك برز فى الاتجاه المعاكس للعولمة الاهتمام بالبيئة الطبيعية. الاهتمام الذى صار له وزن عالمى لا سيما بعد مؤتمر «قمة الأرض»، وصارت تتبناه منظمات عالمية، وأحزاب سياسية فى البلدان الديمقراطية.

إن أحزاب «الخضر» هى أحزاب سياسية لتنظيم التعامل الإيجابى مع البيئة الطبيعية.

هذه الاتجاهات الخمسة والتى تبدو أنها فى اتجاه معاكس للعولمة ليست كذلك، ولكنها تعالج الآثار السلبية للعولمة بما يجعل العولمة مستدامة. العولمة المستدامة تقتضى استصحاب هذه الاتجاهات الخمسة.

لم يعد هناك شك فى أن تركيز غاز ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى يتزايد، وأن درجة حرارة الأرض ترتفع، وأن ترسبات النيتروجين والكبريت تتزايد، وأن غلاف الأوزون فى طبقات الجو العليا آخذ فى التآكل(٣٠).

وثانى أكسيد الكربون هو أكثر الغازات التى تنبعث من احتراق الوقود مثل البترول والغاز والفحم، كما ينبعث من عمليات إزالة الغابات، وحرق الأخشاب، ومن خلال ثورات البراكين. ومع الزيادة الراهنة فى معدل استهلاك الطاقة بات من المتوقع أن ترتفع كمية غاز ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى عما كانت عليه قبل عصر الصناعة، وهو ٢٨٠ جزءا فى المليون، لتصل فى منتصف القرن ٢١ إلى ما يساوى ضعف هذا المعدل. والتنبؤ هو أن زيادة تركيز الغازات التى تدفئ الغلاف الجوى ستكون مصحوبة بزيادة تتراوح بين ٣,٥ درجة إلى ٥,٢ درجة على متوسط درجة الحرارة للكرة الأرضية (تقديرات شنيدر Schneider ١٩٨٩، وهوتون Houghton ١٩٩٢، وسيس Cess ١٩٩٣) .

ويقترن بارتفاع درجة الحرارة ذوبان جليد المحيطين القطبيين الشمالى والجنوبى، واتساع حجم مياه المحيطات على النطاق العالمى، وارتفاع مستويات البحار. هذا سوف يؤثر على تدفق مياه الأنهار الكبرى فى البحار التى ارتفع منسوبها .وهذا يؤدى لتداخل مياه البحار المالحة فى دلتا الأنهار، خاصة نهر النيل وشط العرب، مما يؤثر على مراكز التجمعات السكانية الموجودة قرب السواحل.

وزيادة تركيز ثانى أكسيد الكربون فى الجو سوف تؤثر مثل تأثير المستنبت الزجاجى، مما يساعد على زيادة نمو النباتات. فإذا توافرت المواد التى يتغذى بها النبات، وتوافرت المياه والمبيدات الحيوية، فإنه يزيد الإنتاجية الزراعية. زيادة تركيز ثانى أكسيد الكربون تقلل مساحة سطح أوراق النباتات (وبالتالى تقليل مسام بشرتها). وهكذا يعمل ثانى أكسيد الكربون كحاجب، ومن ثم يقلل كمية المياه التى تستهلكها الحاصلات الزراعية، كى تصل إلى درجة معينة من النضج الحيوى، وتغل قدراً معيناً من المحصول. ومن جانب آخر، فإن المحاصيل المنتجة بنسبة أعلى من ثانى أكسيد الكربون تقل فى أنسجتها نسبة النيتروجين ومن ثم البروتين. إن الذى لاشك فيه هو أن التغيرات المتوقعة فى المناخ العالمى سوف تؤدى لمتغيرات فى الموارد المائية وفى الأمن الغذائى، والمطلوب التعاون الإقليمى والدولى لدراسة تلك الآثار والتعاون على احتوائها، على نحو ما أوصت به المؤتمرات الدولية، لاسيما مؤتمر البيئة ١٩٩٢م.

---

(٣٠) فخرى البزاز فى: «*المياه فى العالم العربى: آفاق واحتمالات المستقبل*». جمعها بيتر روجرز وبيتر ليدون، ص ٣٧٣.

البيئة الطبيعية وحوض النيل

البيئة الطبيعية في حوض النيل ليست على ما يرام، وهى متدهورة فى سبعة مجالات. وتدهورها هذا يوجب دراسة ما يجرى فيها والعمل فى المستوى القطرى، والتحت إقليمى، والإقليمى، والدولى لاحتواء هذه السلبيات والحفاظ على موارد النيل المائية من حيث الكمية ومن حيث النقاء.

المجال الأول : الجفاف

فى الثمانينيات ظهر جفاف أصاب عددا من البلدان الإفريقية. ونتيجة للجفاف نزحت أعداد كبيرة من المواطنين من المناطق الجافة لمناطق أخرى. هؤلاء سموا بـ «لاجئى البيئة». وفى عدد من البلدان المعنية، لا سيما فى حوض النيل، فكرت الحكومات المعنية فى توطين هؤلاء النازحين فى أراض مجاورة لمجرى النهر؛ ليزرعوا الأرض التى تروى من مياه النهر.

والنتيجة الأولى للجفاف هى التحول الكبير فى الخريطة السكانية والزحف نحو وديان الأنهار وإقامة السدود للرى.

إن أحواض الأنهار، حتى إن كانت متاحة للتنمية بالفعل على المستوى الوطنى، إلا أنها ذات صفة دولية، وكثير من البلدان لا تستطيع تحقيق مشروعات توطين واسعة المدى دون التأثير على مصالح بلدان أخرى. لذلك نشأت نبرة نزاع حاد حول مياه الأنهار. وفى إثيوبيا: فإن التطلع لاستخدام موارد النيل المائية رد فعل مباشر للجفاف والمجاعات التى حلت بأراضيها القاحلة وشبه القاحلة. ومن آثار الجفاف والتصحر إزالة الغابات فى الأراضى الجافة. وقد أدى ذلك إلى:

(أ) ازدياد سرعة المياه المنحدرة شمالا مما يؤدى لجرف التربة.

(ب) يسهم ازدياد سرعة المياه فى حمل كميات أكبر من الطمى، وهذا بدوره يزيد الترسبات الغرينية خلف السدود، مما يقلل من كفاءة الخزانات فى السودان ومصر، من حيث خفض طاقاتها التخزينية للمياه وقدرتها على إنتاج الطاقة الكهربائية.

المجال الثانى : التصحر

لقد كانت إثيوبيا مغطاة بالغابات فى ٤٠٪ من أراضيها فى عام ١٩٠٠م. إثيوبيا اليوم تعانى من انحسار كبير جدا فى الغطاء الغابى الذى لم يعد يغطى أكثر من ٤٪ من أراضيها.

والسودان الذى يشكل أطول مجرى للنيل، يعانى من الزحف الصحراوى الذى من شأنه أن يدفن مجارى المياه التى تصب فى النهر، وأن يغطى الأرض الصالحة للزراعة ويزيد من درجة

تبخر المياه. هذا التصحر بعضه بسبب الجفاف الطبيعى، ولكن بعضه عائد للتصرفات البشرية فى مجال التوسع غير المرشد فى الزراعة الآلية، والاحتطاب لأغراض بناء المساكن والوقود. إن لمحاربة التصحر أولوية قصوى فى حوض النيل. **والمطلوب بإلحاح:** أن تضع دولة المصب، بالتعاون مع دول المنابع، برنامجا محددا لتشجير وتنمية الغابات، خاصة فى دول المنابع والمجرى، مما سوف يزيد مردود المياه ويكثف الأمطار ويمنع التصحر.

أصدرت الأمم المتحدة ١٩٩٤م الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر فى البلدان التى تعانى من الجفاف الشديد أو من التصحر، خاصة فى إفريقيا. وأكدت الاتفاقية:

- أن التصحر والجفاف مشكلتان ذواتا آثار ضارة وبعد عالمى من حيث أنهما تؤثران فى جميع أقاليم القارة.
- أكدت أنه يلزم عمل مشترك من جانب المجتمع الدولى لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.
- طالبت بالاستفادة من التجارب المكتسبة من الخطة المعتمدة فى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتصحر ١٩٧٧م.
- ركزت على الاهتمام بما جاء فى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، لا سيما جدول أعمال القرن الحادى والعشرين، الفصل ١٢ منه، والذى يوفر أساسا لمكافحة التصحر.
- نصت الاتفاقية على أحكام عامة تلتزم بها الدول قطريا، وإقليميا، ودوليا[٣١].

المجال الثالث : انتشار حشائش النيل

حشائش النهر التى يعانى النيل من انتشارها فى كثير من أجزائه مضرة بالنهر وبيئته الطبيعية. وأضرارها تتعلق بتقويض منشآت إدارة الموارد المائية، وبتعويق الملاحة النهرية، وبتعويق انسياب النهر فى مجراه وبالتالى زيادة البخر، وباستهلاك نسبة من مياه النيل.

إن وضع برنامج للقضاء على حشائش النهر على نطاق الحوض كله يحقق مصلحة عامة ويصون بيئة النهر الطبيعية. وينبغى أن تتخذ دول حوض النيل برنامجا مشتركا لمكافحة عشبة ورد النيل.

---

(٣١) عادل سيد عبدالرازق (مداخلة) فى «أبعاد دور منظمة الوحدة الإفريقية فى مشكلات الجفاف والتصحر» - مداولات المؤتمر الدولى حول المياه فى إفريقيا - جامعة القاهرة ٢٦ - ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨م، ص ٣٣٥.

المجال الرابع : آثار التنمية على البيئة

تواجه مشروعات الرى تحديات متزايدة من الجماعات المهتمة بدراسة الأضرار المحتملة على البيئة. فقد أعاقت هذه الجماعات أخيرا إقامة مشروعات رئيسية لتنمية المياه فى كل من الهند، والصين، وتايلاند، والولايات المتحدة الأمريكية. وقدموا لذلك أسبابا عديدة : أن السدود ومشروعات الرى تؤدى لتشبع الأرض بالمياه وإلى الملوحة، وإلى تذبذب مستوى الماء الأرضى وجريان المياه لمصائد الأسماك، والنباتات، والحياة البرية، ونظم إمداد المياه إلى أسفل النهر، وإلى نزوح السكان الذين يقطنون المناطق التى غمرتها خزانات المياه السطحية ومشروعات الرى الجديدة[٣٢].

لقد درس فريق أبحاث جنقلى هذا المشروع دراسة وافية، واقترحوا عدة وسائل لعلاج النتائج المترتبة على إقامة المشروع، واقترحوا كيفية الحفاظ على حياة القبائل النيلية التى سوف تتأثر من حيث صيد الأسماك والمراعى والزراعة. لكن بعض الجنوبيين السودانيين أثاروا اعتراضات على مشروع جنقلى، بعضها عاطفى وبعضها موضوعى. قال جورج تومبى لاكو معترضا على القناة: إن الإجراءات المذكورة وعود لن تتحقق وإذا تحققت فلا ضمان أن تحقق مقاصدها[٣٣].

والحقيقة التى ينبغى تأكيدها هى أنه قبل السبعينيات كانت الآثار البيئية نادرا ما تؤخذ فى الحسبان، عند تصميم مشروعات الرى. ولكن الوعى بهذه الآثار صار عاما مما يوجب على المشروعات المختلفة أخذها فى الحسبان، وعمل اللازم لاحتوائها ولإقناع المواطنين المتأثرين بها بأن مصالحهم سوف يحافظ عليها.

إن مشروع جنقلى ومشروعات تنمية موارد النيل الأخرى أهداف تنموية مهمة، ولكن مشاركة المواطنين فى القرارات التى تمس حياتهم مشاركة ضرورية.

المجال الخامس : الأمراض

المياه والمرض متلازمان فى إفريقيا، وهنالك عدد من الأمراض الخطيرة تشير إلى هذا التلازم – مثلا – مرض عمى النهر، والبلهارسيا، والملاريا.

وهنالك الأمراض المرتبطة بنقص المياه النقية وصعوبة الحصول عليها. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ٨٠٪ من الحالات المرضية بالدول النامية راجعة لنقص المياه النقية.

---

(٣٢) وقائع الدراسة التى نظمتها منظمة بحوث العلوم الاجتماعية فى شرق إفريقيا، والمعهد الاسكندنامى للدراسات الإفريقية. ابسالا - ١٩٩٢ - ص ٢١.

(٣٣) المصدر السابق، ص ٩١

إن فقر الدول الإفريقية جنوب الصحراء وانتشار الأمراض المتوطنة فى المياه مثل عمى النهر، والبلهارسيا، والملاريا، يوجب تضافر الجهود لمكافحة هذه الأمراض إقليميا ودوليا

المجال السادس : التلوث

مصر هى أكثر بلدان حوض النيل استخداما لمياه النيل. وقد نشأت فى مصر أضرار بالبيئة الطبيعية أثرت سلبا على نقاء مياه النيل وجدواها.

☐ **أولا :** كان للسد العالى إيجابيات عديدة لصالح مصر خلاصتها: أنه وفر لمصر حماية من الفيضانات. وموردا آمنا للمياه فى الصيف. ويسّر تعميم زراعة محصولين فى كل أنحاء البلاد. وضمن تخزين المياه على مدار السنين لتكون عونا لمصر فى السنوات العجاف. ووفر إنتاجا كهرومائيا غطى نصف احتياجات مصر فى هذا المجال. هذه الإيجابيات صحبتها سلبيات أهمها: هبوط نسبة ترسب الطمى على أرض مصر. فقد كان نهر النيل يرسب على أرض مصر ما بين ٩٠ – ١٤٠ مليون متر مكعب من الطمى سنويا. قيام السد العالى هبط بهذه النسبة، وفرض ترسب كميات كبيرة من الطمى وراء جسم السد. هذه الحقيقة أدت لمضار أهمها:

– زيادة كبيرة فى استعمال المخصبات لا سيما الآزوت، والفوسفات، والبوتاس، بمقدار ٤ أضعاف عما كان عليه الحال فى الماضى. هذه الزيادة التى اطّردت أثناء العشرين سنة الماضية لتعويض دفق الطمى فى مجرى النيل بعد السد العالى، زادت من تلوث مياه النيل، وجعلت نسبة استخدام المخصبات الكيميائية فى مصر من أعلاها فى العالم.

– ترسب الطمى وراء السد العالى يهبط بكفاءته التخزينية بنسبة ١٪ فى السنة، ويؤدى لتكوين دلتا جنوب السد العالى.

– وفى يوليو ١٩٩٢ حذر حمدى الطاهر رئيس الهيئة العامة للسد أن الطمى المترسب على مدى عشرين عاما خلف السد يمكن أن يوقف تدفق المياه فى بحيرة ناصر، ويحولها غربا تجاه الصحراء. وبعد أربع سنوات من هذا التحذير، عاد ليقول. «إن الطمى المتراكم يمكن أن يكوّن دلتا فى الجنوب، أو ربما حدث ما هو أسوأ من ذلك فيحول النهر مجراه نحو الغرب. هذه المشكلة يمكن أن تؤدى إلى كارثة.»

وبما أن المشكلة صارت واضحة، فإن المطلوب هو إيجاد علاج لها حتى لا تؤثر فى مجرى النيل أو فى اتجاهه.

☐ **ثانيا:** كذلك تتعرض مياه النيل للتلوث عن طريق استخدام مبيدات الأعشاب والآفات وجراثيم الأمراض بالوسائل الكيميائية. لذلك ينبغى الحرص على معالجة مياه الصرف الزراعى لتدويرها وإعادة استخدامها، أو لتنقية مياه النيل من آثارها الضارة.

☐ **ثالثا:** المطلوب بإلحاح تنظيف مجرى النيل من تلويث الصرف الصناعى والصرف الصحى. قال نادر نور الدين محمد: «يجب تنظيف النيل من أسوان حتى المصب، حيث يلقى فيه ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا من المخلفات الصناعية، حصيلة ٥٠٠٠ منشأة صناعية، منها ٢٧٠٠ منشأة بشبرا الخيمة تلقى بمخلفاتها بجوار مأخذ المياه للقاهرة الكبرى. بالإضافة للصرف الصحى فى أغلب قرى الدلتا».[٣٤]

المجال السابع : تقلبات الفيضان والشح

إن لفيضانات الأنهار وظروف شح المياه المتدفقة فيها آثارا مدمرة للحياة البشرية، والحيوانية، والنباتية. الفيضانات ظواهر طبيعية يمكن الإنذار المبكر بها وتقدير حجمها، وتخزين المياه المتدفقة منها بصورة تحفظ المياه لظروف الاحتياج، وتنظيم انسيابها فى مجرى النهر. إن التعامل مع الفيضانات من حيث الإنذار المبكر، وتخزين المياه الزائدة، وتنظيم انسيابها والانتفاع بها يحقق مصالح مطلوبة، ولكنها لا تتحقق إلا بإدراك دول حوض النيل لها والتعاون الحوضى لتحقيقها.

إن على دول حوض النيل أن تتدارس كافة الأضرار الحادثة والمتوقعة على البيئة الطبيعية فى حوض النيل، والتى تؤثر سلبا على موارده المائية من حيث الكم والكيف، وأن تتفق على برامج لاحتوائها، وعلى وسائل لتنفيذ تلك البرامج بما يحقق تعاونا شاملا بين دول حوض النيل على الصعيد الإقليمى، وما يحقق تعاونا بينها وبين الأسرة الدولية على الصعيدين الثنائى والجماعى.

(٣٤) مقال نادر نور الدين محمد ـ الأهرام ـ ٢٠٠٠/٢/٢٥.

الفصـل الخامس

مياه النيل: الإطار القانونى

القانون أحكام محددة ومعلنة تنظم حقوق الناس فى الحياة الخاصة والعامة. هذه الأحكام يلتزم بها الناس، فإن تعدوا على حقوق بعضهم بنص القوانين، فالقضاء هو الملجأ لأطراف النزاع. والقضاء يفصل بين الناس فى القضايا التى ترفع إليه تنفيذا للقانون.

وإذا كان القانون صادرا من جهة مسلم لها بصلاحية التشريع وإصدار الأحكام القانونية، وكان التشريع عادلا فإن القانون يكتسب صفة الشرعية. الشرعية صفة يكتسبها القانون أو يفقدها. والقوانين التى تحكم العلاقات بين الدول يمكن أن تقاس على القوانين التى تحكم العلاقات بين الأفراد وبين الشخصيات الاعتبارية مع الفروق الآتية:

- القانون الدولى تدخل الدولة طرفا فيه بمحض اختيارها.
- القانون الدولى الذى تصدره مؤسسة دولية كالأمم المتحدة، لا يسرى على الدولة العضو إلا إذا أيده جهازها التشريعى.
- التقاضى بين الدول أمام محكمة العدل الدولية لا يتم إلا إذا فوضت الدول المتنازعة المحكمة للحكم فى الأمر المتنازع عليه.

ما هو الإطار القانونى لمياه النيل؟

الإطار القانونى لمياه النيل واضح، وقانونا ملزم للأطراف المعنية. ولكن على ضوء ما جرى من تغيير فى أحوال دول حوض النيل، وما جرى من تطور فى الرأى العام العالمى بخصوص المياه، فإن القوانين المعنية، فى نظر دول المنابع، فقدت شرعيتها وصارت الحاجة ماسة لتقنين جديد يستوعب المستجدات ويكون عادلا فى نظر دول حوض النيل كلها وشعوبها.

تسلسل القوانين والمعاهدات المتعلقة بمياه النيل :

(أ) فى ١٨٩١ وقع بروتوكول بين بريطانيا ممثلة لمصر، وإيطاليا ممثلة لإثيوبيا، تتعهد بموجبه إيطاليا بعدم إقامة أى أعمال على نهر عطبرة لأغراض الرى يكون من شأنها تعديل تدفق مياه الرافد لنهر النيل.

(ب) فى ١٩٠٢ وقعت اتفاقية بين الحكومة البريطانية ممثلة لمصر، وإثيوبيا. المادة (٣) منها تنص على · التزام إثيوبيا بعدم القيام بأى أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط مما يؤدى إلى التأثير على كمية المياه المتدفقة فى نهر النيل.

(جـ) اتفاقية ١٩٢٩ بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ممثلة للسودان، ويوغندا، كينيا، وتنزانيا تضمنت النص الآتى: «ألا يقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد كهرباء، ولا تتخذ على النيل وفروعه أو على الخيران التى تتكون منها الفروع، سواء فى السودان، أو فى الدول الأخرى الواقعة تحت الإدارة البريطانية، أعمال يكون من شأنها إنقاص المقدار الذى يصل إلى مصر أو تعديل مواقيت وصوله أو إنقاص منسوبه».

(د) اتفاق بين مصر والسودان للانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩.

هذا هو أحدث اتفاقيات مياه النيل، ولكنه كان ثنائيا وغير ملزم للدول الأخرى.

إن موقف الذين يعتبرون هذه البروتوكولات والمعاهدات ملزمة يستند إلى مبدأ عام فى القانون الدولى فحواه: أن الاتفاقيات القديمة سارية المفعول من وجهة نظر القانون الدولى، حيث تؤكد اتفاقية «فيينا» المبرمة عام ١٩٧٨ نصا بشأن التوارث الدولى للمعاهدات. جاء فى المادتين (١١) و(١٢) من اتفاقية «فيينا» أن الاتفاقيات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية، أوالخاصة بالوضع الجغرافى الإقليمى تظل سارية المفعول بموجب قاعدة التوارث. ولا يمكن إلغاؤها أو تعديلها إلا باتفاق الدول الموقعة عليها. المعاهدات من الناحية القانونية ملزمة. ولكن هنالك عوامل جديدة قلصت شرعيتها أهمها:

☐ **أولا** : فى الماضى لم تكن دول منابع النيل تحتاج لمياه النيل. ولكن عوامل موضوعية عددناها جعلت هذه الدول تحتاج لحصة فى مياه النيل. وافتراض أن المياه أمر لا يخص دول أعالى النيل لأنها لم تكن فى الماضى مهتمة بنصيبها فيه أو محتاجة له، ولذلك فإن أية مطالبة فى هذا الصدد إنما هى نوع من المعاكسة لدول أسفل النيل أو التآمر ضدها، افتراض غير صحيح. العوامل الجديدة ينبغى أخذها فى الحسبان.

☐ **ثانيا:** الاتفاقيات القديمة ركزت على حماية حقوق دولة المجرى ودولة المصب فى المياه الجارية فعلا فى النيل. لكن الإدارة الجيدة للموارد المائية لا تقف عند حد توزيع المياه الجارية فى المجرى النهرى، بل تتجاوز ذلك لزيادة المياه المتدفقة فى المجرى النهرى. إن زيادة دفق مياه النهر صارت ضرورية لكل دول النيل بما فى ذلك دولة المصب.

☐ **ثالثا:** دول منابع النيل أعلنت تخليها عن الالتزام بتلك الاتفاقيات بوضوح تام، واستعدادها للتفاوض بشأن اتفاق جديد يرضاه الجميع، واستعدادها للتصرف من طرف واحد إذا استحال ذلك الاتفاق. وإذا تصرفت تلك الدول من جانب واحد فى مياه النيل النابعة فى أراضيها لا يبقى من رادع لها إلا القوة العسكرية. إدارة الموارد المائية بالقوة العسكرية فى حوض النيل مستحيلة. وحتى إن كانت ممكنة، فإنها تفتح باب حروب عصابات فى حوض النيل، ومنشآت النهر الدولى يسهل تخريبها.

☐ **رابعا:** تمت مبادرات للتعاون الفنى فى حوض النيل. مبادرات تحقق مصالح كبيرة لدول حوض النيل. تلك المبادرات الفنية لا يرجى أن تحقق نفعا إلا إذا صحبها اتفاق سياسى يزيل الخلافات الحالية بشأن موارد النيل المائية.

فى مرحلة لاحقة سوف نفصل المجهودات الفنية القيمة التى تمت فى حوض النيل. ولكنها كلها وقفت فى طريق مسدود فى غياب اتفاق سياسى شامل بشأن موارد النيل المائية.

☐ **خامسا:** تطور القانون الدولى بصورة أثمرت أحكاما ومفاهيم عدالية لها تأثيرها على الرأى القانونى والرأى العام العالمى، ولا تستطيع علاقات دول حوض النيل أن تغفلها فى تناولها لحقوقها فى مياه النيل.

إن إغفال هذه العوامل الخمسة يزيد الغبن فى حوض النيل، ويباعد الرؤى بين دوله، ويرشح المنطقة للاضطراب وعدم الاستقرار، ويجعل كل حديث عن التعاون حراثة فى بحر!!.

التعاون الفنى فى حوض النيل

لقد شهد حوض النيل تعاونا فنيا كبيرا بجهد دوله وبجهد المنظمات الدولية والدول المانحة. النشاط الفنى فى حوض النيل أثمر أدبا واسعا وبرامج جيدة. ولكن فى غياب إرادة تعاون سياسية، حبست البرامج الفنية فى طريق مسدود.

١- أقامت اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ بين مصر والسودان هيئة سميت الهيئة الفنية الدائمة. اختصاصاتها:

(أ) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد النيل، والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لإقرارها.

(ب) الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقررها الحكومتان.

(جـ) تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان وخارجه بالاتفاق مع الدول المعنية.

(د) تراقب الهيئة المهمة المذكورة فى (جـ) بواسطة مهندسين من البلدين، وكذلك خزان السد العالى وسد أسوان، وفى البلدان الأخرى، طبقا لما يبرم من اتفاقات معها.

(هـ) فى حالة توالى شح إيراد النيل من المياه مما لا يمكّن الدولتين من سحب احتياجاتهما كاملة فى أية سنة من السنين، فإن على الهيئة أن توصى بما ينبغى اتباعه لمواجهة مثل هذه الحالة.

هذه المهام ضرورية كما هو واضح، ولكن لا تستطيع أن تقوم الهيئة بالمهام المذكورة إذا لم يتوافر لها تعاون دول حوض النيل الأخرى.

وتعاون دول حوض النيل الأخرى متوقف على اتفاق سياسى شامل بشأن مياه النيل.

٢- وفى عام ١٩٦١ بدأت دراسات للموارد المائية وقياس المناخ (هيدرومترولوجية) لحوض البحيرات الاستوائية، مشتركة بين مندوبى الهيئة الفنية الدائمة وممثلين عن تنزانيا ويوغندا وكينيا، هدفها تبادل الآراء وتوضيح وجهات النظر فى مطالب هذه الدول من مياه النيل. واتفق على إقرار مشروع دراسة الموارد المائية والقياسات المناخية باسم «هيدرومت» فى عام ١٩٦٧. وتشكلت لجنة فنية من مصر، والسودان، كينيا، يوغندا، وتنزانيا. ثم انضمت إليها رواندا، وبوروندى وزائير لمتابعة المشروع. ثم انضمت إثيوبيا لهم كمراقب. ومشروع «هيدرومت» هذا باشر دراسة وارد المياه لبحيرات فكتوريا، ألبرت، وكيوجا، واستمر ٢٥ عاما (من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٢) وجمع معلومات مفيدة وبيانات دقيقة.

٣- فى عام ١٩٨٣ بادرت مصر بالدعوة لتكوين منظمة الأندوجو (الإخاء) وهى فكرة جيدة للتعاون الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى، والثقافى بين دول حوض النيل؛ لتأكيد وضمان تطوير موارد الحوض المائية. إن المنظمة تعبر عن نوايا طيبة، ولكن كثيرا من المشاركين فيها يعتقدون أنها تضع العربة أمام الحصان. الخطوة الأولى فى نظرهم نحو التعاون الصحيح بين دول حوض النيل هى إبرام اتفاق سياسى شامل بشأن موارد النيل المائية، ثم تأتى الخطوات التالية للتعاون والعمل المشترك فى حوض النيل.

و فى نوفمبر ١٩٩٢ اجتمع خبراء من دول منظمة الأندوجو ووقعوا على مذكرة تفاهم (MOU) أهم ما ورد فيها: تكوين مجلس وزراء خارجية دول الحوض. وتكوين لجنة فنية، وسكرتارية لمساعدة مجلس السفراء على مهامه.

مذكرة التفاهم وضعت أمام الاجتماع العاشر الوزارى لدول الأندوجو بمبادرة من لجنة إفريقيا الاقتصادية (ECA) ولكن القرار بشأن ما ورد فى مذكرة التفاهم أرجئ إلى حين موافقة الجهات السياسية العليا عليها.

٤- ثمة مبادرات كثيرة للتعاون الفنى فى حوض النيل. مبادرات تقوم بها منظمات دولية، وأخرى تدعمها منظمات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسكو، ولجنة إفريقيا الاقتصادية، والدول المانحة خاصة كندا.

إن مؤتمر النيل عام ٢٠٠٢ هو واحدة من هذه المبادرات، وقد عقد دورته السابعة فى القاهرة فى مارس ١٩٩٩. هذه المبادرات جيدة ومفيدة من ناحية ما يقدم فيها من أعمال. ولكن الملاحظ أن الأعمال المتعلقة بالتعاون الفنى تفترض تعاونا شاملا فى حوض النيل على الصعيد السياسى، وهو الآن غائب. الآراء التى تقدم فى هذه المؤتمرات وتعبر عن آراء الدول تكشف عن تباين فى وجهات النظر السياسية.

٥- هنالك مجموعة من المنظمات الدولية المعنية بقياس الموارد المائية والأحوال المناخية. ومن أهم المنظمات الدولية المختصة بالإحصاءات عن الموارد المائية وقياس المناخ والإنذار المبكر عن توقعات المستقبل، منظمة قياس المناخ العالمية .W.M.O. ومن أهم أنشطتها نظام مراقبة دورة الموارد المائية فى العالم WORLD HYDROLOGICAL CYCLE OBSERVING SYSTEM (WHYCOS) «ويكوس». مهام «ويكوس» هى تقدير الموارد المائية المتاحة على نطاق أحواض الأنهار لتحقيق التعاون الإقليمى والدولى لإدارة تكاملية للموارد المائية. وتتبع «ويكوس» شبكات إقليمية فى كل حوض نهر تسمى «هيكوس» (HYCOS) ويتبع هذه الشبكات فى كل دولة نظام البيانات المائية القومى NATIONAL HYDROLOGICAL SYSTEM.

هذا النظام الذى ينشأ من شبكات فى كل دولة، ثم شبكات فى كل إقليم وحوض، ثم مركز عالمى، مربوط بالأقمار الصناعية لتحصيل المعلومات وتحليلها وبثها لإدارات المياه فى الدول المختلفة.

٦- وفى الستينيات زاد اهتمام الأسرة الدولية بمشاكل أحواض الأنهار. وأسهمت بعض منظمات الأمم المتحدة: منظمة الصحة العالمية (W.H.O.) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) فى تكوين مشروع «هيدرومت» HYDROMET (بيانات الموارد المائية وقياسات المناخ) فى عام ١٩٦٧. هذا المشروع ركز على قياس وارد المياه لبحيرة فكتوريا، وكيوجا، وألبرت. واستمر لمدة ٢٥ عاما (١٩٦٧ - ١٩٩٢) وجمع معلومات قيمة عن الموارد المائية فى تلك البحيرات. وفى ديسمبر ١٩٩٢ اجتمع وزراء الرى لدول حوض النيل وقرروا استمرار التعاون الفنى بينهم تحت اسم هيئة جديدة سموها «تكونيل» TECCONILE (التعاون الفنى لتنمية حوض النيل وحماية البيئة الطبيعية).

ووقع على هذا القرار وزراء الرى لست دول هى: مصر، السودان، رواندا، تنزانيا، يوغندا، زائير. الدول الأربع الأخرى شاركت كمراقبة.

هيئة «تكونيل» قدمت بمساعدة وكالة كندا للتنمية الدولية خطة عمل حوض نهر النيل (NRBAP).

الخطة اشتملت على ٢٢ مشروعا تحت ٥ محاور:

- التخطيط والإدارة المشتركة لموارد النيل.
- بناء القدرات البشرية للمهام المختلفة.
- التدريب
- التعاون الإقليمى.
- حماية البيئة.

و كلفت «تكونيل» بمتابعة كافة المبادرات المتعلقة بمياه النيل ورفع تقارير دورية لمجلس وزراء الرى لدول حوض النيل.

و فى عام ١٩٩٧ استجاب البنك الدولى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ووكالة كندا للتنمية الدولية لطلب مجلس وزراء الرى لدول حوض النيل لتنسيق مساهمة الجهات الخارجية لتمويل تنفيذ خطة العمل لحوض نهر النيل (NRBAP). وتقرر مراجعة الخطة وعمل أولويات لمشروعاتها، وتقديم تقرير بذلك لمجلس وزراء الرى لدول حوض النيل (COM). وتمت المراجعة، وقدم التقرير بعنوان «مراجعة خطة العمل لحوض نهر النيل من أجل خطة عمل استراتيجية». وقدم التقرير لاجتماع مجلس وزراء الرى فى مارس ١٩٩٨.

شاركت فى الاجتماع ٨ دول وغابت دولتان. وقرر المجلس الاتفاق على رؤية موحدة وعمل موحد لحوض النيل، وإقامة آلية انتقالية تخلف «تكونيل» وتشترك فيها كل دول حوض النيل. واتفقوا على هيكل جديد يقوم مجلس وزراء الرى فى قمته، ولجنة فنية استشارية (T.A.C) وسكرتارية، ويسمى الهيكل الجديد هذا «مبادرة حوض النيل» (NBI).

و اتفق أن تستهدى هذه المبادرة بالمبدأين الآتيين:

- إن المياه مورد طبيعى للرخاء والاستقرار، وإن مياه النيل يجب أن تستخدم للتعاون الإقليمى لا لتكون مصدر نزاع وصدام.
- مبادرة حوض النيل تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة عن طريق الاستخدام العادل لمياه النيل والانتفاع العادل من موارده.

إن مبادرات التعاون الفنى فى حوض النيل كثيرة. والأنشطة الدولية والثنائية لدعمها عديدة. وما جمعت من معلومات، وبيانات، وإحصاءات وفيرة. ولكن ثلاثين عاما من التعاون الفنى الجاد فى حوض النيل أثبتت أن التعاون بين دول الحوض جزئى، وأن التعاون الفنى مهما خطا من خطوات جيدة يحبسه غياب اتفاق سياسى بين دول حوض النيل. اتفاق سياسى يندفع بالتعاون فى حوض النيل إلى غاياته المأمولة. والدعم الدولى والثنائى لمبادرات حوض النيل غير منسق، وغير متابع، وفى غياب الاتفاق الشامل بين دول الحوض لا يحقق الأثر المطلوب.

الدرس المستفاد من هذه القراءة هو ضرورة الإسراع بتفاوض بين دول حوض النيل لإبرام اتفاق شامل بشأن موارد النيل المائية، وحماية بيئتها، وتنميتها، واستخدامها لرفاهية وتضامن شعوب حوض النيل.

مراحل تطور القانون الدولى بشأن المياه

الأنهار العابرة لحدود الدول أنهار دولية، وهى تهم السلام والتعاون الدوليين من حيث ما يمكن أن يحدث فيها من خصام أو وئام، كذلك هى تهم الأمم المتحدة من حيث ما يمكن أن تعطل أو تفعّل من برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

يوجد فى العالم ٢٧٠ نهرا دوليا مشتركا. ومع أهمية العلاقات بين الدول المتشاطئة على أحواض هذه الأنهار، فإن ثمة ثلاث علل ينبغى أن تهتم بها الأسرة الدولية وتعمل على إزالتها هى:

☐ **العلة الأولى:** لا توجد اتفاقيات إقليمية تنظم العلاقة بين دول أحواض هذه الأنهار، وتحدد أنصبتها فى المياه، وتوجب التعاون بينها فى أطر محددة إلا فى ٥٨ من تلك الأحواض. هذا معناه أنه لا توجد الاتفاقيات المعنية فى أكثرية أحواض الأنهار الدولية.

☐ **العلة الثانية:** يترتب على عدم وجود اتفاقيات شاملة فى أحواض الأنهار الدولية، عدم وجود هيئات إقليمية تنظم العلاقة بينها، وتراقب تنفيذ الأحكام المتفق عليها، وتحول دون النزاعات. وتعمل على حلها إن وقعت.

☐ **العلة الثالثة:** أحكام القانون الدولى بشأن المياه الدولية فضفاضة. ولا توجد هيئة متخصصة على مستوى الأمم المتحدة للتصدى لمشاكل المياه العذبة فى العالم والمساعدة فى تحقيق إدارتها بصورة أفضل.

كل النظم القانونية العالمية كالشريعة الإسلامية، والقانون الرومانى، ومبادئ العدالة الطبيعية تحتوى على مبادئ عامة للعدالة فى تنظيم المصالح المشتركة وتطويرها .

و فى مقاصد الشريعة الإسلامية مقصدان مهمان لتناول العدالة فى هذا الشأن هما:

- المصلحة راجحة.
- لا ضرر ولا ضرار.

شهدت مفاهيم العدالة الدولية المتعلقة بالمياه العذبة التطورات الآتية:

١ـ فى عام ١٩١١ بحث معهد القانون الدولى الأمر، وجاء فى المادة (٢) من إعلان مدريد الصادر عنه المبادئ الآتية:

- لا يجوز إنشاء مشاريع تستهلك كمية كبيرة من المياه.
- عدم انتهاك حقوق الملاحة فى النهر الدولى.
- لا تجوز إقامة منشآت فى دول المصب من شأنها أن تحدث فيضانات فى دول المنبع.
- ضرورة تعيين لجان مشتركة دائمة لدراسة المشاريع المقترحة إقامتها على النهر.

٢ـ فى عام ١٩٥٦ تكونت لجنة لتحديد القانون الدولى فى مجال استغلال المياه. وبعد عام أنجزت اللجنة مهمتها وأعلنت المبدأ الآتى: «لا يجوز تغيير الوضع الطبيعى للمياه بما يؤدى للإضرار بحقوق الآخرين».

٣- وفى عام ١٩٦٦ أعلنت قواعد هلسنكى التى نصت على ضرورة عدالة توزيع مياه النهر الدولى. وأوضحت أن العدالة لا تعنى توزيع المياه بنسب متساوية، وإنما بنسب عادلة تأخذ فى الحسبان الأسس الآتية:

- طبغرافية حوض النهر، وبصفة خاصة حجم مياه النهر الواقعة داخل أراضى الدولة المنتفعة.
- الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر.
- سوابق استعمال مياه النهر فيما مضى إلى حين الاستعمالات الراهنة.
- الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.
- العنصر السكانى.
- مدى وجود مصادر مائية أخرى بديلة.
- ضرورة تجنب الإسراف والإضرار بالدول الأخرى المنتفعة.
- التكاليف المقارنة للوسائل الأخرى البديلة المطلوبة لسد الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية للدولة المعنية.

٤- وفى عام ١٩٧٩ لخصت لجنة القانون الدولى المبادئ الواسعة القبول كأساس للعدالة فى أمر المياه العذبة فى ١١ مبدأ.

٥- وفى السبعينيات لحق بأحكام القانون الدولى فى أمر المياه مبدآن هما:

- الأول : أن للدول المتشاطئة على حوض نهر دولى سيادة مشتركة، أى سيادة محدودة على النهر الدولى.
- الثانى: توارث المعاهدات الدولية مهما تعاقبت النظم والحكومات.

٦- لمعالجة المشاكل بين دول الحوض الواحد، وتجاوبا مع مفاهيم العدالة الدولية فى هذا الصدد أبرمت اتفاقيات إقليمية كثيرة.

الأنهار الدولية التى تقع فى شمال الكرة الأرضية الأكثر تقدما خاضعة لاتفاقيات إقليمية، مع أن الشمال لا يعانى من مشكلة مياه عذبة بل أكثرية المياه العذبة فى العالم من نصيبه. ولكن الأنهار التى تقع فى جنوب الكرة الأرضية هى التى تعانى من قلة الاتفاقيات الإقليمية، ودولها هى الأكثر معاناة من شح المياه العذبة!! إن للتخلف أكثر من وجه!!

وهنالك اتفاقيات إقليمية (حوضية) نذكر منها الاتفاقيات الآتية:

(أ) فى آسيا توجد اتفاقية نموذجية فى حوض الميكونج من حيث الاتفاق على المصالح المشتركة فى النهر، ومن حيث إدارتها اتفاقيات نهر الميكونج كانت فى ١٩٥٧م، ١٩٥٩م، ١٩٧٥م، ١٩٧٨م. وفى ١٩٨٦ رتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) بواسطة سكرتارية هيئة نهر الميكونج دعوة لمسئولين من دول حوض النيل لزيارة بانكوك عاصمة تايلاند؛ للاستفادة من تجارب دول حوض الميكونج فى التعاون والعمل المشترك لتنظيم مماثل فى حوض النيل.

(ب) وفى فبراير ١٩٦٤ أبرمت غينيا، مالى، موريتانيا، والسنغال اتفاقا بشأن نهر السنغال.

(جـ) فى مارس ١٩٧٢م أبرمت مالى، وموريتانيا، والسنغال اتفاقا بشأن نهر السنغال.

(د) وفى ديسمبر ١٩٦٤ أبرمت الكاميرون، وداهومى، وغانا، ومالى، النيجر، نيجيريا، وفولتا العليا، اتفاقية بشأن نهر النيجر.

(هـ) فى ١٩٦٣/١٠/٢٦م، وفى ١٩٦٤/١١/٢٥م أبرمت النيجر، ومالى، وساحل العاج، ونيجيريا، والكاميرون، وفولتا العليا، وبنين، وتشاد، وغينيا اتفاقية التعاون المشترك فى حوض نهر النيجر، وتمت مراجعة الاتفاقية فى الأعوام ١٩٦٨م، ١٩٧٣م، و١٩٧٩م.

(و) وفى عام ١٩٩٥ اتجهت دول مجموعة الجنوب الإفريقى للتنمية «سادك» (SADC) العشر وهى: أنجولا، بوتسوانا، ليسوتو، مالاوى، موزمبيق، ناميبيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، زامبيا، زمبابوى نحو تعاون أكثر طموحا.

هنالك ١٥ نهرا رئيسيا تشترك هذه الدول فى حوض أو أكثر من حياضها، ومواردها الكلية ٦٥٠ مليار متر مكعب. وأصدرت الدول العشر بروتوكولا خلاصته:

- أهمية تنمية الموارد المائية.

- ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء.

وفى مؤتمر قمة «سادك» (SADC) أقاموا قطاعا للموارد المائية ووحدة للتنسيق فى مجال المياه بهدف : «تحقيق تكامل مستدام على المستوى التخطيطى والإدارى للموارد المائية المشتركة بما يحقق هدف «سادك» (SADC) الأكبر وهو: اقتصاد إقليمى متكامل يقوم على أساس التوازن، العدالة، والنفع المتبادل لكل الدول الأعضاء».

و فى هذا الاتجاه لتحقيق هذه الرؤية عقد مؤتمر مشترك بين «سادك» والاتحاد الأوروبى بعنوان: «مؤتمر لإدارة الأحواض المشتركة»، فى ماسيرو فى ليسوتو فى عام ١٩٩٧ صدر منه القرار الآتى: «إن الإقليم يعد خططا مشتركة لأحواض الأنهار الواقعة فى إقليم سادك لتحقيق تنمية القطاعات المختلفة بما يكفل مصالح جميع الدول الأعضاء، ويعد خططا احتياطية لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية.»

و فى اجتماع وزراء المياه من دول الإقليم فى مالاوى فى يونيو ١٩٩٨ تم وضع أول خطة استراتيجية للإقليم سموها: خطة العمل الاستراتيجية من أجل التنمية التكاملية والإدارة المشتركة للمياه فى دول منظمة «سادك» للأعوام (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤). أجيزت الخطة فى سبتمبر ١٩٩٨ ووزعت مقترحاتها كمراجع لمؤتمر مائدة مستديرة حضره ممثلون لدول «سادك»، ولشركاء التنمية الدوليين والمانحين؛ ليسهموا فى تنفيذ وتمويل خطة العمل الاستراتيجية ذات الأهداف الاستراتيجية السبعة وهى:

ـ تطوير النظم والقوانين فى كل دولة وفى الإقليم.

ـ تحسين إدارة موارد الأنهار على المستوى القطرى والإقليمى فى مجالات التخطيط والتنسيق.

ـ زيادة التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلى والسياسات الاجتماعية والبيئوية

ـ تطوير وسائل جمع البيانات والإحصاءات وإدارتها وبثها للجهات المعنية.

ـ زيادة التوعية بالحقائق، والتعليم، والتدريب.

ـ توسيع المشاركة الشعبية.

ـ الاستثمار فى البنية التحتية.

هذه الأهداف والبيانات الملحقة بها وزعت للمؤتمرين ودرست واتخذت القرارات بشأنها.

هذه التطورات سوابق مفيدة لدول حوض النيل لشحذ الهمة السياسية للتفاوض من أجل اتفاقية شاملة لدول حوض النيل؛ لتكون دافعا قويا للتعاون والعمل المشترك

٧ـ العدالة الدولية بشأن المياه خطت خطوة واسعة فى طريق تطورها، عندما أجيزت اتفاقية استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية فى الجلسة ٩٩ فى ١٩٩٧/٥/٢١[٣٥].

---

(٣٥) الترجمة العربية لنص الاتفاقية الإنجليزى المعتمد ملحقة بآخر الكتاب.

خلاصة ما جاء فيها:

هذه الاتفاقية تنطلق من مبدأين:

ـ **الأول** : الالتزام بالحقوق المتعلقة بالمجرى المائى الناشئة عن اتفاقات سابقة.

ـ **الثانى**: يجوز للأطراف المعنية أن تنظر فى تحقيق اتساق هذه الاتفاقات مع المبادئ الواردة فى هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة: تنتفع دول المجرى المائى، كل فى إقليمها، بالمجرى المائى بطريقة منصفة ومعقولة. وتستخدم الدول المعنية المجرى المائى وتنميه بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة، مع مراعاة مصالح دول المجرى المائى الأخرى.

تشارك دول المجرى المائى فى استخدامه وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة. وتشمل هذه المشاركة حق الانتفاع بالمجرى المائى، وواجب التعاون فى حمايته وتنميته على النحو المنصوص عليه فى هذه الاتفاقية.

المادة السادسة: العوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف المعقول تقتضى أخذ الآتى فى الاعتبار:

(أ) العوامل الطبيعية: هيدرولوجية، هيدروغرافية، ومناخية وإيكولوجية، وكافة العوامل الطبيعية.

(ب) الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لدول المجرى المعنية.

(جـ) السكان الذين يعتمدون على المجرى المائى فى الدول المعنية.

(د) الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائى.

(هـ) آثار استخدامات المجرى المائى فى إحدى دول المجرى المائى على غيرها من دول المجرى المائى، وحمايتها، وتنميتها، والاقتصاد فى استخدامها، وتكاليف التدابير المتخذة فى هذا الصدد.

(و) مدى توافر بدائل ذات قيمة مقارنة لاستخدام معين قائم أو مزمع.

ـ ـ يحدد الوزن الممنوح لكل عامل من هذه العوامل وفقا لأهميته بالمقارنة مع العوامل الأخرى ذات الصلة.

ـ ـ وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول، يجب النظر فى جميع العوامل ذات الصلة معا والتوصل لاستنتاج على أساسها مجتمعة.

المادة السابعة: الالتزام بعدم التسبب فى ضرر للآخرين.

المادة الثامنة: ينبغى أن تتعاون دول المجرى المائى على أساس المساواة فى السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية؛ من أجل الانتفاع الأمثل بالمجرى المائى.

المادة ٢٤ : وجوب التشاور بشأن إنشاء آلية مشتركة لإدارة المجرى المائى.

المادة ٣٣ : تسوية المنازعات بين دول المجرى المائى تكون عن طريق التحكيم، فإن استحال ذلك تكون تسوية المنازعات بواسطة محكمة العدل الدولية.

هذه الاتفاقية ضمت المبادئ السائدة فى القانون الدولى بشأن المياه. وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة (١٢٠ دولة) ولكن للأسف انقسمت دول حوض النيل فى موقفها من الاتفاقية كالآتى:

- السودان وكينيا أيدتا الاتفاقية.
- بوروندى عارضت الاتفاقية.
- مصر، وإثيوبيا، ورواندا، وتنزانيا امتنعت عن التصويت.
- يوغندا، وإرتريا، والكنغو غابت عن الجلسة.

هكذا يدل موقف دول حوض النيل على اختلافات واسعة، لا فى تفاصيل الحقوق فحسب، ولكن حتى فى الأحكام العامة التى اتجه نحوها القانون الدولى بشأن المياه.

والمؤسف حقا هو أن مواقف دول حوض النيل السياسية من أحكام العدالة، ومن الحقوق المتعلقة بالموارد المائية مواقف متباينة للغاية . هذه إشارة حمراء فى حوض النيل.

الفصل السادس

حوض النيل: الجغرافيا السياسية

﴿... وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ ...﴾[٣٦] .. بعض الغيب مكشوف للشفافية الروحية: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ..»

الألمعى الذى يريك الرأى كأن قد رأى وقد سمعا

و بعض الغيب تستنتجه القريحة النافذة. قال ابن سينا، يصف تفاهما بينه وبين أحد صالحى الصوفية: لقد تذاكرنا وتفاهمنا مع أن أسلوب معرفته روحى، وأسلوب معرفتى عقلى، لأن ما أعرفه يراه، وما يراه أعرفه.

ماذا تقرأ القريحة النافذة فى خريطة حوض النيل؟

الأحواض الثلاثة التى يتكون منها حوض النيل تضم ١٠ دول، مساحتها حوالى ٣ ملايين كيلو متر مربع. ويسكن حوض النيل ١٤٠ مليون نفس (تقدير ١٩٨٩) أى ٥٧٪ من جملة سكان الدول العشر.

النيل هو أطول أنهار إفريقيا الدولية. ومع ذلك فهو من أقلها دفقا. هذا النهر الأسطورى الشحيح ماؤه هو من الناحية التاريخية، ومن حيث الجغرافيا السياسية أهم الأنهار فى إفريقيا، بل من أهم أنهار العالم.

لماذا صار النيل الطويل مجراه القليل ماؤه بهذه الأهمية البالغة؟

ينفرد النيل بالخواص الآتية:

☐ **أولا** : النيل هو النهر الوحيد من أنهار إفريقيا الدولية الذى ينحدر من الجنوب للشمال رابطا مصير الشمال بالجنوب.

---

(٣٦) سورة الأعراف - اية ١٨٨

☐ **ثانيا:** الصحراء قسمت إفريقيا شطرين: جنوب الصحراء، وشمال الصحراء النيل هو حبل الوصل المادى الوحيد لما فصلت الصحراء.

☐ **ثالثا:** مصب النيل فى مصر المطلة على البحر المتوسط وجسر حوض النيل لأوروبا.

☐ **رابعا:** شرق حوض النيل مطل على البحر الأحمر. والبحر الأحمر هو واصل حوض النيل بجنوب غرب آسيا. بالجزيرة العربية. ومن ثم بالخليج.

☐ **خامسا:** حوض النيل مهد لأقدم الحضارات الإنسانية: الحضارة الفرعونية، وهو مهد حضارات سمراء عريقة ينفى وجودها الدونية التى ألصقها بعض الفكر الأوروبى المتعصب بالإنسان الأسود: حضارات النوبة. وكوش. ويدعم ما قاله الشيخ انتا ديوب من أصل أسمر للحضارة الفرعونية. وما كشف عنه آخرون من حجم مساهمة الحضارات الآفروآسيوية فى الحضارة الإنسانية.(٣٧)

☐ **سادسا:** حوض النيل هو وطن كنيسة وطنية عريقة سبقت التبشير الغربى بل سبق وجودها المسيحية فى أوروبا نفسها. تلك هى الكنيسة الأرثوذوكسية فى مصر، وإثيوبيا، وإرتريا والسودان.

☐ **سابعا:** حوض النيل هو قبلة الهجرة الإسلامية الأولى التى سبقت الهجرة التاريخية للمدينة. ومكان الاتصال الإسلامى الأقدم بإفريقيا.

هذه الخواص أعطت النيل وحوضه وزنا تاريخيا وأهمية جيوسياسية فريدة.

حوض النيل صاحب تلك الخواص يواجه الآن مؤثرات استراتيجية، وحضارية، تتحكم فى مصيره وتحدد مواقفه فى السياسة الدولية.

حوض النيل وعلاقات الشمال الغنى بالجنوب الفقير

فى منتصف الستينيات من القرن العشرين نشط حوار الشمال والجنوب، وصار بندا مهما فى الأجندة الدولية.

وبعد إجراء الحوار أصدرت لجنة الجنوب تقريرا انطلق من مفارقة مزعجة هى أن ٢٠٪ من سكان العالم ينالون ٨٠٪ من الدخل العالمى. بينما ينال ٨٠٪ من السكان ٢٠٪ من دخل العالم.

---

(٣٧) مارتن برنال. «*إثينة السوداء: الجذور الأفروآسيوية للحضارة الكلاسيكية*» ـ الجزء الأول ترجمه للعربية ـ المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٧م

ولاحظ التقرير أن خدمة الدين الخارجي فى الثمانينيات جعلت تدفق رأس المال من الجنوب الفقير أكبر من تدفقه فى الاتجاه المعاكس. وأن فجوة الدخل والثروة وبالتالى مستوى المعيشة بين نصفى العالم تتسع.

و على ضوء الحوار اقترح التقرير برنامجا محددا يبدأ بالتزام الدول الفقيرة بالتنمية والقيام بكل ما ينبغى عمله لتحقيقها. والتزام الدول الغنية بمساعدتها على ذلك بإجراءات وسياسات محددة.

وفى ذلك الوقت ساد تفاؤل بأن الدول الغنية التى عدلت النهج الرأسمالى فى داخلها، وأجرت إصلاحات وزعت بموجبها المنافع المادية والخدمات لصالح الطبقات الفقيرة والأقاليم المتخلفة، وحققت بذلك سلاما اجتماعيا داخليا، سوف توافق على إجراء إصلاحات مماثلة على مستوى العالم لإنعاش اقتصاد العالم الفقير وتدفع به نحو التنمية. مشروع مارشال على مستوى عالمى.

لكن الدول ذات الطول فى العالم لم تتجاوب مع هذه التوصيات. قالوا لا مقارنة بين الموقف من الطبقات الفقيرة داخل الدول الغنية وبين موقف الدول الغنية من الدول الفقيرة.

وقالوا مشروع مارشال أسهم فى إعادة بناء اقتصادات دمرتها الحرب، ولكن الشعب الألمانى شعب مشرب بذهنية التنمية ومؤهل لإدارة اقتصاد حديث إذا توافر التمويل والمؤسسات وسياسات الاقتصاد الكلى الصحيحة. وهذه العوامل غير متوافرة فى شعوب العالم الفقير.

و قالوا إن آلية السوق الحرة وحدها كفيلة بتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية فى العالم الغنى، وكفيلة بالتمدد نحو العالم الفقير لتحقق فيه الاستثمار والتنمية. وليس على البلدان الفقيرة لمساعدة نفسها إلا أن تقيم السوق الحرة فى نظمها الاقتصادية وتفتح أسواقها للتعامل مع السوق الحرة العالمية.

هذا المنطق عززه فيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وهزيمة الاقتصاد الموجه الذى كان يعتبر البديل الأكثر فاعلية لاقتصاد السوق الحرة.

انتصار آلية السوق الحرة، وثورة الاتصالات التى عمت العالم، والربط بين ثورة الاتصالات والكمبيوتر، وربط العالم بالأقمار الصناعية، هى العوامل التى جعلت العالم شبكة إلكترونية واحدة، وسوقا مفتوحة على بعضها بعضا لانتقال الأموال، والأسهم، والسندات، والصفقات التجارية من مكان إلى آخر فى سرعة البرق

هذه الطفرة فى كيفية إدارة النشاط الاقتصادى، والتجارى، والمالى، أعطت الشركات المتعدية للحدود الدولية، والمؤسسات الاقتصادية المرتبطة ببنيات تحتية متطورة ميزة على غيرها فى سباق يفوز فيه حتما الأصلح فى التعامل مع الفرص الجديدة.

آلية السوق الحرة وثورة الاتصالات هما أساس العولمة التى حققت درجات أعلى فى الاستثمار، والإنتاج، والتبادل التجارى، والخدمات. والعولمة ماضية فى تحقيق المزيد من تلك الإنجازات يدفعها عاملان: التنافس والربحية.

منطق التنافس والربحية وآلية السوق الحرة، والوسائل التى أتاحتها ثورة الاتصالات إذا تركت تعمل بمنطقها فإنها سوف تفضى إلى نتيجتين مهمتين:

☐ **الأولى:** لقد حافظت البلدان المتقدمة على السلام الاجتماعى بداخلها، وهزمت نبوءات كارل ماركس الثورية؛ لأنها التزمت بسياسات ديمقراطية وازنت بين نفوذ الطبقات وأشركت الطبقات العمالية فى السلطة السياسية. واتخذت سياسات أجور، وخدمات، ورعاية اجتماعية أعطت الطبقات الدنيا فى المجتمع نصيبا أكبر فى الدخل القومى.

إن منطق العولمة الذى يركز على الربحية والتنافس يوجب تخليا عن برامج الرعاية الاجتماعية، فإن حدث ذلك فإنه سوف يهدد السلام الاجتماعى فى البلدان الغنية.

☐ **الثانية:** منطق السوق الحرة سيؤدى حتما إلى مزيد من تخلى الدول الغنية عن أى التزامات نحو دعم التنمية فى العالم الفقير، تاركة الأمر كله لآلية السوق الحرة. وآلية السوق الحرة فى الظروف الموضوعية الحالية سوف تؤدى لاتساع فجوة الثروة والدخل بين العالم الغنى والعالم الفقير. هذا معناه أن الجزء الأكبر من العالم الفقير سوف تدفع به العولمة نحو مزيد من التهميش.

النتيجة الأولى لمنطق العولمة سوف تطيح بالسلام الاجتماعى فى البلدان الغنية. لذلك جزع كثير من الساسة والمفكرين من الاندفاع فى اقتصاد السوق الحرة فى ظل العولمة دون ضوابط، وصاروا يتحدثون عن الطريق الثالث، أى طريق وسط بين اقتصاد السوق الحرة المطلق والاقتصاد الموجه المباد.

و النتيجة الثانية للعولمة الجامحة هى اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وشحن المشاعر لا سيما فى الدول الفقيرة بالعداء والحسد.

إن الظروف التى تندفع فيها العولمة الآن هى ظروف قطبية أحادية تزيدها العولمة هيمنة على العالم. وعن طريق الهيمنة والسيطرة على وسائل الإعلام فإن العولمة أدت وتؤدى إلى هيمنة ثقافية أمريكية مستفزة لهويات وثقافات الآخرين.

التوزيع للثروة والدخل الذى يزيد من الفجوة بين دول العالم الغنية والفقيرة. والهيمنة الثقافية المصاحبة للعولمة المستفزة لثقافات وهويات الآخرين، سوف يغذيان مشاعر تظلم واحتجاج، وسوف

تتسارع حركات قومية، ودينية، واجتماعية متطرفة لتتبنى ذلك الاحتجاج والتظلم. هذه الحركات سوف تقدم على استخدام أسلحة الضرار السبعة وهى: الإرهاب – المخدرات – الهجرة غير القانونية – القنبلة الصحية – القنبلة السكانية – القنبلة الإيكولوجية – تسريب أسلحة الدمار الشامل.

إن حوض النيل جزء من عالم الجنوب، وهو طرف فى هذا التشخيص لعلاقات العالم الغنى بالعالم الفقير.

إن آلية السوق الحرة هى أفضل وسيلة لتحقيق أعلى مستويات الاستثمار والإنتاج والتبادل التجارى. ولكن السوق الحرة لا توجد بصورة تلقائية بل ينبغى أن تكون هناك دولة تكفل سيادة القانون، وتحمى الملكية الخاصة، وتقوم فيها مؤسسات تتبع سياسات اقتصاد كلى سليمة. هذه الواجبات مقدمات لازمة لوجود آلية السوق الحرة.

الأجندة الدولية فى مطلع القرن الحادى والعشرين سوف تتخذ أحد اتجاهين:

- أن تكون هناك أجندة تنمية للعالم الفقير توجب على دوله أن تقوم بإصلاحات محددة، وتوجب على الدول الغنية مساعدتها لمحاصرة الفقر واتخاذ المقدمات اللازمة لقيام السوق الحرة دون تشويه.
- أو ترك آلية السوق الحرة العالمية تعمل دون ترشيد، وعوامل الهيمنة الثقافية لتثير ما تثير من ردود الأفعال المضادة الغاضبة، مما يؤدى لمواجهات ظلامية تهب رياحها فى شراع التطرف والمتطرفين.

رؤية الذات الإفريقية

الإحساس بوعى إفريقى نما فى الأوساط السوداء فى منطقة البحر الكاريبى، ثم فى الولايات المتحدة، ثم فى بريطانيا، وفرنسا. إنه إحساس بهوية مخالفة فى بيئة إثنية معادية.

هذا الإحساس بانتماء إفريقى يتجاوز أقاليمها وأقطارها وفد إلى القارة من خارجها. وفى أفريقيا تبناه مفكرون ورجال دولة وصاغوه صياغات مختلفة.

الصياغة الوافدة من خارج القارة محملة بأعباء التنافر الإثنى واللونى. لذلك لم يكن غريبا أن تبنى المفكر والسياسى السنغالى ليوبولد سنغور، الفرنسى الثقافة، رؤية إثنية زنجوية للإفريقانية سماها الزنجوية NEGRITUDE

هذه الرؤية الإثنية اللونية من شأنها أن تفرق بين سودان وبيضان إفريقيا بين شمال القارة وجنوبها. ومن شأنها أن تفرق بين سودان إفريقيا أنفسهم على طول الطيف اللونى والإثنى، لا سيما بين الإثنيات البانتوية والحامية فى الساحل الشرقى من إفريقيا وشمالها.

التركيز على الهوية الإثنية سوف يصيب القارة فى أكثر من موقع، ويعمق التناقض بين التوتسى والهوتو الذى أشعل أواسط القارة بالدم والنار.

الرؤية الأخرى للإفريقانية ولدت فى القارة ولم تفد إليها، وتبناها القادة المؤسسون للفكر الإفريقانى القارى PAN - AFRICAN أمثال كوامى نكروما، ويوليوس نيريرى، وغيرهما.

هؤلاء عرّفوا الإفريقانية تعريفا قاريا جغرافيا سياسيا ضم القارة كلها، وانطلق من تحالفات إقليمية – مجموعة الدار البيضاء – واتجه لتكوين منظمة الوحدة الإفريقية.

الفهم الزنجوى للإفريقانية ما زالت تتبناه عناصر فكرية وسياسية إفريقية. هذا الفهم للإفريقانية من شأنه أن يقوض الوحدة الإفريقية الحالية. وأن يباعد بين دول وشعوب حوض النيل أكثر فأكثر.

إفريقيا غنية بتراث متنوع. هنالك الثقافات الإفريقية المولد. والتراث الغربى الوافد إلى إفريقيا بمحتواه المسيحى. والتراث الإسلامى العربى الوافد إلى القارة.

و فى إفريقيا تنوع إثنى حامى، وسامى، وزنجى (بانتو) ونيلى.

و فى إفريقيا تنوع دينى مسيحى، وإسلامى، ويهودى، والديانات الإفريقية المولد.

هذا الطيف العريض قابل فى ظل التسامح، وقبول الآخر، أن يتعايش، وأن يكون قوة لإفريقيا مثلما صار التنوع قوة للولايات المتحدة. وأن يجعل الإفريقانية انتماءً عريضا. ويمكن أن ينكفئ تعريف الإفريقانية فيصبح نقمة، لأن النقاء الإثنى معدوم، والسعى إليه يولِّد رد فعل مضادا ويزود التناقضات فى القارة بمدد من التعصب والتنافر لا ينقطع.

سر تطور حضارات الإنسان وثقافاته كامن فى اتصالها وتلاقحها. لذلك فإن الحضارات التى انكفأت على نفسها تيبست وماتت. ولكن الحضارات الإنسانية التى تمددت وانتعشت هى التى استطاعت أن تحافظ على هويتها بينما تستصحب عناصر كثيرة وافدة إليها.

لقد قيل إن أكثر الحضارات نقاء لا يزيد العنصر الأصيل فيها على ١٥٪. النسبة الباقية تمثل عناصر وافدة إليها.

و فى إفريقيا حقق التلاقح ثراء ثقافيا وروحيا عريضا. فاللغة العربية استوطنت القارة الإفريقية وتلاقحت مع لغات أخرى فى شرق القارة، وغربها، فأثمرت لغات وطنية مهجنة، كالسواحيلية، والهوسوية، والصومالية؛ لغات صارت لغات تخاطب على نطاق واسع.

واللغات الأوروبية كالفرنسية، والإنجليزية، استوطنت إفريقيا، وأوجدت مجالات ثقافية حية متعدية للحدود الوطنية وصانعة لهوية ثقافية عريضة: الأنجلوفونية، والفرانكوفونية.

والمسيحية استوطنت إفريقيا بمذهبها الأرثوذكسى العتيق وبالمذاهب الغربية الوافدة.

وكان اتصال الإسلام بإفريقيا أقدم من الهجرة النبوية للمدينة، إذ كانت هجرة المسلمين الأولى للحبشة. ثم اتصل الإسلام بالقارة اتصالا قويا من شمالها، وشرقها، وغربها، ووسطها.

المسيحية والإسلام فى إفريقيا احتفظا بهويتهما العقائدية والروحية. ولكن فى الواقع الإفريقى تسربت عناصر من الديانات الإفريقية المولد.

والديانات الإفريقية المولد لا ترجع لكتاب وثقافاتها ليست كاتبة. لذلك كان لاهوتها (الثيولوجيا) ضعيفا. ولكن ضعف لاهوتها لم يمنع أن تكون قوية الاستقرار فى الوجدان الإفريقى. الوجدان الإفريقى تتسرب عقائد الأديان الإفريقية المولد ولوّن نظرة الإنسان الإفريقى حتى بعد انتقاله لدين آخر.

والديانة الإفريقية المولد التى تشربها الوجدان الدينى الإفريقى تدور حول سبعة محاور هى:

- اللحن أداة تعبير روحى، كذلك الرقص.
- الطبيعة العجماء بحيوانها، ونباتها، وجماداتها، ناطقة روحيا وشريكة للإنسان فى الوجود الروحى.
- عالم الأموات له حضور ودور مستمر فى عالم الأحياء.
- مراحل النمو الإنسانى من مولد، وطفولة، وصبا، وشباب، وزواج، وكهولة، وشيخوخة، وموت، محطات فى الحياة أهميتها تتجاوز الفرد إلى المجتمع والطبيعة.
- القصص الرمزية (الميثولوجيا) قصص مفسرة للحياة وموجهة لها.
- القيادة للجماعة وظيفة تتجاوز المجتمع إلى الطبيعة والكون.
- القوة الخالقة للكون حالّة فيه.

الحقيقة التى لا مراء فيها هى أن الإفريقانية القارية هى أمل القارة، والإفريقانية الاثنية هى ضياع القارة.

إفريقيا والعرب

الاتصال بين القرن الإفريقى وجنوب غرب آسيا قديم. فالمنطقتان كانتا رتقا فى قديم الزمان، فانفتقتا ليجرى بينهما البحر الأحمر الواصل منذ قديم الزمان لما بين شاطئيه الغربى، والشرقى. والعلاقة بين إثيوبيا غرب البحر الأحمر، والجزيرة العربية شرقه، لا سيما اليمن، علاقة قديمة لها آثارها الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإثنية الباقية حتى يومنا هذا. كذلك العلاقة بين شاطئ عُمان شرقا والشاطئ الإفريقى على المحيط الهندى غربا. لذلك أصبح القرن الإفريقى والخليج منظومة أمنية متداخلة. وعندما اضطرب الخليج فى حربيه (١٩٨١ ـ ١٩٨٩) و (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) امتدت آثار الحربين إلى البحر الأحمر.

إفريقيا متصلة بالعالم العربى من جهة أخرى، هى الاتصال المغربى العربى بغرب إفريقيا.

هذا الاتصال أثمر سلطنات إفريقية لها شأنها الثقافى، والاقتصادى، والاجتماعى وتعبيرها الحضارى فى تمبكتو، ومالى، وغانا وغيرها.

والعلاقات العربية الإفريقية الراهنة تقوم على الحقائق الجيوسياسية الآتية:

- ٧٠٪ من العرب هم بيضان إفريقيا وأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية.
- ثلث سكان إفريقيا السمراء وأغلبية العرب مسلمون.
- الجوار العربى الإفريقى، والامتزاج، والتداخل متصل على عرض الفضاء الإفريقى من شواطئ البحر الأحمر شرقا، إلى شواطئ المحيط الأطلسى غربا.
- النيل حقيقة مادية جيوسياسية تربط سكان أسفله العرب بشعوب أعلاه الأفارقة من حاميين، ونيليين، وبانتو.

هذه الحقائق الجيوسياسية خامات لعلاقات تعاون اقتصادى، ثقافى، أمنى، وإيكولوجى فى حوض النيل، وفى نفس الوقت يمكن أن تكون نقاط توتر يبدد التعاون ويخلق استقطابا حادا فى حوض النيل.

العوامل التى سوف تؤثر على الموقف تعاونا أو استقطابا هى:

☐ **أولا:** اتفاق أم تنازع حول مياه النيل بين أصحاب الحقوق المكتسبة فى استغلال المياه أسفل النهر، ودول المنابع التى لم تكن تستغل مياه النيل فى الماضى ولكنها الآن تطالب بحق فيه.

☐ **ثانيا:** هنالك اتجاه أوروبى يحرص على التعامل مع إفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها وجودا جغرافيا سياسيا متقاربا، بينما يحرص على العلاقات مع الشمال الإفريقى باعتباره جزءا من المصير المتوسطى المشترك. هذا التوجه الأوروبى المعهود منذ فترة طويلة يشجع تقسيما لإفريقيا بين شطرها الشمالى وشطرها الجنوبى.

ومؤتمر القمة الأوروبى الإفريقى الذى عقد فى القاهرة ٣ – ٤ أبريل ٢٠٠٠، تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبى، يمثل نمطا جديدا ونقلة صحية فى علاقات أوروبا بإفريقيا.

لقد أدى المؤتمر لتداول بناء، وأثمر إعلان القاهرة وخطة عمل القاهرة، ويرجى أن يكون لها أثر حميد فى إفريقيا وفى العلاقات الأوروبية الإفريقية.

☐ **ثالثا:** العلاقات الأمريكية بإفريقيا متأثرة بعوامل عديدة أهمها الوجود الإفريقى الأمريكى الكبير. هذا الوجود الإفريقى فى أمريكا جاء نتيجة تجارة الرق عبر المحيط الأطلسى.

ومع تطور الحياة السياسية فى أمريكا صار للأفارقة وزن سياسى واقتصادى واجتماعى كبير فى أمريكا، وصار لهم أثر أكبر فى اتخاذ القرار السياسى فى أمريكا.

والغرب بصفة عامة يفضل أن يعتبر إفريقيا هى إفريقيا جنوب الصحراء، على أن يتعامل مع الشمال الإفريقى فى إطار جغرافى سياسى آخر. لذلك اتجهت السياسة الأمريكية لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة فى التسعينيات إلى تطوير العلاقات الإفريقية الأمريكية مع إفريقيا جنوب الصحراء.

هذا هو النهج الذى لوّن سياسة أمريكا الإفريقية، وقامت عليه القمة الأمريكية الإفريقية فى عام ١٩٩٩ وقامت عليه السياسة الأمريكية نحو القرن الإفريقى الكبير. هذا بينما تحرص الدبلوماسية الأمريكية على استيعاب دول شمال إفريقيا فى إطار المنظومة الشرق أوسطية. هذا التوجه الغربى يكرسه الأمريكيون من أصل إفريقى فى الولايات المتحدة، الذين جعلتهم تجربة الاضطهاد والتمييز اللونى الإثنى والروابط التاريخية يعتبرون إفريقيا هى إفريقيا السمراء جنوب الصحراء، ويمدون جسور الانتماء إليها دون سواها.

لذلك نجد أن الدبلوماسية الأمريكية بعد الحرب الباردة حريصة على إبعاد أى دور عربى من المسألة الصومالية. وحريصة أيضا على إبعاد الدور العربى من المسألة السودانية، باعتبار أن البلدين – الصومال والسودان – جزء من القرن الإفريقى الكبير وينبغى أن تعالج مشاكلهما فى إطار القرن الإفريقى.

☐ **رابعا:** إفريقيا والعلاقات العربية الإسرائيلية: كان توجه إسرائيل نحو إفريقيا السمراء من أهم مقومات الدبلوماسية الإسرائيلية. وقد أعلنت إسرائيل أنها تعتبر منع الملاحة عبر شرم الشيخ سببا لشن الحرب. وقد كان بالنسبة لحرب ٥ يونيو ١٩٦٧.

اهتمت إسرائيل بعلاقاتها بإفريقيا جنوب الصحراء؛ لأن علاقاتها بالدول الإفريقية ساعدتها على فك الحصار العربى الاقتصادى والدبلوماسى والسياسى، وأكسبتها صداقات فى وجه صراعها مع الأمة العربية.

إن علاقة إسرائيل بإفريقيا جنوب الصحراء تقوم على التفرقة بين شطرى إفريقيا، وتستغل كل التناقضات القائمة بين الشطرين، مثل الاتفاق الذى جرى بين إسرائيل وإثيوبيا فى الثمانينيات لنقل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل.

وإذا استمر الصراع العربى الإسرائيلى فإن الحرب الباردة المتمخضة عنه سوف تلقى بظلال ثقيلة على إفريقيا. واحتمال هدوء الصراع العربى الإسرائيلى على الصعيد ـ الرسمى ـ أى بين الدول ـ كبير. فقد أبرمت إسرائيل اتفاقيات سلام مع مصر، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويتوقع إبرام اتفاقيات مماثلة مع سوريا ولبنان.

هذه الاتفاقيات أوجبها من الناحية العربية ميل ميزان القوى لصالح إسرائيل لسببين: تراجع دور الاتحاد السوفيتى «حليف العرب»، وانهيار نظام الأمن العربى المشترك نتيجة لما تمخض عن غزو الكويت فى عام ١٩٩٠.

أما من ناحية إسرائيل، فإن العامل الأقوى الدافع لإبرام هذه الاتفاقيات هو الضغط الأمريكى. فأمريكا المتحالفة مع إسرائيل تدرك أن السلام فى الظروف الحالية يمنح إسرائيل أفضل الشروط الممكنة. فالنصح الأمريكى لها أن تسارع لإبرام اتفاقيات سلام وألا تواصل التعنت فيحدث لها ما تنبأ به المفكر النابغة اليهودى «ازايا برلين» الذى قال: «إن إسرائيل سوف تتردى منتصرة فى الهاوية.» المعنى أن غرور الانتصار سوف يدفع بها نحو الهاوية.

و لكن شروط السلام الرسمى التى توافق عليها إسرائيل، لا سيما فى الإطار الفلسطينى، لن تحقق إلا سلاما رسميا باردا يوقعه الرسميون وتدينه القوى الشعبية الفاعلة.

إن أمام إسرائيل فى هذا الصدد خيارين واضحين:

ـ **الأول :** أن تعتبر نفسها نافذة الغرب فى الشرق. وأن تواصل الأجندة الصهيونية، أى تستمر فى جذب يهود العالم للاستقرار فيها على حساب الحقوق الفلسطينية.

استمرار إسرائيل فى القيام بهذين الدورين سوف يمنعها من إبرام سلام حقيقى مع العرب. بل سوف يكون سلاما رسميا خاليا من التواصل والتطبيع.

هذا الاختيار سوف يدفع إسرائيل نحو سياسات فى الشرق الأوسط تتناقض مع تطلعات الشعوب العربية. وسياسات فى إفريقيا تقوم على حرب باردة مع العرب وتستثمر التناقضات العربية الإفريقية فى القارة.

ـ **الخيار الإسرائيلى الثانى:** أن تقبل إسرائيل أنها وطن عبرى لليهود فى الشرق. وأن تفى فى علاقاتها بالعرب بأربعة شروط مهمة:

ـ ـ **الشرط الأول:** أن تعتبر إسرائيل مواطنى الدول الأخرى من اليهود مستقرين فى أوطانهم، وتلغى قانون العودة، وتتخذ قانون جنسية عادى كالدول الأخرى.

ـ ـ **الشرط الثانى:** أن تقر لعرب ١٩٤٨ المقيمين فيها بحقوق مواطنة كاملة وأن تنفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين.

ـ ـ **الشرط الثالث:** الانسحاب التام من الأراضى المحتلة ١٩٦٧ ليقرر سكانها مصيرهم فيها بحرية.

ـ ـ **الشرط الرابع:** إقامة علاقات حسن الجوار مع الدول العربية، خالية من الابتزاز بالتفوق العسكرى.

ومن مصلحة العرب، وإسرائيل، والسلام الدولى، أن تختار إسرائيل الخيار الثانى، وأن يفعل العرب كل ما من شانه ترجيح هذا الخيار بالآتى:

ـ خطاب قومى عربى ينطلق من الأصل الإبراهيمى المشترك والرب الواحد، مؤكدا الإخاء بين أهل الكتاب. فالعداء ليس مع اليهودية ولكنه مع الصهيونية.

ـ خطاب وطنى يفتح مجال التعاون الاقتصادى والتجارى ويشجع إسرائيل للتطلع لحل مشاكلها التنموية فى إطار إقليمى واسع.

إذا اختارت إسرائيل الخيار الأول، فإن سمة علاقاتها بالعرب سوف تكون الحرب الباردة وسوف تلقى بظلالها على إفريقيا.

و لكن إذا اختارت إسرائيل الخيار الثانى، فإن العلاقات العربية الإسرائيلية سوف تشهد تعاونا فى كافة المجالات.

إن زيادة دفق مياه النيل الحالى ممكنة. كذلك زيادة الإنتاج الكهرومائى. لا سيما إذا أمكن تزويد النيل من نهر الكنغو الذى زاد دفقه ١٢ مرة على دفق النيل، ويصب أكثره الآن هدرا فى المحيط الأطلسى.

☐ **خامسا:** نزاعات حوض النيل: غالبية دول حوض النيل مشتعلة بحروب أهلية فى رواندا، وبوروندى، ويوغندا، والكنغو، والسودان.

الحرب الأهلية فى رواندا وبوروندى، حرب إثنية بين التوتسى والهوتو. هذه الحرب امتدت نحو الكنغو ودخلت يوغندا طرفا مهما فيها. ثم دخلت الكنغو وأربع دول أخرى فى الحرب، فأصبحت حربا قارية تخوضها ٦ دول.

لقد اختلفت مواقف أمريكا وفرنسا من الحرب الأهلية فى الكنغو اختلافا أدى إلى أن تصبح حرب البحيرات الكبرى القارية ذات أبعاد دولية.

وفى عام ١٩٩٩ وقعت الأطراف المقتتلة اتفاق سلام فى مدينة لوساكا. اتفاقية لوساكا لم تحقق السلام، والنتيجة أن توترا داخل هذه الدول، وفى الإقليم، وعلى نطاق شرق ووسط إفريقيا، ما زال مستمرا، تغذيه تناقضات بين الشركات المتعدية للحدود الدولية وتسندها دولها.

ويجاور هذا البركان المشتعل فى حوض النيل، حرب إقليمية تدور رحاها بين إثيوبيا وإرتريا منذ عام ١٩٩٨.

وإذا لم تقف هذه الحروب وتحل محلها اتفاقيات سلام تقيم استقرارا داخل الدول وفيما بينها، فإنها سوف تزيد حدة التناقضات فى دول منابع النيل، وتجعل تحقيق اتفاق شامل بين دول حوض النيل مستحيلا، بل تجعل حوض النيل بؤرة جذب للتناقضات القارية فى إفريقيا، بل وللتناقضات الدولية.

إن أمن واستقرار دول منابع النيل جزء لا يتجزأ من الأمن القومى لدول مجرى النيل ومصبه. وربما اعتبر بعض الناس أن انشغال دول المنابع بالحروب والاضطرابات يصرفها عن المطالبة بنصيب فى مياه النيل ويخفف الضغط عن دول أسفل النيل. هذه النظرة قاصرة وخاطئة.

إن الأمن المائى لدول أسفل النيل يقتضى اتفاقا شاملا بين كافة دول الحوض. كما أن زيادة موارد النيل المائية زيادة تقابل احتياجات كافة دول الحوض ممكنة. والتوسع فى إنتاج الكهرباء فى النيل ممكن. وحماية بيئة النهر الطبيعية واجبة.

و لكن زيادة الدفق، والإنتاج الكهرومائى، وحماية البيئة، لا تتحقق إلا بموجب تعاون دول حوض النيل. الأمن القومى لدول أسفل النيل يتطلب الاستقرار والأمن فى دول منابع النيل،

مما سوف يتيح الفرصة لتفاوض يؤدى لاتفاقية شاملة تكون أساسا للتعاون بين دول الحوض وتحقق مشروعات زيادة دفق مياه النيل وزيادة الإنتاج الكهرومائى

☐ **سادسا:** السودان وصراع الاستراتيجيات فى حوض النيل: إن للسودان وضعا فريدا فى حوض النيل. السودان هو ملتقى أحواض النيل؛ لأنه يضم ثلاثتها بينما لا تشارك دول الحوض الأخرى إلا فى حوض واحد.

والسودان هو مرآة حوض النيل لأنه يمثل استنساخا مصغرا لما فى حوض النيل من تنوع. وفى إقليم السودان يمتد أطول مجرى لنهر النيل.

السودان يعانى من أزمة قومية حادة. شمال السودان تغلب عليه الثقافة العربية الإسلامية وهو أكثر تنمية اقتصادية، وأكثر تعليما، وأكثر انفتاحا نحو العالم العربى الإسلامى.

جنوب السودان تغلب عليه ثقافات محلية إفريقية. وهو أقل تنمية اقتصادية، وأقل تعليما، والطبقة المثقفة فيه تغلب عليها الثقافة الأنجلوفونية والديانة المسيحية. وهو أكثر انفتاحا نحو شرق إفريقيا.

هذا التركيب الثنائى فى جوهره كان قائما قبل الاستعمار. ولكن الإدارة البريطانية فى السودان كرسته، وبموجب سياسة المناطق المقفولة التى اتبعتها طبقت سياسة فصل ثقافى وإثنى من شأنها أن تجعل شطرى البلاد يتطوران فى اتجاهين متوازيين.

و بينما منعت الإدارة البريطانية بعثات التبشير المسيحى من العمل فى شمال السودان، شجعتها فى جنوب السودان، وأوكلتها القيام بالخدمات الاجتماعية فى الجنوب فى مجالى الصحة والتعليم.

كان الاتجاه المنطقى لهذه السياسة أن يفصل الجنوب نهائيا عن الشمال أو أن يدمج فى إحدى المستعمرات البريطانية فى شرق إفريقيا.

ولكن الإدارة البريطانية أدركت بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) أن سنوات بقائها فى السودان، بل فى كافة المستعمرات لم تعد طويلة. وناقشت الإدارة ثلاثة خيارات لمستقبل الجنوب: أن يدمج فى الشمال. أو يدمج فى إحدى دول شرق إفريقيا. أو يستقل بذاته.

لم تكن فى الجنوب حركة سياسية ناضجة، لذلك قررت الإدارة ما رأته صوابا بعد استشارة « سطحية» لبعض زعماء القبائل والأفراد من الجنوبيين.

قررت الإدارة أن دمج الجنوب فى الشمال هو الخيار الأقل سوءا. لكن الإدارة البريطانية فى السودان التى طبقت سياسة فصل بين الشمال والجنوب منذ عام ١٩١٨ حتى ١٩٤٨ أى لمدة

ثلاثين سنة، لم تجد من الزمن مـا تطبق أثناءه سيـاسـة الدمج إلا ست سنوات، فـالجـلاء عن السودان وسودنة الوظائف تما فى ١٩٥٤.

آراء الحركة الوطنية السودانية صاغها مؤتمر الخريجين العام فى مذكرته الشهيرة فى عام ١٩٤٢ للحاكم العام البريطانى.

لم يكن مؤتمر الخريجين شاملا لتمثيل جنوبى، وكانت آراؤه تنصب حول ضرورة نقض سياسة الفصل بين شطرى البلاد التى طبقتها الإدارة البريطانية. كانت هذه الأهداف واضحة فى بنود مذكرة المؤتمر للحاكم العام فى ١٩٤٢ وخلاصتها: توحيد شطرى البلاد ودمج الجنوب ثقافيا فى الشمال.

قادة مؤتمر الخريجين صاروا حكام السودان بعد الاستقلال وطبقوا سياساتهم المعلنة فى الجنوب. قادة الخريجين طبقوا برنامجهم نحو الجنوب فى إطار ديمقراطى، لذلك كانت مخففة ومتدرجة. ولكن العهود الديمقراطية لم تحكم من عمر الحكم الوطنى فى السودان منذ الاستقلال إلا ربع المدة. ثلاثة أرباع المدة كانت لحكومات دكتاتورية طبقت الأجندة الشمالية بيد من حديد.

العهود المدنية الديمقراطية درجت على محاورة الجنوبيين وتعديل أجندتها نتيجة لهذه الحوارات. لذلك كان الالتزام بالأجندة الشمالية نحو الجنوب قويا لدى الحكومة الديمقراطية الأولى، ثم تدرج اعتدالا عبر محطات معلومة: المائدة المستديرة ١٩٦٥، ولجنة الاثنى عشر ١٩٦٦، ومؤتمر الأحزاب السودانية ١٩٦٧، ومؤتمر كوكادام ١٩٨٦، ولجنة الوفاق الوطنى ١٩٨٧، والمبادرة السودانية ١٩٨٨، و البرنامج الانتقالى ١٩٨٩، حتى شارف على تنظيم مؤتمر قومى دستورى للتفاوض بشأن كافة أسباب النزاع وإبرام اتفاقية سلام عادل.

العهود الدكتاتورية اتخذت مسارا عكسيا، فكان أولها (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) أخف غلظة فى تطبيق الأجندة الشمالية على الجنوب من ثانيها (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) الذى أعلن الثورة التشريعية فى ١٩٨٣ وأكره السودان على ما سماه تطبيق الشريعة بأسلوب تعسفى فج. ثم جاء النظام الذى استولى على السلطة عن طريق الانقلاب العسكرى فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وطبق على السودان أجندة حزبية إسلامية استئصالية صارمة. الأجندة الاستئصالية التى اندفع فيها النظام فرضت على القوى السياسية الأخرى فى الشمال أحادية فكرية وسياسة نافية للآخر ومخونة له. وفرضت على المقاومة الجنوبية برنامجا جهاديا مكفرا لها. وتبنى النظام الجديد أجندة أيديولوجية لنشر أفكاره وسياساته فى دول الجوار. بل أقام النظام المؤتمر الشعبى الإسلامى كآلية أممية لنشر أيديولوجية التطرف الإسلاموى فى العالم.

تصدى الشعب السودانى لهذه الأجندة الأيديولوجية بكل وسائل الرفض. والأجندة بطبيعتها شجعت على قيام تحالف مضاد لها. تحالف ضم كل القوى السياسية السودانية، ودول الجوار، وأجزاء مهمة من الأسرة الدولية. هذا التحالف العريض هزم أجندة النظام الأيديولوجية. وفى وجه أجندة النظام الأيديولوجية وضعت القوى السياسية السودانية المعارضة بقيادة التجمع الوطنى الديمقراطى، عبر حوارات ومؤتمرات داخل السودان، وفى لندن، وفى نيروبى، وفى شقدوم، أجندة بديلة بلغت قمتها فى مؤتمر أسمرا وقراراته التاريخية فى يونيو ١٩٩٥.

خلاصة هذه القرارات:

(أ) إبرام اتفاقية سلام على اعتبار أن المواطنة هى أساس الحقوق والواجبات الدستورية. وعلى أساس المواطنة يتساوى كل السودانيين، وتكفل حقوق الإنسان، وتضمن مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها فى المواثيق الدولية فى دستور البلاد. وتحكم البلاد حكما لا مركزيا (فدراليا). وتعاد هيكلة مؤسسات الدولة لتعبر عن هذه الإصلاحات. وتوزع الثروة القومية على أساس عادل. وتكفل المشاركة العادلة فى السلطة السياسية. وبعد فترة انتقالية تطبق فيها هذه الإصلاحات يجرى استفتاء لإقامة وحدة البلاد على أساس طوعى.

(ب) الاعتراف بالتعددية الدينية، والثقافية فى السودان. وكفالة حقوق المجموعات الوطنية السودانية الدينية، والثقافية، وكفالة التعايش المتسامح بينها.

(جـ) إقامة الحكم على أساس الشرعية الديمقراطية التعددية، ووضع التدابير التى تتجنب ثغرات الماضى، وتحقق التوازن، وتجعل الديمقراطية مستدامة.

ومنذ عام ١٩٩٧ أدرك النظام إخفاق أجندته الأيديولوجية. وبدأ النظام يستصحب الأجندة البديلة التى صاغتها المعارضة. ولكن فجوة الثقة الكبيرة القائمة بين النظام والمعارضة منعت المعارضة من التجاوب مع خطاب النظام الجديد. كما أن الطريقة التى صاغ بها خطابه الجديد كانت منفرة؛ إذ حاول عرضها كأن خطابه الجديد هو امتداد لخطابه القديم. كما استثمر الخلافات بين فصائل المعارضة لاستمالة بعضها لخطابه الجديد، فزاد من فجوة الثقة بينه وبين المعارضة. لذلك لم يحقق خطاب النظام الجديد، المستصحب لأجندة المعارضة البديلة فائدة ملموسة.

فى قرارات أسمرا فى يونيو ١٩٩٥ اتفق التجمع الوطنى الديمقراطى على حل القضايا المصيرية. وحدد الأهداف المنشودة، واتفق على ثلاث وسائل لتحقيقها هى: العمل العسكرى، والانتفاضة الشعبية، والحل السياسى المتفاوض عليه عبر وساطة دول

«الإيقاد» (دول القرن الإفريقى). ومنذ يونيو ١٩٩٥ واصل التجمع الوطنى الديمقراطى عملا عسكريا ضد النظام، كما واصل تعبئة شعبية فى الطريق للانتفاضة. النظام السودانى الحاكم أعلن تأييده لمبادئ وساطة «الإيقاد» لتقوم بدور الوساطة، لكنه رفض الموافقة على المبادئ الستة التى اقترحها الوسطاء. واستمر النظام يرفضها مع قبول المعارضة لها حتى عام ١٩٩٧ حين أعلن النظام الموافقة عليها. وتحت مظلة وساطة «الإيقاد» جرت اجتماعات كثيرة بين النظام والحركة الشعبية لتحرير السودان (بقيادة د. جون قرنق)، اجتماعات تواصلت حتى عام ٢٠٠٠. ولكنها لم تتقدم خطوة إلى الأمام. كانت حوارات طرشان.

وفى عام ١٩٩٨ خاطب حزب الأمة بقية فصائل التجمع الوطنى الديمقراطى للاتفاق معه على ضرورة توسيع مبادرة «الإيقاد» وإزالة عيوبها الثلاثة وهى:

- إن الوساطة محصورة بين اثنين من أطراف النزاع، هما النظام السودانى، والحركة الشعبية، والمطلوب أن يشمل التفاوض كافة أطراف النزاع فى السودان.
- إن أجندة التفاوض معنية بالسلام وحده. اتفاقية السلام المزمعة ينبغى أن تستقر فى الدستور. والدستور نفسه محل نزاع حاد بين الأطراف السودانية، لذلك ينبغى أن تشمل الأجندة موضوع الدستور.
- ينبغى أن يشارك جارا السودان فى الشمال الإفريقى مصر وليبيا فى مساعى الحل السياسى لأزمات السودان.

واتضح جليا أن عوامل مختلفة تحول دون مراجعة إطار «الإيقاد»، لذلك ظلت المطالبة بتوسيعها تراوح مكانها حتى بعد أن تبناها التجمع الوطنى الديمقراطى بقرار من هيئة قيادته.

ومنذ أواخر عام ١٩٩٨ بدا واضحا أن المأساة الإنسانية فى السودان تتفاقم، وأن وساطة «الإيقاد» عاطلة، لذلك تعددت المناشدات لمجلس الأمن أن يتدخل فى النزاع السودانى. ففى نوفمبر ١٩٩٨ كتبت أربع منظمات عالمية هى «اكسفام»، «وأطباء بلا حدود»، و«كير»، و«صندوق إنقاذ الأطفال»، خطابا لأمين عام الأمم المتحدة تدين فيه أطراف النزاع السودانية، وتتهمها بالتراخى فى عملية السلام. وتؤكد أن المأساة الإنسانية فى السودان لا يمكن القضاء عليها إذا استمرت الحرب. وتناشد الأمين العام مخاطبة مجلس الأمن التدخل.

و فى بداية عام ١٩٩٩ بدا واضحا أن إخفاقات سياسات النظام أدت لاندلاع حروب قبلية فى السودان، لا سيما فى غرب البلاد وجنوبها، مما ينذر ببلقنة البلاد. وبدا واضحا أن إخفاق مفاوضات السلام المستمر ينذر بتدويل القضية.

لذلك استجابت قيادة حزب الأمة لوساطة سودانية بادر بها د. كامل الطيب إدريس (مدير «الويبو» WIPO) فى أول مايو ١٩٩٩. فانفتحت بذلك نافذة تفاوض مباشر بيننا وبين النظام، أدت إلى اتفاق شفهى فى مايو ١٩٩٩ لعقد مؤتمر جامع يضم النظام والمعارضة لبحث كافة المسائل المتنازع عليها.

كانت مصر قلقة جدا من ناحية عدم مشاركتها فى وساطة «الإيقاد»، ومن احتمالات تفتيت السودان وتدويل القضية السودانية. لذلك كانت تتلمس طريقها للقيام بمبادرة. وكان حزب الأمة يبدى ترحيبا بهذا الدور المصرى. ولنفس الأسباب كانت ليبيا قلقة بشأن السودان. وفى يوليو ١٩٩٩ دعت ليبيا هيئة قيادة التجمع لاجتماع فى طرابلس، كانت نتيجته التوقيع على إعلان طرابلس فى ١٩٩٩/٨/١. وإعلان طرابلس كان خطوة إيجابية للأمام وتبنته مصر، وليبيا، وصار أساس المبادرة المشتركة لحل النزاعات السودانية وإبرام اتفاق شامل. هذه المبادرة منذ بدايتها حققت نتائج ملموسة أهمها:

- اعتراف متبادل بين النظام والتجمع الوطنى الديمقراطى.

- رفع الحظر عن الأحزاب السياسية السودانية.

- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

- كفالة حرية التنقل.

- رد الممتلكات المصادرة لأصحابها.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترحب بهذه المبادرة المشتركة. ليس لوجود ليبيا فيها فحسب، ولكن لأسباب أيديولوجية. لأسباب فصلناها فى مقام آخر، السياسة الدولية الأمريكية تعتبر السودان جزءا من القرن الإفريقى الكبير. وتعتبر جيران السودان فى شمال إفريقيا جزءا من منظومة الشرق الأوسط. لذلك عندما زار د. جون قرنق أمريكا فى سبتمبر ١٩٩٩ عوتب على التوقيع على إعلان طرابلس وقبول المبادرة المشتركة. وأوضح أنه قبلها لأسباب تكتيكية وأنه سوف يفرغها لتموت موتا طبيعيا. ود. جون قرنق لديه أسباب أخرى للتخلى عن المبادرة المشتركة؛ لأن المبادرة تقيم منبرا يشاركه فيه المعارضون الآخرون ويجردونه من احتكار الموقف التفاوضى. لقد اتضح من شواهد كثيرة أن د. جون قرنق يتطلع لوضع سودانى لا يمر عبر إجراء ديمقراطى ولا يمر عبر إجراء تفاوضى. وضع لا يمكن تحقيقه إلا عبر الانتصار العسكرى.

وفى ١٦ مايو ٢٠٠٠م حدد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية وقائد الجيش الشعبى تمسكه بثلاثة مسارات لتحقيق أهدافه.

(أ) **المسار الأول:** اتفاق ثنائى بينه وبين النظام فى الخرطوم يتم تحت مظلة «الإيقاد»، ويؤدى لقيام دولتين كنفدراليتين بحدود جديدة لصالح الجنوب، وباقتسام متساو للسلطة المركزية بين الطرفين. على أن يجرى استفتاء لتقرير المصير بعد عامين من الاتفاق. (هذه الظروف تجعل استقلال الجنوب فى دولة منفصلة حتميا).

(ب) **المسار الثانى:** أن ينجح التجمع الوطنى الديمقراطى فى اقتلاع نظام الخرطوم، فيحل محله حكم التجمع وللحركة الشعبيه فيه الفضل الأكبر والنصيب الأوفر.

(جـ) **المسار الثالث:** أن يتم «السلام» عن طريق التنمية. وفحواه: أن تتوسع وتزدهر المناطق «المحررة» التى يحكمها الجيش الشعبى الآن حتى تعم كل السودان.

هذه المسارات الثلاثة لا يمكن أن تتحقق تفاوضيا، بل السبيل الوحيد لتحقيقها هو الانتصار العسكرى. فالمسار الأول يؤدى لانفراد الحركة الشعبية بحكم الجنوب بعد توسيع حدوده ليصبح نصف السودان. والمسار الثانى يعنى انفراد التجمع الوطنى الديمقراطى بحكم السودان دون إجراء انتخابى، واستئصال أية قوى سياسية أخرى. والمسار الثالث معناه حكم الحركة الشعبية وجيشها الشعبى للسودان كله، فى نظام شمولى فيه تصبح الحركة الشعبية الحزب الحاكم وجيشها جيش البلاد القومى.

هذا البرنامج برنامج حربى استئصالى سوف يستقطب ضده القوى السياسية الوطنية والديمقراطية والإسلامية المعتدلة، بل القوى الوطنية الجنوبية على نطاق واسع؛ لأنه يتناقض مع شروط السلام العادل والاستقرار الديمقراطى فى السودان.

لقد استطاعت الحركة الشعبية بقيادة د. جون قرنق أن تعلن تأييدها لمبادرة «الإيقاد» بينما تواصل أجندتها الحربية. وساعدها على إخفاء حقيقتها تعنت النظام وسياساته الديكتاتورية الحربية. ولكن مع تحول النظام عن أجندته القديمة، ومع وجود آلية وساطة فاعلة كالمبادرة المشتركة تكشف موقف الحركة، فصارت تمارس كل وسائل المماطلة والمراوغة لتعطيل المبادرة المشتركة وتشجيع مبادرات أخرى دولية لتحل محلها. هذا مع استغلال التناقضات الدولية والإقليمية لمواصلة الأجندة الحربية.

إن عزل وهزيمة الأجندة الحربية ممكن إذا تحقق شرطان:

☐ **الأول:** أن يبدى النظام الحاكم فى الخرطوم والقوى السياسية السودانية ذات الوزن العزم على إنهاء الحرب الأهلية وإزالة الأسباب التى أدت إليها، لا سيما:

- الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية فى السودان.
- المساواة فى المواطنة واعتماد المواطنة أساسا للحقوق والواجبات الدستورية فى السودان.
- الالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- الموافقة على إعادة توزيع الثروة الوطنية تحقيقا للعدالة
- تأكيد حكم البلاد على أساس لا مركزى.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتتماشى مع الإصلاحات الجديدة.
- كفالة الحريات العامة وتحقيق التحول الديمقراطى.
- إقامة وحدة البلاد على أساس طوعى عبر استفتاء حر لتقرير المصير.
- الموافقة على ملتقى جامع كمنبر للحل السياسى الشامل للنزاعات السودانية.

هذا الموقف من شأنه أن يعزل أصحاب الأجندة الحربية والأجندة الشمولية، ويعزز استقطاب القوى السياسية السودانية حول الأجندة الوطنية.

☐ **الثانى:** أن تتحرك المبادرة المشتركة بسرعة وبفاعلية لقطع الطريق أمام المناورات، وذلك بإجراء الآتى:

- تأكيد دولتى المبادرة المشتركة (مصر وليبيا) أن المبادرة منبر للتفاوض الجامع الحر بين السودانيين، وأنهما تباركان ما يتفق عليه السودانيون لحل نزاعاتهم.
- أن تضم المبادرة المشتركة لآلياتها دول القرن الإفريقى.
- أن تستقطب المبادرة المشتركة حسن نوايا ومتابعة دول الأسرة الدولية الصديقة للسودان.
- أن تكوّن المبادرة المشتركة آليات لحركتها: تعيين مفوض رفيع لمتابعة الاتصالات، تدعمه سكرتارية مؤهلة ولجان فنية وصندوق لتمويل برنامجها.
- أن تعلن دولتا المبادرة الاستعداد لضمان نزاهة ودقة تنفيذ ما يتفق عليه السودانيون، ومخاطبة جيران السودان لذات الهدف.

إن إيجاد حل سياسى شامل فى السودان يضع حدا للحرب الأهلية ويحقق السلام العادل، ويضع حدا للدكتاتورية، ويحقق الاستقرار الديمقراطى، سوف يسهم فى التمهيد لاتفاق شامل فى حوض النيل يفضى للتعاون بين دوله.

وإن تعذر الحل السياسى الشامل فى السودان، فإن النزاعات السودانية سوف تعبر الحدود لدول الجوار، كما سوف تعرف نزاعات دول الجوار طريقها للمجال السياسى السودانى.

خلاصة الموقف الجيوسياسى فى حوض النيل

حوض النيل يكاد يتداخل فى القرن الإفريقى، فنصف دول حوض النيل من دول القرن الإفريقى.

إن القرن الإفريقى، وحوض النيل يشهدان اضطرابا متعدد الجوانب: حروب أهلية داخل الدول المعنية، وحروب ثنائية، وحروب إقليمية، بل وحروب قارية تستقطب القارة الإفريقية.

إن منطقة حوض النيل منطقة ذات أهمية جيوسياسية بالغة. واضطراباتها الحالية سوف تجذب إليها نزاعات من المناطق المجاورة فى الشرق الأوسط، والخليج، وأواسط إفريقيا، بل سوف تجذب إليها بوادر الحرب الباردة الجديدة.

هذه العوامل سوف تجعل حوض النيل بؤرة للنزاعات ومرآة لاضطرابات القارة والصراع الدولى، مما يضر بمصالح شعوب المنطقة ويزعزع أمنها ويؤخر التنمية.

إن مصلحة دول حوض النيل وشعوبه الأولى تكمن فى تحقيق الاستقرار فى كل دولة والتعاون بين دول الحوض.

إن الاستقرار والتعاون فى دول حوض النيل هما وسيلتا تحقيق مصالح منطقة حوض النيل وإسعاد شعوبها.

إنهما هدفان يوجبان وجود إرادة سياسية قوية داخل دول الحوض وفيما بينها.

الفصل السابع

العلاقات السودانية المصرية

المدخل

السودان هو البلد الذى تلتقى فيه أحواض النيل الثلاثة: حوض النيل الأبيض - وحوض النيل الأزرق - وحوض النيل الجامع بينهما.

السودان هو حلقة الوصل بين دول منابع النيل ودولة مصب النيل.

مصر هى دولة المصب للنيل وهى أكثر دول الحوض سكانا، وأكثر دول الحوض انتفاعا بالنيل، وأقواها سياسيا وعسكريا.

السودان هو ثانى أقطار حوض النيل انتفاعا بمياه النيل، وتربطه علاقة خاصة بمصر كما تربطه علاقات متنامية مع جيرانه الآخرين فى حوض النيل.

إن مستقبل حوض النيل يعتمد على إبرام اتفاق شامل بين كافة دول حوض النيل.

و المطلوب هو ترتيب العلاقة الخاصة بين السودان ومصر بصورة تمهد للاتفاق الشامل فى حوض النيل؛ لأن غياب الاتفاق السودانى المصرى سوف يعقد علاقات دول حوض النيل. وربما حال دون الاتفاق الشامل بينها.

زيادة الاهتمام بأمر ما ربما أدت إلى نقص الإتقان فى أدائه، لذلك قيل: «رب عجلة أورثت ريثا».

ويحكى الجراحون أن زيادة الاهتمام بمريض ربما أدت إلى تعقيد الجراحة.

هنالك اهتمام مصرى بالشأن السودانى يزيد أحيانا فيحدث ارتباكا يشل الحركة من باب:

خوفى عليك و خوفى منك يملؤنى رعبا من اليوم موصولا برعب غد

وكثير من المصريين يتهيبون الخوض فى الشأن السودانى بموضوعية خوفا مما يسمونه حساسية السودانيين.

وكثير من السودانيين يشكون من أن المصريين يعاملونهم على وزن: من رآك صغيرا لن يوقرك كبيرا!

ويشكون من أن السودانى يعلم كثيرا عن مصر، و لكن معلومات المصرى عن السودان ناقصة.

ولدى بعض المصريين وبعض السودانيين انطباعات سالبة متبادلة، شبيهة بالانطباعات السالبة المتبادلة بين المجموعات الوطنية أو الجهوية داخل الوطن الواحد.

هذه الانطباعات السالبة المتبادلة غذاها الاختلاف السياسى وشكلت خلفية للصراع الذى دار فى السودان. وانقسم فيه الرأى العام السودانى، وأيد البريطانيون الموقف المضاد لمصر. وأيدت مصر الموقف المتطلع للاتحاد معها.

هذا الصراع حُسم فى عام ١٩٥٦ باستقلال السودان. لكنه ترك آثارا عميقة. فالبريطانيون بإجراءات اتخذوها و سياسات مارسوها غرست فى الذهن المصرى أن مصالح مصر فى مياه النيل يمكن تهديدها فى السودان.

لذلك قامت مصر بمجهود متصل بعد استقلال السودان لإضعاف العناصر السودانية التى يمكن أن تهدد تلك المصالح، و لتقوية العناصر الأخرى التى يمكن أن تحميها.

وهكذا ترسخ فى السياسة السودانية وجود موالين و معادين لمصر. ونشأ فى السياسة المصرية تجاه السودان انحياز لأحباب و انحياز ضد أعداء.

إن تاريخ الخمسين عاما إلا قليلا التى مرت على استقلال السودان أوضح كيف أن هذا الموقف السودانى من مصر، وذلك الموقف المصرى من السودان أفسدا العلاقات بين البلدين، حتى بدا كأن النهاية المنطقية لهذا الاستقطاب هى أن يحمى السودان خياره الوطنى من التدخل المصرى بالقوة، وأن تحمى مصر مصالحها الحيوية من السودان بالقوة.

المنطق القديم الذى سارت عليه العلاقات بين البلدين إذا ترك مندفعا نحو نهاياته المنطقية فإنه سوف يقود حتما لنتيجة فاسدة: منطق القوة.

ونظام «الإنقاذ» الذى حكم السودان منذ ٣٠ / ٦ / ١٩٨٩ هو التجلى السودانى الحديث لمنطق القوة. استخدمه لحسم الخلاف داخليا. واستخدمه لفرض الرأى إقليميا ودوليا.

لقد حقق نظام «الإنقاذ» بسياساته الإقليمية، وفى إطار العلاقة مع مصر أمرين مهمين

☐ **الأول:** إمكانية السودان من تهديد الأمن القومى المصرى.

☐ **الثانى:** خطورة هذه المغامرة على الأمن القومى السودانى، وخطأ التعامل مع مصر وكافة دول الجوار بمنطق القوة.

وهكذا اهتدى نظام «الإنقاذ» بضلاله، على حسب تعبير ابن الفارض إمام العاشقين:

ما بين ضال المنحني و ظلاله ضل المتيم واهتدى بضلاله

التعامل بين البلدين بمنطق القوة فاسد وغير مجد ويوجب البحث عن أساس بديل.

هذه المرحلة من مراحل التعامل القائم على الشك والخوف والتدخل، والتى وصلت قمتها فى عهد «الإنقاذ» اسميها علاقات الحرب الباردة بين البلدين.

بضدها تتبين الأشياء. إن فساد نتائج الحرب الباردة يسوق البرهان على صحة البديل المنطقى لها: أن تحل قوة المنطق محل منطق القوة.

ولكن بصرف النظر عن صحة هذه المقولة، فإن أربعة عوامل جديدة ظهرت فى مجال العلاقات بين البلدين لا يمكن التعامل معها إلا من منطق التفاهم والشراكة المؤسسين على الرضا والاقتناع.

● **العامل الأول:** النيل هو حياة مصر. وهو حياة للسودان بدرجة أقل. هذا النيل كان نهرا مصريا من حيث الاعتماد عليه. ثم صار نهرا مصريا سودانيا بصورة قننتها اتفاقية ١٩٥٩ . ولكنه لأسباب مختلفة لم يكن نهر كل الدول المتشاطئة عليه.

ولكن لأسباب افصلها فى مقام آخر، فإن دول منابع النيل صارت تطالب بنصيب محدد فى مياه النيل للرى الزراعى وللإنتاج الكهرومائى.

هذا الوضع الجديد يوجب سياسة مائية جديدة لحوض النيل. سياسة مائية لا تملك دولتا المجرى والمصب (السودان ومصر) إلا أن تتعاونا لرسمها، بما يحافظ على مصالحهما المكتسبة ويستجيب استجابة عادلة لمطالب دول المنابع.

● **العامل الثانى:** العولمة نظام جديد فى كوكب الأرض. إنه يعم المعمورة كلها بقيام سوق حرة واحدة تربط أجزاءها وسائل الاتصال الحديثة.

العولمة حركت الحاجة لقيام وحدات جغرافية سياسية أكبر من التكوينات القطرية. كما حركت وعيا أكبر بالهوية الحضارية و الثقافية. لذلك أوجبت التطلع لقيام تكوينات إقليمية واسعة. كما أوجبت السعى لحوار الحضارات الذى يجنب العالم صدام الحضارات والثقافات. هذان العاملان يفرضان على السودان ومصر تعاونا فى مجاليهما.

- **العامل الثالث:** المسألة السكانية. الخريطة السكانية فى السودان غير متوازنة. أما فى مصر فالخريطة السكانية مختلة.

إن محاولة وزنها بتعمير الصحراء محاولة صعبة إن لم أقل مستحيلة.

إن علاج الخلل فى الخريطة السكانية المصرية وارد فى إطار التعاون مع السودان.

- **العامل الرابع:** كانت مصر لأسباب تاريخية تتعامل مع فريق سودانى كصديق وآخر كخصم. هذا التعامل أفرز اختلالا في العلاقات بين البلدين، وأسهم فى عدم الاستقرار السياسى فى السودان الديمقراطى.

وفى عهد «الإنقاذ»، تدخل النظام السودانى فى استقرار مصر ودعم عناصر متآمرة على الدولة.

إن حماية الأمن القومى فى البلدين توجب اتفاقا مشتركا يحترمه و يلتزم به الجميع.

هذه العوامل الأربعة توجب التخلى التام عن ذهنية الحرب الباردة فى العلاقة بين البلدين والتمسك بذهنية الوصال الاستراتيجى.

وذهنية الوصال الاستراتيجى تنطلق من التخلى عن العاطفة والعاطفية. والتحلى بالعقلانية والمصالح المشتركة المؤسسة لعلاقة خاصة بين البلدين. علاقة خاصة ينبغى تقنينها وتأسيس شرعيتها على قاعدة رسمية وشعبية واسعة تدعمها وتصونها من التقلبات. وتقوم هذه العلاقة الخاصة على سبعة محاور:

المحور الأول : المحور التاريخى

بين السياسة والتاريخ تداخل متين بحيث يمكن القول إن السياسة تاريخ سائل. والتاريخ سياسة متجمدة. لذلك لا يخلو التاريخ من أثر فى السياسة، وكلما كانت أحداثه قريبة كان أثرها فى الحاضر قويا.

يزعم بعض الناس أن التاريخ الحديث من شأنه أن يعكر العلاقة بين البلدين، لذلك يحاولون تناول العلاقة كأن التاريخ لم يكن!! هذا نهج غير علمي و غير عملي. الصحيح أن نقرأ التاريخ بموضوعية لنرى كيف يمكن أن نتخذ منه أساسا لحسن العلاقة. فإن كان التاريخ بحق سيئا، فالنهج الصحيح هو الاعتراف بذلك.

■ المحطة الأولى فى التاريخ الحديث : الحكم التركى فى السودان (١٨٢١ ـ ١٨٨٥)

هذه الفترة أطلق عليها الحكم المصرى.

ولكن المواطن المصرى كان نفسه مغلوبا على أمره تحكمه طبقة آسيوية غريبة عليه. السودانيون بصورة عفوية يسمون النظام الذى كان يحكمهم: التركية. ينبغى أن نصنف ذلك الحكم تصنيفا حقيقيا، وندرك أن الثورة العرابية المصرية كانت موجهة ضده وأنها قمعت بإرادة أجنبية.

■ المحطة الثانية : المهدية (١٨٨٥ ـ ١٨٩٩) الدعوة والثورة المهدية

لقد كانت أهداف محمد على باشا فى السودان توسعية.

الثورة المهدية تتفق مع أهداف الثورة العرابية فى أمر واحد: هو القضاء على السلطان التركى. ولكنها كانت تتجاوز ذلك الهدف لتحرير، وتوحيد العالم الإسلامى كله.

لذلك كانت الثورة المهدية تخاطب تطلعات المسلمين، بل تجسد آمالهم وبرامجهم على حد تعبير الدكتور عبد الودود شلبى.

فى مصر الخديوية تحكمت أسرة غير مصرية فى البلاد. ومارست سلطانها عن طريق طبقة حاكمة لم يكن للمصرى فيها نصيب إلا فى أدنى الرتب.

كان التياران اللذان يجسدان الرأى العام المصرى يومئذ هما التيار الإسلامى الذى يقوده محمد عبده وأشياعه. والتيار الوطنى الذى يقوده أحمد عرابى وأنصاره. هذان التياران كانا أصدق تمثيل لموقف المواطن المصرى من رأى السلطة الخديوية. هذان التياران تجاوبا مع الثورة المهدية تجاوبا وثّقته «رسالة العوام» بقلم أحمد العوام، وهو من قادة الثورة العرابية. ووثّقته مقالات مجلة «العروة الوثقى» التى كان يحررها من باريس الشيخان جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده.

إن مرحلة الحرب الباردة فى العلاقة بين البلدين قرأت هذا التاريخ بعيون خديوية. ينبغى لمرحلة الوصال الاستراتيجى أن تقرأه قراءة موضوعية لتحرر الوجدان من أثقال ضارة بقدر ما هى خاطئة.

□ المحطة الثالثة : الحكم الثنائى (١٨٩٩ - ١٩٥٦)

قال ونجيت مهندس فكرة الحكم الثنائى: «لقد حكمنا السودان إلى حد كبير عن طريق الخداع». لقد سمحت الطبقة الحاكمة المصرية لنفسها أن تُخدع بالدخول فى حكم ثنائى مع بريطانيا لاقتسام السيادة على السودان. كانت الحيلة أن تشارك مصر اسميا فى حكم السودان، وأن تجبر على دفع أموال طائلة. ولكن لا الشراكة الاسمية، ولا الأموال الطائلة كفلت سلطة أو وزنا حقيقيا: «وتحكم باسمه الدنيا جميعا . وما من ذاك شىء فى يديه!!».

وعندما هبت النهضة الوطنية المصرية فات على قادتها تصحيح هذا الوهم، فاستخدم القادة السياسيون منطق السيادة على السودان فى النزاع مع بريطانيا.

قال د. محمد عمر بشير فى مقاله «جذور التكامل»: «الدعوة لوحدة وادى النيل كانت مرتبطة فى أذهان الوطنيين السودانيين فى عام ١٩٢٤، وفى الأعوام ١٩٤٥ - ١٩٥٦ بجلاء الجنود الأجانب من كلا البلدين. كان شعار وحدة وادى النيل وسيلة لغاية. و لكن من ناحية أخرى فإن وحدة وادى النيل، والجلاء عن السودان كان له مفهوم آخر فى أذهان الطبقة الحاكمة فى مصر. كان مرتبطا بالسيادة المصرية على السودان وبمصالح مصر فى السودان. ولقد انعكس هذا الفهم فى الصحافة المصرية. وفى برامج الأحزاب المصرية. وفى المفاوضات بين مصر وبريطانيا حتى عام ١٩٥٣ كان المفاوضون المصريون يؤكدون دائما حق السيادة على السودان. وحق المشاركة فى حكمه. الشىء الذى كان يثير الوطنيين السودانيين و يستفيد منه البريطانيون فى خلق حواجز أخرى بين السودان ومصر. ولقد أكدت اتفاقية ١٩٣٦ هذا المعنى بقبول الحكومة المصرية بقاء جنود الاحتلال فى البلدين بعد عودة الجيش المصرى للسودان ليكون جيش احتلال آخر.»

لقد كان هذا النهج من مزالق القيادات السياسية المصرية الحزبية، واتضح بصورة حادة فى خطاب النقراشى باشا فى مجلس الأمن عام ١٩٤٧؛ إذ ركز على حق مصر فى السيادة على السودان. هذا التوجه وصفه أحمد فارس الكاتب المصرى بأنه «فخ وقعت فيه السياسة المصرية، فأعطى فرصة لرسم الأمر توسعا لا اتحادا بين شعبين.»!!

فخ وقع فيه كثير من الساسة، و لكن كان كثير غيرهم من الكتاب والمفكرين أكثر وعيا. كتب جلال الحمامصى فى كتابه: «ماذا فى السودان»، الصادر عام ١٩٤٥ يقول: «إن على المصرى أن يعلم اليوم أن المسألة لم تعد حق مصر فى السودان. فليكن الأساس الأول لسياستنا الجديدة نحو السودان، حكومة، وشعبا، أن نتناسى هذه المبادئ العتيقة البالية. وأن نُشعر هذا الشعب الذى يتطلع إلى مصر بقلب نابض يفيض بالحب، أننا لا ننظر إليه نظرة صاحب الحق فى أرضه

ووظائفه وقوته. وأننا لا نرمى من السعى للوضع الجديد الذى يربطنا به إلى اغتصاب حق من حقوقه، وإنما للعمل على إسعاد شعب تربطنا به روابط وثيقة.»

قال الإمام عبد الرحمن فى مذكراته: «إننا بالدعوة لاستقلال السودان لا نقصد نفى العلاقات الأزلية بين شعبينا، ولا ضرورة التعبير السياسى عنها. ولكن الذى نرفضه هو دعوة السيادة على السودان. السودان الحر هو الذى يستطيع أن يقيم ما شاء من علاقة مع مصر الحرة.»

□ المحطة الرابعة : القومية العربية

الوعى القومى العربى نما وترعرع فى منطقة الشام ثم منطقة الرافدين.

القومية العربية كالتزام أيديولوجى تبناه جمال عبدالناصر، وبموجبه أصبح أكثر القيادات العربية الحديثة شعبية فى الأمة العربية.

فى مرحلة القومية العربية خاطبت مصر الناصرية كافة الأسرة العربية وخاطبت السودان.

هل يعقل أحد أن ينخرط السودان فى التيار القومى العربى مع حقيقة تكوينه الإثنى والثقافى المتنوع؟

فى عام ١٩٨٧ التقيت فيلسوف القومية العربية ومنظِّرها السيد ميشيل عفلق فى بغداد. قلت له: اسمح لى أن آخذ عليكم ثلاثة أخطاء :

- الأول : أنكم بخطابكم القومى سمحتم بقيام تناقض عربى إسلامى ما كان ينبغى أن يكون.
- الثانى: أنكم بخطابكم القومى الموحد اقتحمتم ساحات كالسودان فيها خصوصية بما فيها من وجود غير عربى كبير، فالعروبة بطرحها الشامى تخلق استقطابا مدمرا للوحدة الوطنية.
- والثالث: إنكم باستعجالكم السلطة همشتم قضية الحرية، وعن طريق تهميش قضية الحرية تآكلت الشعارات الأخرى فحقق البعث نقيض ما أراد.

وافق الأستاذ ميشيل عفلق على كثير مما قلت، واعترف بأن للوضع فى السودان خصوصية لا تتناسب معها الفكرة القومية العربية إلا إذا عدلت طرحها مراعاة لتلك الخصوصية.

الحقيقة أن الطرح القومى العربى الناصرى كان مشرقيا أكثر منه إفريقيا، لذلك لم يكن التحفظ عليه فى السودان مستغربا.

الحقيقة التى يجب استخلاصها هى أن الإسلام، والعروبة لا يمكن أن يجدا فى السودان نفس الظروف التى يجدانها فى بلدان إسلامية وعربية؛ لأن فى السودان مجموعات وطنية ذات وزن ليست مسلمة ولا عربية ، فإن أُغفلت تمردت أو انفصلت.

☐ المحطة الخامسة : محطة التكامل

كان منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان فى فبراير ١٩٧٤ تقنينا للمرة الأولى للعلاقة الخاصة بين البلدين.

فكرة التكامل بين البلدين فكرة صائبة. وهى تحقق مصلحة للشعبين وتواكب تطلع الدول لإقامة كيانات أكبر.

واستطاع مشروع التكامل أن يقيم هرما سياسيا للتكامل قاعدته مؤتمر برلمانى مشترك. وقمته قمة مشتركة بين رئيسى البلدين، تدعمهما لجنة وزارية عليا مشتركة تمثل قمة السلطة التنفيذية فى البلدين. ولجنة سياسية عليا مشتركة بين التنظيمين السياسيين فى البلدين. وأقيم جهاز من ٨ لجان فنية لكافة الأغراض المشتركة.

قام التكامل على تحضير تناول كل جوانب المصلحة المشتركة بين البلدين.

لكن الإجراء كله كان فوقيا، وعلى الأقل من الناحية السودانية قائم فى غيبة الشعب السودانى بإرادة نظام جلاديه. جاء فى مقال «التكامل الاقتصادى بين البلدين» لكاتبه د. نصر الدين مبارك فى عدد «السياسة الدولية» الخاص بالتكامل ما يلى: «إن نظام الرئيس نميرى الذى تعرض لحركات مناوئة عديدة تتهدد استقراره السياسى كان آخرها فى يوليو ١٩٧٦ يتجه إلى السياسة الخارجية كوسيلة لمواجهة ظاهرة عدم الاستقرار السياسى هذه. وهو يرى أن دعم علاقاته بمصر، والتحالف معها، يسهم فى تحقيق هذا الهدف.»

وهذا السبب هو الذى جعل القوى السياسية السودانية، حتى تلك المصنفة صديقة لمصر، تتهم مشروع التكامل الذى أبرمه جعفر نميرى، وتعتبره وسيلة لدعم نظام غير شرعى قهرها و غيبها.

اتفاقية الدفاع المشترك أبرمت مباشرة بعد انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦. النظام السودانى المايوى لم يقصد بالاتفاقية حماية الأمن القومى السودانى. قصد بها حماية أمن النظام. لكن هذه الاتفاقية مع ذلك جرت للسودان مخاطر أمنية لا قبل له بها.

واتفاقية الدفاع المشترك لم تقف عند حد الدفاع المشترك المصرى السودانى، على وزن الدفاع العربى المشترك. بل تجاوزت ذلك الإطار لتصبح تحالفا مع الولايات المتحدة لإبعاد النفوذ السوفيتى عن القارة الإفريقية لا سيما البحر الأحمر. هذا الجانب كان سببا مباشرا فى تكوين

حلف مضاد لاتفاقية الدفاع المشترك ومناقض لأهدافها، هو حلف عدن (١٩٨٢) بين إثيوبيا، وليبيا، واليمن الجنوبية. هذا الحلف هو الذى تكون لاحتواء المخطط الأمريكى المشار إليه، ولذلك سلح الحلف الجيش الشعبى لتحرير السودان (بقيادة د. جون قرنق) ودربه ومولّه وحوله إلى أداة لتقويض الأمن القومى السودانى. ومع ذلك فإن السودان لم يجد دعما ولا عونا فى مواجهة المخاطر الأمنية التى أقحمه فيها مشروع إبعاد النفوذ السوفيتى من إفريقيا.

لذلك رفضت كل القوى السياسية السودانية لا سيما قوى الانتفاضة اتفاقية التكامل التى أبرمها جعفر نميرى واتفاقية الدفاع المشترك.

أقول كل القوى رفضتهما لا حزب واحد من الأحزاب، وإن كانت بعض الأحزاب ترفض علنا مراعاة للشعبية و تقول سرا ما يناقض مواقفها العلنية!!

الشعب السودانى. وقوى الانتفاضة. والحكومة الديمقراطية التى جسدت الإرادة الوطنية لم تكن تنكر تقنين العلاقة الخاصة بمصر. ولم تكن تنكر الدفاع المشترك. ولكن كانت تنكر بشدة مشروعا محسوبا على النظام المباد. واتفاقية أبرمها النظام لأمنه لا لأمن الوطن، وخربت أمن الوطن بالزج به فى عواصف الحرب الباردة بينما موقفنا الأساسى هو عدم الانحياز.

لذلك اقترحت الحكومة الديمقراطية تقنينا بديلا لمشروع التكامل باسم ميثاق الإخاء. ومشروعا بديلا للدفاع المشترك باسم الأمن المشترك.

هذه المحطات الخمس تكشف عن قراءة موضوعية لتاريخ العلاقة الحديثة بين البلدين. وهى قراءة بالإضافة لكونها موضوعية، مطلوبة لتسهم فى تكوين مناخ إيجابى لتأسيس العلاقة الخاصة بين البلدين على أساس متين.

المحور الثانى: المحور الجغرافى السياسى

المثقفون الذين يلجون مجال الحياة العملية يعثرون على حكم نافذة. قال نابليون: الوضع الجغرافى هو الذى يملى السياسة. وتأكيدا لهذه المقولة فإن مصر تعاقبت فيها أربعة أديان. وبدلت لغتها ٣ مرات. ولكنها جغرافيا ثابتة. كذلك حال السودان.

نعم الجغرافيا ثابتة، ولكن الجغرافيا السياسية متحركة.

النيل والجغرافيا السياسية

النيل ظاهرة جغرافية ثابتة وهو وغيره من الأنهار العظيمة فى العالم رسبت أرضا خصبة استغلها الإنسان فأسس حضاراته العتيقة.

مصر هبة النيل لأنها لولاه ما كانت.

لكن اعتماد السودان على النيل أقل من ذلك؛ لأن عنده خيارات أخرى اللهم إلا فى بعض مناطقه الشمالية المماثلة لمصر فى الاعتماد الكلى على النيل. ولكن فى أثناء القرن العشرين زاد اعتماد السودان على النيل، وتوسع السودان فى الزراعة المروية التى بلغت ٤ ملايين فدان.

دول حوض النيل كلها عشر.

مصر والسودان هما دولتا مجرى ومصب. الدول الثمانى الأخرى دول منابع النيل.

حوض النيل مكون من حوضين. حوض النيل الأبيض النابع من الهضبة الاستوائية. وحوض النيل الأزرق النابع من الهضبة الإثيوبية.

النهران الأبيض و الأزرق يلتقيان فى مدينة الخرطوم، ويشكل ملتقاهما خرطوميتها فى مقرن النيلين، ويكونان النيل المعروف بالألف واللام الذى يشق السودان طولا و مصر طولا ويصب فى البحر المتوسط.

تتشاطأ على حيضان النيل الثلاثة عشر دول هى: إثيوبيا – الكنغو – رواندا – بوروندى – تنزانيا – كينيا – يوغندا – إرتريا – السودان – مصر.

السودان وحده هو جار لمعظم دول الحيضان الثلاثة. إنه ملتقاها.

مصادر المياه العذبة فى الدول المختلفة هى مياه الأمطار – مياه الأنهار – والمياه الجوفية. كل دول حوض النيل لديها بعض مصادر المياه البديلة الأخرى. لكنها فى توافر بدائل مائية عذبة لمياه النيل تتفاوت تفاوتا هائلا:

١– دول أعالى النيل أى دول المنابع هى الأكثر حظا من حيث البدائل المائية للنيل.

٢– دولة المصب – مصر – هى الأقل حظا من حيث البدائل المائية للنيل.

٣– حظ السودان من البدائل المائية وسط بين دول المنابع ودولة المصب.

هذه الحقائق، ضمن عوامل أخرى، تفسر درجة الاعتماد على النيل فى تاريخ دول حوض النيل.

وهذه الحقائق تفسر رأى كثيرين فى مجرى ومصب النيل فى السودان ومصر بأن دول المنابع مستغنية عن مياه النيل من فرط ما لديها من مصادر مياه بديلة. هذه الحقائق صحيحة لتفسير ظاهرة تاريخية، ولكن كثيرا من حقائق التاريخ لا تصلح تلقائيا للتعامل مع الحاضر والمستقبل.

زادت الكثافة السكانية فى دول منابع النيل، وضرب بعض مناطقها الجفاف وصارت حريصة على زراعة بعض أراضيها بالرى من مياه النيل.

كذلك أدى تدفق مياه النيل من مرتفعاتها إلى رغبتها فى إقامة سدود لإنتاج كهرومائى.

لذلك صارت دول منابع النيل كلها تطالب بحصص فى مياه النيل.

متوسط تدفق مياه النيل محسوبا على الفترة (١٩١٢ ـ ١٩٩٥) يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب.

هذه الكمية يستنزل منها ١٠ مليارات حجم المياه المتبخرة، فتكون الجملة الباقية ٧٤ مليار متر مكعب. هذه الكمية موزعة بموجب اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان بحيث يكون لمصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وللسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب.

هذه الاتفاقية أبرمت بين البلدين و لا تعترف بها البلدان الأخرى.

الوضع القانونى لمياه النيل تحكمه اتفاقيات عديدة ذكرناها فى الفصل الأول.

والموقف المصرى هو أن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات ملزمة بموجب القانون الدولى، حيث تنص المادتان (١١) و (١٢) من اتفاقية «فيينا» المبرمة عام ١٩٧٨ على أن الاتفاقيات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية، أو الخاصة بالوضع الجغرافى الإقليمى تظل سارية المفعول بموجب قاعدة التوارث. ولا يمكن إلغاؤها أو تعديلها إلا باتفاق الدول الموقعة عليها.

فى مقابل هذا الموقف أعلنت دول منابع النيل تخليها عن الالتزام بتلك الاتفاقيات، واستعدادها للتفاوض بشأن اتفاق جديد يرضاه الجميع، واستعدادها للتصرف من طرف واحد إذا استحال الاتفاق. وإذا تصرفت دول منابع النيل من جانب واحد فى مياه النيل النابعة فى أراضيها لا يبقى من رادع لها إلا القوة العسكرية. إدارة الموارد المائية فى حوض النيل بالقوة العسكرية مستحيلة. وحتى إذا كانت ممكنة فإنها تفتح باب حروب عصابات فى حوض النيل، ومنشآت النهر الدولى يسهل تخريبها. كما أن منطق القوة يقفل باب التعاون لزيادة تدفق مياه النيل ولصيانة البيئة الطبيعية.

وحتى الآن تتحدث إثيوبيا عن طلب لمياه النيل يبلغ ٧ مليارات متر مكعب. وتتحدث دول منابع النيل الأخرى عن الحاجة لمياه تبلغ ٨,٨ مليار متر مكعب. هذا كما أن مصر والسودان تحتاجان لمياه إضافية تبلغ ١٣,٥ مليار متر مكعب لمصر، و٢٠ مليار متر مكعب للسودان. جملة هذه الاحتياجات المائية تبلغ ٤٩,٣ مليار متر مكعب. فمن أين تأتى؟

هنالك الآن وجوه تعاون بين دول حوض النيل على الصعيد الفنى بلغ درجة عالية من معرفة الحقائق عن الموارد المائية وكافة الحقائق المتعلقة بها.

وهنالك الآن اتفاقيات تعاون عامة بين دول حوض النيل مثل اتفاقية الأندوجو - الإخاء.

وهنالك تطور كبير فى القانون الدولى بلغ قمته فى اتفاقية استخدام المجارى المائية الدولية للأغراض غير الملاحية، التى أجازتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ / ٥ / ١٩٩٧.

هذه الاتفاقية ضمنت المبادئ السائدة فى القانون الدولى بشأن المياه. وأيدتها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة ١٢٠ دولة. و لكن دول حوض النيل انقسمت فى موقفها منها كالآتى:

- السودان وكينيا أيدتا الاتفاقية.

- بوروندى عارضتها.

- مصر، إثيوبيا، ورواندا، وتنزانيا امتنعت عن التصويت.

- يوغندا، وإرتريا، والكونغو غابت عن الجلسة.

هذا معناه أن دول حوض النيل على اختلافات واسعة لا فى تفاصيل الحقوق فحسب، ولكن حتى فى الأحكام العامة التى يتجه نحوها القانون الدولى بشأن المياه.

والحقيقة التى لا مفر منها هى أن هيئات التعاون العام كالأندوجو، ومنظمات التعاون الفنى الكثيرة كالتكونيل، وتطورات القانون الدولى لن تجدى فى غيبة إرادة سياسية فى دول حوض النيل تبحث الموضوع بصراحة و تبرم اتفاقا شاملا حول مياه النيل.

ينبغى أن نعترف بأن المياه العذبة لم تعد متوافرة كهبة طبيعية للإنسان. وأن نتعامل مع المياه كسلعة اقتصادية يمكننا أن نحقق توافرها بالإجراءات الآتية:

☐ **أولا** : ترشيد استخدام المياه العذبة عن طريق:

(أ) ترشيد الرى بوسائل الرى الحديثة؛ إذ أن الرى التقليدى يهدر عن طريق البخر والتسريب وغيرهما، المياه بدرجة النصف. بينما أساليب الرى الحديثة كالرش، والتنقيط تحافظ على المياه بدرجة عالية الكفاءة.

(ب) كذلك يمكن ترشيد استخدام المياه فى المجال الصناعى.

(جـ) ويمكن ترشيد استخدام المياه فى الأغراض المنزلية وأغراض البلدية.

هذه الوسائل تمكن من خفض الطلب على المياه.

☐ **ثانيا:** يمكن زيادة العرض للمياه عن طريق استخدام أكثر للمياه الجوفية. وتخزين مياه الأمطار.

ولكن الوسيلة الأقل تكلفة هى زيادة تدفق مياه النيل.

جاء فى دراسة فنية قدمها ٣ خبراء من مصر الآتى: «إذا تعاون المنتفعون من مياه النيل، فمن الممكن زيادة تدفق المياه بمقدار ٥٧,٤٥٣ مليار متر مكعب فى السنة»[٣٨].

دول حوض النيل أمام خيارين هما: أن تتنازع حتى الرمق الأخير حول مياه النيل بحجمها الحالى، نزاعا يضر بالجميع ويدمر البيئة ويمنع زيادة تدفق المياه. أو أن تبرم اتفاقا شاملا ترضاه كافة الأطراف، فتتفق على حصص معقولة وعادلة وتفتح باب الاستزادة.

هذه الأسس تصلح كمبادئ عامة لاتفاق بين دول حوض النيل:

☐ **أولا :** مصر من حيث الحق المكتسب، وعدد السكان، وانعدام البديل، تنال الحصة الأكبر من مياه النيل.

☐ **ثانيا:** السودان يلى مصر فى كل تلك الاعتبارات، ينال الحصة التالية.

☐ **ثالثا:** تنال دول حوض النيل الأخرى نسبة معلومة من مياه النيل.

☐ **رابعا:** تطبق هذه الحصص على مياه النيل الحالية، وما يؤخذ لدول المنابع يخصم من نصيب مصر والسودان بالتساوى.

☐ **خامسا:** زيادة تدفق مياه النيل التى يحققها التعاون توزع على دول الحوض بنسب جديدة يتفق عليها.

☐ **سادسا:** لكل دولة صاحبة حصة الحق فى استخدام حصتها مباشرة، أو فى أراض مجاورة فى الحوض باتفاق ثنائى بين الطرفين، أو الحق فى بيعها لغيرها من دول الحوض بسعر متفق عليه.

☐ **سابعا:** إبرام اتفاقية شاملة لمياه النيل تحدد الحصص، وتلزم الأطراف المعنية بزيادة الموارد المائية، وبصيانة البيئة، وبالتعاون فى الإنتاج الكهرومائى، وفى كافة المشروعات المطلوبة لتطوير النيل لمصلحة دول الحوض، على أن تشرف على هذه الالتزامات هيئة مشتركة على نحو ما هو معمول به فى كثير من الأحواض الدولية الأخرى.

---

(٣٨) جمال علام، وفهمى الجمل، ومنى القاضى فى ورقة قدمت لمؤتمر النيل عام ٢٠٠٢ - القاهرة، ١٥ - ١٩ مارس ١٩٩٩

السودان والجغرافيا السياسية

منذ استقلاله اتجه السودان شمالا و نشط فى عضوية الجامعة العربية ثم فى منظمة الوحدة الإفريقية.

التكوين الثقافى والإثنى للسودان يشمل مكونا إفريقيا كبيرا. ولكن هذا المكون الإفريقى كان شريكا نائما. وعبر مسيرة البلاد استيقظ هذا الشريك وزاد الاهتمام بالجوار الإفريقى؛ لأن حركة الاحتجاج الداخلى استعانت بالجوار الإفريقى.

هذه التطورات جعلت السودان أكثر اعترافا بتكوينه الإثنى والثقافى المتعدد. وجعلته أكثر اهتماما بجواره الإفريقى فى القرن الإفريقى، وشرق إفريقيا، ووسطها.

إن العلاقات المصرية السودانية التى تقوم على أسس واقعية ينبغى أن تراعى أمرين:

- □ **الأول:** حاجة السودان لتوافق مكوناته لا سيما المكون الإفريقى. هذا التوافق لا يقوم على افتراض استمرار الأمور كما كانت، بل يمثل خانة جديدة تقبلها عن طيب خاطر المجموعات الوطنية السودانية.
- □ **الثانى:** حاجة السودان لترتيب علاقات جواره الإفريقى على أسس تخدم المصالح المشتركة وتنظم العلاقات الخاصة معها.

مصر والجغرافيا السياسية:

إن لمصر دورا قياديا عربيا. هذا الدور وموقع مصر الجغرافى السياسى، والصراع الذى نشأ فى الشرق الأوسط نتيجة لقيام دولة إسرائيل شد مصر أكثر فأكثر لإقليم الشرق الأوسط.

وموقع مصر على شاطئ البحر المتوسط الجنوبى يشدها للتعاون المتوسطى المشترك مع أوروبا.

إن العلاقة المصرية السودانية ينبغى أن تأخذ فى حسبانها الخصوصيات الجغرافية السياسية للطرفين.

هنالك قضية جيوسياسية مهمة تجمع بين البلدين متعلقة بالمفهوم الإفريقانى.

هنالك اتجاه إفريقى عبر عنه الرئيس موسيفينى يعظم من شأن الإثنية، ويجعل الرابطة الإفريقية رابطة إثنية تحصر نفسها فى إفريقيا جنوب الصحراء.

هذا الاتجاه يتماشى مع اتجاه مماثل لدى كثير من الأوروبيين والأمريكان.

إن مصلحة القارة الإفريقية، ومصلحة مصر والسودان تقتضى تجنب الفهم الإثنى لإفريقيا واعتماد الفهم القارى لها، الفهم الذى تأسس عليه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

المحور الثالث : المحور الاقتصادى

دول العالم النامى يقوم اقتصادها الوطنى على أنماط متشابهة. إنها تتكون من قطاع حديث وقطاع تقليدى. وتنتج منتجات زراعية أو تعدينية خاما.

ويقوم فيها قطاع صناعى ينتج سلعا استهلاكية لتوفر للسوق المحلية ما كانت تستورده.

فى هذا النمط تنتج الزراعة والصناعة لسوق الاستهلاك المحلية وتصدر البلاد فائض الزراعة، المحاصيل النقدية، والخامات المستخرجة من الأرض للبلاد المتقدمة.

ومنذ الستينيات نشطت بعض الدول النامية فى التصنيع من أجل التصدير، وساعدتها ظروف اقتصادية عالمية، فحققت تنمية اقتصادية وحصلت على عائد ضخم من صادراتها. هذا ما فعلته الدول التى سميت نمور آسيا، وحققت طفرة مذهلة فى كوريا – ماليزيا – سنغافورة – تايوان . وهلم جرا.

هذا النمو التنموى القديم والجديد جعل العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الدول النامية والدول المتقدمة هى الأهم. بينما العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول النامية نفسها ظلت متواضعة.

الدول النامية كونت تكتلات اقتصادية وتجارية كثيرة فيما بينها كالسوق العربية المشتركة، و الايكوموج، والكوميسا، وغيرها.

هذه التجمعات حققت و تحقق أهدافا متواضعة. إنها تعبر عن تطلعات سياسية حميدة ولكن أثرها الاقتصادى ليس داويا.

العلاقات الاقتصادية و التجارية بين مصر والسودان كانت محدودة فى الماضى وقبل أن تجمد فى عقد التسعينيات

والآن حتى بعد أن يعود الاستعداد السياسى لاستئناف العلاقات الاقتصادية والتجارية، فإن حجم التعامل الاقتصادى و التجارى سوف يبقى محدودا فى ظل اقتصاد السوق الحرة الذى تتجه نحوه البلدان.

وإذا قرر البلدان - كما ينبغى - أن لديهما مصلحة فى علاقة اقتصادية خاصة ثنائية أو ثلاثية أو أكثر لتحقيق مصالح تنموية أوسع، فإن الأمر يوجب اتخاذ هياكل جديدة للاقتصاد الوطنى. فى الإطار الثنائى السودانى المصرى هنالك ستة مجالات لهذه الهيكلة الجديدة:

(أ) **الخريطة السكانية:** الخريطة السكانية الحالية للسودان معيبة. فتوفير الخدمات ومطالب التنمية يوجب ترشيدا سكانيا يجمع القرى المشتتة و عددها حوالى ٦٥ ألف قرية فى قرى أكبر. كذلك الخريطة الاستثمارية فى السودان تحتاج لمراجعة أساسية.

الخريطة السكانية فى مصر معتلة؛ لأن كل سكان مصر تقريبا يسكنون فى ٣٪ من أراضيها على شريط النيل و فى الدلتا.

هنالك محاولات متكررة منذ عهد مديرية التحرير، والآن الوادى الجديد و توشكى، للخروج من المواقع السكانية المعهودة و الانتشار السكانى - فى حركة هى عكس الحالة السودانية تماما.

الخريطة السكانية الجديدة فى السودان سوف تظهر الحاجة لحقن سكانية فى مناطق مختلفة فى السودان. إن التفكير فى تنظيم هجرة مصرية للسودان أكثر جدوى من محاولات تعمير أراض شبه صحراوية تكلف مالا و ماء كثيرا.

وإذا عرضت مصر على السودان فى إطار العلاقة الخاصة هجرة بشرية مصحوبة بغطاء مائى و استثمارى فهذا عرض لا يُرفض. كذلك إذا عرض السودان على مصر أرضا خصبة فى أماكن صالحة للعمران، على أن تهرع إليها أيد عاملة مهاجرة تصحبها إمكانات استثمارية ومائية، فإنه عرض لا يُرفض.

(ب) **الأمن الغذائى:** طاقة السودان فى إنتاج اللحوم الحمراء، والذرة الرفيعة، والذرة الشامية طاقة غير محدودة.

وطاقة مصر فى إنتاج الخضراوات واللحوم البيضاء و الفواكه كبيرة جدا.

من هذه الحقائق يمكن الاتفاق على مشروع أمن غذائى متكامل بين البلدين، ومتكامل مع دول أخرى تدخل فى المشروع التكاملى المرتقب.

الفجوة فى مشروع الأمن الغذائى هى فجوة القمح ولا سبيل لحلها إلا عن طريق الرغيف المخلوط بالذرة، ورغيف الذرة الشامى، والاستيراد. إن ظروف إنتاج القمح فى المناخات المعتدلة وبالرى الطبيعى لا تنافس.

(جـ) **البنيـة التحتيـة:** وسـائل المواصـلات البـرية، والبـحـرية، والجـوية، ووسـائل الاتصـالات الهـاتفيـة، والإلكترونية هى الـتى يؤدى تطويرها لتكامل اقتصادى. كذلك ينبغى التعـاون فى مشروعـات زيادة مياه النيل، والإنتاج الكهرومائى، وخزانات المياه المطرية، واستـغلال المياه الجوفية. وتطوير هياكل البنية التحتية هو الذى يستقطب الاستثمار ويشجع التجارة.

(د) **الصناعة:** إذا ترك النشاط الصـناعى كما هو بين البلدين فإنه سوف يتـجه حتمـا لإشبـاع السوق المحلية وللتصدير للسوق العالمية.

إذا أعـيدت الـهيكلة الصناعـية فإن الإنتـاج الصـناعى يمكن أن يوجـه لسـوق مشتـركـة بين البلدين، والبلدان الأخرى المختارة. كذلك يمكن أن يجد الاستثمار الأجنبى مجالا واسعا.

(هـ) **التكتل الاقتصادى الأوسع:** هنالك تكتل ثلاثى يضـم مصـر والسودان وليبيا، يستـحق أن ينال أولوية.

يليه تكتل خماسى يضم المثلث المذكور ويوغندا وتشاد.

وهنالك مجال جيوسياسى يقوم على حوض النيل.

وهنالك تكتل يجمع السودان بإثيوبيا وإرتريا وتشاد ومصر وليبيا.

وهنالك مـجـال لتكتل يقـوم فى القرن الإفـريقى وتقـوم معـه عـلاقـات تنمـوية خـاصـة مع دول الخليج.

إن الخيارات كثيرة والمطلوب دراستها واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها.

(و) **العولمة:** العولمة مرحلة متقدمة لتبادل المنافع بين الناس إنها تخلق سوقا اقتصـادية وتجارية واحدة أسـهمت فى خلقها حرية حركة الأموال والأسـهم وثورة الاتصـالات.

لكن العولـة أوجبت قيام تكتلات إقليمية تحاول الدول أن تحمى بها أنفسـهـا من سلبيـات العولمة والانتفـاع بإيجـابياتهـا. لذلك، وفى عقـد العولمة (التسـعينيات) زاد تكوين التكتـلات الإقليمية بنسبة ٥٠٪.

إن علينـا فى مصـر والسـودان اختيـار التكتـلات الأفضل، والتنسيق بين المواقف فى حـالة الانتماء لتكتلات مختلفة.

ومن الظواهـر المصـاحبة للعولمة زيادة إحسـاس الحضـارات والثقافات بخطر على كيـانها وزيادة تمسكها بالتأصيل. هذا التـأصيل ضرورة نفسيـة وفكرية مثلما هو حـق من حقـوق الإنسان.

إن المطلبين الإسلامى والعربى فى مصر والسودان لا يمكن إغفالهما.

لكن المطلوب أن نراعى فى إشباع مطالب التأصيل الدينى والثقافى ثلاثة شروط :

- الأول : احترام حقوق الآخر الدينية والثقافية.

- الثانى: صيانة حقوق المساواة فى المواطنة.

- الثالث: ألا يتجاوز التعبير الدينى والثقافى عن الذات حقوق الإنسان والحريات العامة.

هذه الشروط لازمة لأن التفريط فيها سيجعل التعبير الدينى والثقافى عن الذات سببا لتظلم داخلى ولتدخل خارجى؛ لأن حقوق الإنسان صارت قيمة عالمية تعلو على السيادة الوطنية نفسها.

المحور الرابع : المحور السياسى

الدولة المركزية فى مصر قوية قوة تراكمت منذ عهد الحضارة الأولى، وعززها الفاتحون حتى الفتح الإسلامى.الدولة فى مصر كانت واستمرت أقوى من المجتمع فى مصر.

عوامل كثيرة قلبت الآية فى السودان. السودانيون يشربون من موارد مختلفة، ويسكنون مفرقين فى بقاع متناثرة. الإسلام والاستعراب، وهما أقوى المكونات الثقافية فى السودان، دخلا البلاد سلميا، ومن القاعدة للقمة، وليس العكس كما هو الحال فى مصر. المجتمع فى السودان أقوى من الدولة. لذلك استطاعت المنظمات المدنية السودانية والكيانات السياسية والدينية أن تقاوم محاولات الدولة تقويضها فى عهود الدكتاتورية.إن محاولات النظم الانقلابية الثلاثة التى كونت لنفسها جهازا رسميا قويا لتقويض ما سموه الطائفية السياسية باءت بالفشل الذريع. مهام استطاعت الدولة المركزية فى مصر أن تحققها ضد الأحزاب بجرة قلم.

بالإضافة لقوة الدولة المركزية فى مصر فإن التكوين القومى فى مصر كامل، فكل السكان يتحدثون العربية وتجمع بينهم ثقافة قومية واحدة. التكوين القومى المكتمل والدولة المركزية القوية حققا فى مصر استقرارا.

بالمقابل فإن ضعف التكوين القومى السودانى، وضعف الدولة المركزية هما أهم سببين لعدم الاستقرار فى السودان. واجه السودان عدم استقرار مزمن بين نظم تحاول تحقيق الاستقرار على حساب الحرية – النظم الأوتوقراطية. ونظم تحقق الحرية على حساب الاستقرار – النظم الديمقراطية.

لقد تطرقت فى محاضرتى بعنوان «التجربة السودانية وممارسة الحريات الأساسية» لأسباب عدم الاستقرار فى ظل الحرية فى السودان، وقدمت فى تلك الدراسة مشروعا للديمقراطية المستدامة. مشروعا يحقق الحرية والاستقرار فى آن واحد.[٣٩]

لكننى هنا سوف أبحث عن الدور المصرى إزاء ما يحدث فى السودان من اضطراب سياسى.

المخطط السياسى والأمنى المصرى يزعجه كثيرا اضطراب السياسة فى السودان. فمصر تتطلع للاستقرار فى السياسة السودانية. استقرار يؤمن مصالحها ومصالح الشعب السودانى. ولكن فى وجه الاضطراب السياسى فى السودان، ركنت مصر إلى محاولة حماية مصالحها عن طريق التحالف مع قوى سياسية سودانية، والحد من نفوذ قوى سياسية أخرى مصنفة معادية. هذا فى عهود الديمقراطية. أما فى عهود الحكام العسكريين، فإن مصر وجدت أنهم يديرون حكومات مستقرة والتعامل معهم أسهل، لذلك حققت مصر فى عهودهم أكبر المصالح ! اتفاقية مياه النيل فى عام ١٩٥٩م. واتفاقية التكامل فى عام ١٩٧٤م. هذه القاعدة شذت فى عهد حكومة «الإنقاذ»، ولكن إبعاد د. حسن الترابى يوشك أن يجرى المياه فى مجاريها. هذا التحليل معناه :

☐ **أولا :** أن العلاقة بين السودان ومصر فى العهود الديمقراطية سوف تكون باستمرار عنصر انقسام فى السياسة السودانية.

☐ **ثانيا :** أن النظم العسكرية فى السودان هى الأفضل لاستقرار العلاقة وحماية المصالح المصرية.

وهنالك سودانيون يرون صحة هذين الاستنتاجين، ولذلك يرون أن العلاقة بمصر ستكون دائما مصدر مضرة للسودان. وكذلك هنالك مصريون يرون صحة هذا الاستنتاج ويتعاملون على أساسه.

لكننى أرى خطأ وخطل هذا التحليل، وأستطيع أن أقول إن عددا من المفكرين والمثقفين والساسة فى مصر صاروا يرون خطأه وخطله فما هو البديل ؟.

☐ **أولا:** بالنسبة لحماية مصالح مصر عن طريق التحالف مع قوى سياسية بعينها، إن هذه الخطة تهزم نفسها لأن التحالف مع شق سياسى معين يورث خصومة منافسيه التلقائية. لقد كان وزن السياسة السودانية الأكبر معتمدا على الشمال والوسط فى السودان. فى الوسط والشمال السودانى يوجد اهتمام أكبر بالعلاقة بمصر. ولكن السياسة السودانية تتجه الآن

---

(٣٩) الصادق المهدى: «الحريات الأساسية والحرية السودانية» - ورشة العمل الفكرية السادسة - حزب الأمة - القاهرة فى ٣-٤ سبتمبر ١٩٩٧م.

لإعطاء وزن أكبر لثلاثة أقاليم أخرى، الجنوب – والغرب – والشرق. الغرب والشرق أكثر بعدا من مصر لأسباب جيوسياسية. والجنوب أكثر بعدا لأسباب ثقافية.

- **ثانيا:** الدكتاتورية فى السودان مهما حكمت لم تحقق شرعية لنفسها. لذلك كانت الاتفاقات معها غير شرعية. اتفاقية مياه النيل أعطاها شرعيتها النظام الديمقراطى المنتخب الذى جاء بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م. أما اتفاقية التكامل فقد أعدم شرعيتها النظام المنتخب الذى جاء بعد ثورة رجب/أبريل ١٩٨٥م. وفى الحالين إن المودة بين مصر والنظامين الدكتاتوريين تركت مرارة فى نفوس الشعب السودانى.

الشرعية فى السودان لم تتحقق لأسرة حاكمة، ولم تتحقق لنظام انقلابى سمى نفسه ثورة. الشرعية فى السودان انتخابية. إنها شرعية دستورية. ربما تطلع بعض الناس إلى الوضع الحالى فى السودان أن يؤدى استبعاد الجبهة الإسلامية القومية، أوالجزء الذى يرمز لسياساتها من الحكم، إلى تكريس نظام شبه عسكرى يسهل التعامل معه. هذا التطلع خاطئ. وإن تحقق فإن النظام شبه العسكرى لن يكون شرعيا، ولذلك لن يكون مؤهلا لبناء علاقات مشتركة على أساس مستدام.

إن الذى يؤمن مصالح مصر فى علاقاتها بالسودان هو أن يقوم نظام شرعى دستورى ديمقراطى فى السودان يحقق الحرية والاستقرار، ويكون مؤتمنا من جانب الشعب السودانى ليقنن العلاقة بين البلدين على أساس يرضاه ولا يتهمه الشعب السودانى.

هذه العلاقة الخاصة بين البلدين ينبغى أن تحدد بوضوح وشفافية. وأن يؤيدها السودان الرسمى الشرعى الدستورى والشعبى. وأن تؤيدها مصر الرسمية والشعبية لكى تكتب لها الاستدامة بصورة مبرأة تماما من الاعتماد على دعم فصيل سودانى واحد. ومبرأة تماما من الانتساب لنظام أوتوقراطى لا يثق الشعب فيه وفى أعماله المشبوهة.

لقد صار التطلع لهذا النوع من الاتفاق ممكنا يزيد من إمكانه دور مصر المنتظر فى مولد الحل السياسى الشامل. حل يحقق السلام العادل. ويحقن الدماء. ويحقق التحول الديمقراطى.

إن ظروف السودان تؤكد أنه مهما يحدث فإن الوضع السياسى فى السودان سيكون أكثر [illegible]كا بالشرعية الديمقراطية من كثير من دول المنطقة. وسيكون كذلك أكثر تمسكا بمشروعات [illegible]

[illegible] جعلت أهل السودان يدركون ضرورة أقلمة ممارسة الديمقراطية لكفالة [illegible] وضرورة ضبط تطلعات التأصيل للمحافظة على حقوق المواطنة والتعايش بين الأديان [illegible]

المحور الخامس : المحور الثقافى

أكبر مكونين للثقافة فى مصر والسودان هما الإسلام والثقافة العربية ولكن ثمة فوارق مهمة :

الإسلام فى مصر له وضع رسمى أكبر منه فى السودان. ومؤسسات الإسلام الرسمية فى مصر أقوى منها فى السودان.

الإسلام فى السودان له وضع سياسى أكبر منه فى مصر. كذلك مؤسسات الإسلام الشعبية فى السودان أقوى منها فى مصر.

ونتيجة للتفاعل الفكرى والسياسى فى السودان، فإن الحركة السياسية السودانية اتفقت على أساس جديد لعلاقة الدين بالدولة و الدين بالسياسة.

الانتماء العربى فى مصر انتماء جامع. فى السودان يوجد عرب، ومستعربون، ومتحدثون بالعربية كلغة تخاطب.

وتتجه المجموعات الوطنية السودانية لعقد ميثاق ثقافى يعترف بالتعددية الثقافية ويعطى كل ذى حق حقه.

المسيحية فى مصر مسيحية وطنية. أما فى السودان فهى مسيحية غربية فى الغالب إلى جانب كنيسة قبطية محدودة الأتباع.

بالإضافة لذلك فإن فى السودان ثقافات وأديانا إفريقية عديدة.

هذا الطيف الدينى والثقافى السودانى أوجب الميثاق الثقافى أداة اعتراف متبادل وتعايش سلمى.

فى مصر يوجد تنوع دينى ولا يوجد تنوع ثقافى على نحو ما فى السودان.

التعاون الثقافى بين البلدين ينبغى ألا ينطلق من ثقافات المركز ويسقط الثقافات الأخرى، بل يراعى التنوع الثقافى والحقوق الثقافية.

لقد كان لمصر دور مهم فى دعم التعليم فى السودان. هذا الدور المصرى انقطع بصورة وحشية على يد النظام الحالى فى السودان.

إن التعاون التعليمى بين البلدين سوف يستأنف حتما. ولكن ينبغى ألا يعود ذلك التعاون إلى «نقطة كما كنت!».

لقد كان التعليم المصرى فى السودان مشغولا بدوافع مثل تدعيم الموقف المصرى فى السودان، وإيجاد بديل للتعليم الغربى.

إن الأوضاع فى السودان تجاوزت هذه الاعتبارات. المطلوب الآن أن يضع السودان خطة للتعليم العام، و الفنى والجامعى. خطة إصلاحية تحدد أهداف التعليم ووسائله المختلفة.

ينبغى أن يكون التعاون المصرى السودانى فى مجال التعليم بموجب الإصلاح التعليمى المزمع فى السودان. وفى مصر كذلك؛ لأن التعليم فى مصر يحتاج إصلاحا جذريا .

المحور السادس: المحور الأمنى

مفهوم الأمن القومى واسع و متعدد الجوانب. وهو بالنسبة للسودان ومصر متداخل، بحيث لا يمكن تحقيق الأمن القومى فى بلد بمعزل عن الآخر.

لقد كانت اتفاقية الدفاع المشترك معيبة لسببين:

- ☐ **الأول:** أنها بالنسبة للنظام السودانى المايوى عديم الشرعية كانت محاولة لتحقيق أمن النظام لا أمن الوطن
- ☐ **الثانى:** أنها كانت مستظلة بانحياز لحلف الناتو. فجرَّت على السودان إجراءات حلف عدن المضادة التى غذت الجيش الشعبى وسلحته ودربته. ومع ذلك فالاتفاقية لم تساعد السودان فى التصدى لتدابير حلف عدن.

إن مصر هى عمق السودان الشمالى.

والسودان هو عمق مصر الجنوبى.

والتداخل الأمنى يقتضى وضع ميثاق الأمن المشترك، وبرنامج مفصل لتحقيقه، وأجهزة مؤهلة لتنفيذه.

المحور السابع: المحور الدبلوماسى

فى المجال الدبلوماسى هنالك موجهات ينبغى أن تلتزم بها الدبلوماسية فى السودان ومصر هى:

١- **فى الإطار الإفريقى:** إن علينا أن نؤكد أن الانتماء الإفريقى هو انتماء جيوسياسى قارى وليس انتماء إثنيا. وينبغى اعتبار العلاقات الإفريقية هى محل اهتمامنا الجيوسياسى الأول.

٢- **فى الإطار العربى:** ينبغى تجريد الانتماء العربى من أى مكونات إثنية، فالعربية لسان وثقافة. إن للانتماء العربى التزاماته على مصر وعلى السودان، لا سيما فى نطاق القضية الفلسطينية وكافة مجالات التعاون العربى . ولكن السودان سوف يراعى توجهات تكويناته غير العربية، كما ينبغى أن تهتم مصر والسودان بتوثيق العلاقات العربية الإفريقية.

٣- **الإطار الإسلامى:** المجموعة الدينية الوحيدة التى أقامت تنظيما مشتركا هى المجموعة الإسلامية، أن علينا فى السودان ومصر أن نراعى وجود مجموعات وطنية غير مسلمة داخل أوطاننا. وأن نراعى أن ثلث المسلمين يعيشون أقليات داخل بلدان أخرى. وأن فى العالم تنوعا دينيا. والمطلوب مراعاة كل هذه العوامل بصورة تكفل حرية الأديان والتعايش السلمى بينها.

٤- **الإطار الأمريكى:** لقد تأرجحت سياسات الدول الصغيرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية بين التبعية والعداء. التبعية والعداء كلاهما يؤدى لتفريط فى المصلحة الوطنية.

ينبغى أن يكون التعامل مع الولايات المتحدة عقلانيا وواقعيا، فوزنها الاستراتيجى والاقتصادى فى العالم وزن فريد يوجب التعامل الإيجابى معه لتحقيق المصالح الوطنية.

٥- **الإطار الأوروبى:** الاتحاد الأوروبى وزن اقتصادى عالمى وثقل ثقافى وحضارى ستتصل مصر به عبر علاقات حوض البحر المتوسط. وسوف يتطلع السودان لعلاقات قوية بالاتحاد الأوروبى. وسيجد البلدان أهمية للتعامل مع أوروبا الشرقية بصورة تتكامل مع العلاقات بالاتحاد الأوروبى.

٦- **الإطار الآسيوى:** اليابان، والصين، والهند، عمالقة آسيوية ينبغى تكوين علاقات اقتصادية وتجارية متينة معها. كذلك النمور الآسيوية.

٧- **الإطار الدولى:** إن على الدولتين دعم الشرعية الدولية، ودعم الأجندة الدولية التى اتفقت عليها المؤتمرات الدولية المتخصصة. العولمة حلقة متقدمة من حلقات التنمية أدت إليها ثورة الاتصالات والمعلومات وتمدد السوق الحرة.

هنالك جوانب حميدة فى العولمة توجب الاستعداد للتعامل معها والانتفاع بها.

وهنالك جوانب خبيثة تصحب العولمة توجب حماية المصالح الوطنية منها.

فى هذه الأطر جميعا سيكون للسودان ولمصر سياستهما الخاصة، ولكن ينبغى أن يتفق على خطوط عريضة للسياسة الخارجية تحقق المصلحة المشتركة وتحول دون التناقض.

فى الختام

لقد مرت على العلاقة بين مصر والسودان تجارب قاسية، وتقلبت العلاقات بين البلدين. والعلاقات بين كافة دول حوض النيل فى المناخ الإقليمى والعالمى الراهن توجب وصالا استراتيجيا يحقق اتفاقا شاملا.

علينا فى نطاق العلاقات بين مصر والسودان أن نتجنب الخصال الآتية: الركون للعاطفة ـ الركون للقوة ـ الركون للمداهنة وعلينا أن نلتزم بثلاثة خصال : الحكم بالعقل ـ والحكم بالمصلحة ـ والحكم بالشفافية. العقل. والمصلحة. والشفافية. تؤكد أن بين مصر والسودان علاقة خاصة يمكننا أن نفسدها وينبغى فى مجال إصلاحها أن نقننها.

المحاور السبعة المثبتة هنا تصلح لاستخلاص عهد يقنن هذه العلاقة ويكون أساسا لبرنامج وأجهزة تحقق أهدافه.

هذه العلاقة الخاصة لكى تكون مستدامة ينبغى أن تراعى خاصيات طرفيها. الخصوصية لا تنسخ الخاصية بل تتعايش معها.

ينبغى على القيادات الرسمية والشعبية فى مصر والسودان أن تجرى حوارا جادا يؤدى لتقنين هذه العلاقة الخاصة.

وينبغى أن يكون أحد أركان هذه العلاقة الخاصة السعى الجاد لإبرام اتفاق شامل فى حوض النيل يقوم على العدل وإعطاء كل ذى حقه، ويفتح أبواب التعاون بين كافة دول حوض النيل.

الفصل الثامن

الوعد والوعيد

لقد تدرجت الإنسانية صعودا حتى بلغت ما بلغت من تقدم صنعته الأديان التى حققت التطور الروحى والخلقى، والحضارات والثقافات التى طورت الانتماء الجماعى، والتقدم العلمى والتكنولوجى الذى أخضع الطبيعة للإنسان، والتطور السياسى الذى شد الإنسان لاحترام كرامته وحقوقه والتداول السلمى للسلطة، والتطور الاقتصادى الذى بلغ بالإنتاج والتبادل التجارى شأوا لم تبلغه الإنسانية فى ماضيها.

لقد كان القرن العشرون بحق قرن نضوج تلك العوامل والتحول نحو العالمية.

العولمة مظهر من مظاهر العالمية. انطلقت العولمة من ثورة المعلومات والاتصالات، وانتصار السوق الحرة كأفضل آلية للنشاط الاقتصادى. إن العولمة المترتبة على هذه الحقائق محطة متقدمة من محطات التطور الإنسانى. والموقف السالب منها انكفاء لا يجدى.

ولكن العولمة فى ظل التوزيع الحالى للثروة الاقتصادية، وللقوة العسكرية، وللقدرات الإعلامية، أعطت الغرب عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، فرصة لتلوين العولمة بلون ذاتى أمريكى. الأمركة هى وجه ذاتى للعولمة. لذلك نشأت نزعة قوية للتجاوب مع ظاهرة العولمة، وتجنب ما اقترن بها من أمركة، بل وتجنب ما اقترن بها من أحادية كسبوية تنافسية تهدر قيما إنسانية وتهدر العدل الاجتماعى.

ومن مظاهر التحول نحو العالمية نمو وعى عالمى بمشاكل مشتركة، وتنظيم حلقات دراسية، ومؤتمرات للتصدى لها.

لقد كان نادى روما سبّاقا فى إثارة مسألة تناقص الموارد الطبيعية فى التقرير الذى نشره فى الثمانينيات من القرن العشرين. وفى عقد التسعينيات، عقدت مؤتمرات عالمية تناولت كثيرا من القضايا ذات الأهمية المشتركة للإنسانية مثل مؤتمر الطفل (١٩٩١م)، ومؤتمر السكان (١٩٩٥م)، ومؤتمر المرأة (١٩٩٦م)، والقمة الاجتماعية (١٩٩٨م).. ومؤتمرات «دافوس» السنوية

العالمية المتعلقة بالاقتصاد ولكننى هنا سوف أركز على المؤتمرات الخاصة بالموارد الطبيعية للعالم.

مؤتمرات الموارد الطبيعية

فى نوفمبر ١٩٩١م عقد فى مدينة فيينا المؤتمر العالمى من أجل أجندة للبيئة والتنمية للقرن ٢١ (AGENDA 21). وفى يناير ١٩٩٢ عقد فى مدينة دبلن المؤتمر الدولى للمياه والبيئة (ICWE). وفى يونيو ١٩٩٢م عقد فى مدينة ريو دى جانيرو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED). وتعددت الدراسات والمؤتمرات التى ركزت على مشكلة المياه العذبة فى العالم. مثل المؤتمر الدولى لموارد المياه فى العالم فى مطلع القرن ٢١ بعنوان: «الماء أزمة تطل برأسها». هذا المؤتمر عقد فى مقر اليونسكو بباريس فى يونيو ١٩٩٨م. ومؤتمر المياه الذى عقد فى لاهاى (١٧-٢٢ مارس ٢٠٠٠م).

لقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين نمو وعى عالمى بمشكلة المياه العذبة فى العالم. وفى هذا الصدد قام مجلس المياه العالمى بمبادرة سماها ***«رؤية مستنيرة لمياه العالم»***. هذه المبادرة رفعت شعار: لنجعل الماء شغل الجميع. ركزت المبادرة على أهمية تسعير المياه لكى يعتبرها الناس سلعة اقتصادية فيقتصدوا فى استعمالها. ونادت المبادرة بمشاركة المستغلين للمياه فى إدارة مواردها، وأن يكون المشرفون على الإدارة مساءلين أمام المستهلكين. ونادت بتخصيص آليات توفير المياه، وبفتح باب التنافس واسعا بين القنوات الخاصة والعامة.

«الرؤية المستنيرة للمياه»

إن ***«الرؤية المستنيرة للمياه»*** تحلقت حول مفاهيم أهمها:

- الاهتمام بالبحث العلمى لكى تكتشف وسائل للإنتاج الزراعى محاصيل تحقق غلة أكبر من متر الماء المكعب الواحد. ولكى يوجد العلم محاصيل أكثر مقاومة للجفاف.
- ضرورة تطوير وسائل أكثر كفاءة لإدارة الموارد المائية.
- تطوير تكنولوجيا تخزين المياه عن طريق:

- الخزانات الصغيرة والكبيرة.
- تعويض أحواض المياه الجوفية عن فواقدها.

– تحسين وسائل تجميع المياه التقليدية وتحسين وسائل حصاد مياه الأمطار.

– اختيار مناطق رطبة لتخزين المياه لتجنب الفاقد عن طريق التبخر

- العدول نهائيا عن اعتبار المياه مادة متاحة دون ثمن. ينبغى أن تسعر المياه، وأن يقدر سعرها بحيث يغطى تكلفة ما أنفق على منشآت المياه، وتشغيل وصيانة تلك المنشآت. على أن يطبق هذا السعر على الأقل على المستهلك الصناعى والمنزلى. ولكن ينبغى أن يدعم الفقراء ليتمكنوا من سداد فاتورة المياه.

- زيادة التعاون بين الدول المشتركة فى الأحواض المائية العالمية. هنالك حوالى ٣٠٠ حوض لأنهار عالمية. التعاون بين الدول المتشاطئة فى تلك الأحواض ضرورى على النحو الآتى:

– يبدأ التعاون الفنى، وتبادل المعلومات، والعمل المشترك لجمعها.

– ينبغى أن يتطور التعاون بين الدول المعنية ليحقق توزيعا عادلا للموارد المائية بين الدول، ولتقوم بينها إدارات مشتركة.

– ينبغى أن يوثق التوزيع العادل للموارد المائية، والهيكل الإدارى المشترك بينها فى شكل اتفاق ملزم للأطراف المنتفعة بالمياه

– وينبغى الاتفاق على آلية دولية لحسم النزاعات.

- ضرورة زيادة الاستثمارات فى الخدمات المائية. هذه الاستثمارات تبلغ الآن ما بين ٧٠ و٨٠ مليار دولار سنويا (باستثناء ما تصرفه الصناعات). لكى تتحقق «***أهداف الرؤية المستنيرة لمياه العالم***» ينبغى أن يرتفع الاستثمار فى الخدمات المائية ليبلغ ١٨٠ مليار دولار سنويا.

هذه البرامج سوف تحقق «***الرؤية المستنيرة للمياه***» فى عام ٢٠٢٥م، وهدف هذه الرؤية هو:

(أ) تمكين البشرية ومجتمعاتها المختلفة من الحصول على حاجتهم للمياه، وتمكينهم من تنظيم أنفسهم لتحقيق ذلك.

(ب) إنتاج كمية أكبر من الغذاء مقابل المتر المكعب الواحد من المياه. وتوفير إنتاج غذائى يحقق الأمن الغذائى للبشرية.

(جـ) إدارة الموارد المائية العذبة بدرجة عالية من الكفاءة بحيث تتوافر كميات المياه المطلوبة، ويحافظ على جودة المياه، ويحافظ على البيئة الطبيعية.

لخص مجلس المياه العالمى الرؤية الجديدة التى يريد أن تتبناها الإنسانية فى العبارة الآتية.

لقد بددت الإنسانية مواردها المائية عن طريق الركون لمؤسسات معيبة، وإدارات سيئة، وإمكانات موزعة توزيعا رديئا، ونقص فى استخدام أسلوب الحوافز. أمام الإنسانية الآن خياران:

- أن تستمر الإنسانية فى سلوكها المعهود فتواجه كارثة.

- أن تتبنى الرؤية المستنيرة وتحولها من التنظير للتطبيق تحت شعار: الماء الشغل الشاغل للجميع.

قوانين المياه

ومثلما تنامى الوعى العالمى بمشكلة المياه حتى صار شاغلا على نطاق واسع، فإن الأسرة الدولية اهتمت بتطوير أحكام القانون الدولى المائى.

فى عام ١٩٧٧م عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر عن الموارد المائية فى مارديل بلاتا بالأرجنتين. وبعد ذلك طلبت الأمم المتحدة من جمعية القانون الدولى، ومن مجمع القانون الدولى العمل على تقنين الأحكام العادلة للمجارى المائية. هذا المجهود استمر عشرين عاما، وشاركت فيه الدول والمنظمات المتخصصة. واجهت هذا المجهود عقبات كثيرة أهمها اختلاف بين الدول ما بين:

- دول أرادت الإبقاء على الاتفاقيات والمعاهدات السابقة، مثلما ورد بذلك النص فى المادة ٦٤ من اتفاقية فيينا الموقعة عام ١٩٧٨م بشأن قانون المعاهدات السابقة وإلزاميتها. هذا المبدأ حرصت عليه دول ذات حقوق مكتسبة مثل مصر، وفرنسا، وسويسرا، مطالبة بألا تتأثر الاتفاقيات القائمة الآن بشأن المجارى المائية بالاتفاقية الدولية الجديدة المزمع إبرامها.

- ودول أخرى ترى أن الاتفاقيات القديمة مجحفة وتطالب بأحكام تهتم بعدالة التوزيع مثل إثيوبيا والبرتغال.. هذه الدول ترى أن تكون الاتفاقية الجديدة ناسخة لما قبلها ونافذة كقانون دولى ملزم.

استمرت المجهودات متصلة لمدة عشرين عاما دون أن تجمع الدول على الاتفاقية الجديدة. لذلك طرح مشروع الاتفاقية للتصويت وأجيز بأغلبية كبيرة فى ١٩٩٧/٥/٢١. نصوص الاتفاقية الجديدة حاولت إرضاء طرفى النزاع. لذلك:

(أ) نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة على الآتى: «ليس فى هذه الاتفاقية ما يؤثر فى حقوق أو التزامات دولة المجرى المائى الناشئة عن اتفاقات يكون معمولاً بها بالنسبة لهذه الدولة فى اليوم الذى تصبح فيه طرفاً فى هذه الاتفاقية.»

(ب) ونصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة على الآتى: «رغم ما نصت عليه الفقرة الأولى، يجوز للأطراف فى الاتفاقات القائمة أن تنظر عند اللزوم فى تحقيق اتساق هذه الاتفاقات مع المبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية».

نستطيع أن نقول بوضوح :

- الوعى المائى الدولى خطا خطوات واسعة، وشكّل رأيا عاما دوليا قويا.
- القانون الدولى المائى تطور بصورة غير مسبوقة وأثمر أحكاماً مفصلة.
- التعاون الفنى المتعلق بالمشروعات الهيدرومترولوجية فى كثير من أحواض الأنهار العالمية تطور تطورا مشهودا. وفى حوض النيل شهدت الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٩٨ تطورا كبيرا فى مشروعات التعاون الفنى .
- كذلك حدث تطور فى قنوات التعاون العام بين الدول على الصعيد الإقليمى. ففى عام ١٩٨٠ اتفقت الدول الإفريقية على خطة لاغوس. ومن وحى خطة لاغوس أقدمت مصر على مبادرة الأندوجو - الإخاء.
- تعددت المؤتمرات الدولية المعنية بمياه النيل . ومن أهم تلك المؤتمرات سلسلة مؤتمرات النيل عام ٢٠٠٢م، التى عقدت حتى الآن ثمانية مؤتمرات كان آخرها فى أديس أبابا بإثيوبيا فى يونيو ٢٠٠٠م. ومع أن هذا المؤتمر الأخير كان مؤتمرا علميا، فإن جلساته كانت مسرحا لهجوم إثيوبى شديد على اتفاقيات مياه النيل، لا سيما اتفاقية ١٩٠٢م واتفاقية ١٩٥٩م. وقدم السودان ورقة معتدلة نالت الاستحسان.

لقد تتبعت ما نشر عن هذه الأنشطة ووصلت لخمسة استنتاجات هى:

☐ **أولا:** لقد كان تطور التعاون الفنى فى حوض النيل جيدا، وبلغ أقصى حالاته فى مشروع «تكونيل» الذى انتهى برنامجه فى ديسمبر ١٩٩٨. هذا المشروع ضم دول حوض النيل وأسهمت فى تمويله منظمات دولية وعدد من الدول المانحة، وعدد من الصناديق المهتمة بتمويل الأبحاث والدراسات. وكان المشروع معنيا بجمع البيانات الفنية وتحليلها، ودراسة الميزان المائى، وإقامة محطات لجمع المعلومات، وللتصوير الجوى، والمسح الأرضى، وتدريب الكوادر

الفنية. لقد انضمت للمشروع تباعا جميع دول حوض النيل، ما عدا إثيوبيا ظلت على مستوى مراقب هذا المشروع ظل فى إطاره الفنى ولكنه لم يتحول للمستوى السياسى كما ينبغى. لقد حصر التعاون فى النطاق الفنى لعدم وجود اتفاق سياسى بين دول حوض النيل. هنالك لجنة فنية دائمة لمياه النيل كونتها اتفاقية ١٩٥٩م بين مصر والسودان. لكى تقوم هذه اللجنة بواجبها بالكفاءة المطلوبة كان ينبغى أن تتحول من النطاق الثنائى المصرى السودانى إلى نطاق جماعى يضم كافة دول حوض النيل. ولكن دول حوض النيل الأخرى رفضت المشاركة فى هذه اللجنة الفنية الدائمة لرفضها الإطار السياسى لها، أى اتفاقية عام ١٩٥٩م.

غياب اتفاق سياسى وضع سقفا للتعاون الفنى وحصره فى نطاق محدود.

☐ **ثانيا:** سعت مصر لإيجاد منبر عام للتعاون بين دول حوض النيل. لذلك دعت لتكوين منظمة سميت الأندوجو أى الإخاء. هذه المنظمة استقطبت دول حوض النيل وباشرت نشاطها منذ ١٩٨٤م. لكن إثيوبيا وكينيا ظلت علاقتهما بالأندوجو على مستوى المراقب.

منظمة الأندوجو هدفها التشاور والتنسيق فى القضايا الإقليمية الإفريقية، ودعم التعاون فى مجالات التنمية، وتبادل المعلومات والخبرات فى إطار مبادئ التعاون الإقليمى المنصوص عليه فى خطة لاغوس (١٩٨٠) للتنمية الإفريقية. استمرت اجتماعات الأندوجو على مستوى وزراء الخارجية لمدة سبع سنوات متتالية، وكان آخرها بالقاهرة عام ١٩٩١م.

الملاحظ أن منظمة الأندوجو لم تتخذ لنفسها هياكل ولم تكوِّن سكرتارية، وصارت أشبه بمبادرة علاقات عامة. إن الماء هو أهم عامل مشترك بين دول حوض النيل، ولا يوجد اتفاق سياسى بشأن الماء. وما لم تحل عقدة المياه لا يرجى لدول حوض النيل أن تحقق تعاونا مثمرا فى مجالات التنمية وتبادل الخبرات. «خاصة بعد توقف تجمع الأندوجو عام ١٩٩١م»(٤٠).

الاختلاف حول المياه سوف يضع سقفا مستمرا للتعاون بين دول حوض النيل فى المجالات التنموية وتنسيق السياسات.

☐ **ثالثا:** المؤتمرات الدولية التى تعقد بشأن النيل، لا سيما سلسلة مؤتمرات النيل عام ٢٠٠٢م تمثل منابر علاقات عامة مفيدة فى مجالها، وتقدم الوفود فيها أوراقا وأبحاثا جيدة وإفادات عن الخطط المائية فى الدول المختلفة. إن الاطلاع على مداولات تلك المؤتمرات يؤكد ثلاث حقائق مهمة هى:

---

(٤٠) د. عبدالملك عودة: «*السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين*»، صفحة ٥٦.

- **الأولى:** أن دول حوض النيل مستمرة فى رسم خطط وطنية لاستغلال مياه النيل دون أى اعتبار لموقف دول الحوض الأخرى – مثلا:

- خطة السودان للتنمية الزراعية استغلالا لمياه حوض النيل الأزرق فى عام ١٩٧٨م.

- الخطة الإثيوبية التى وضعت بمساعدة من المعونة الأمريكية لأغراض الرى الزراعى والإنتاج الكهرومائى ١٩٦٤م.

- خطة المياه المصرية الشاملة لعام ١٩٨١م.

- **الثانية:** توافر معلومات فنية دقيقة فى مجالاتها ولكنها غير مرتبطة بإطار عام يربطها بأهداف مشتركة.

- **الثالثة:** مداخلات وفود البلدان المختلفة تعبر عن رؤى ومواقف خاصة بأوطانها ومتناقضة فيما بينها.

☐ **رابعا:** علاقات دول حوض النيل فى حالة توجس وشك متبادل. والوعى بالمسألة المائية على نطاق حوض النيل دون مستوى الوعى الدولى بالمسألة. كما أن الوضع القانونى فى حوض النيل دون مستوى التقنين الدولى لأحكام المياه.

☐ **خامسا:** هنالك أسباب واضحة لهذا الموقف القلق أهمها:

- غياب الإرادة السياسية لإبرام اتفاق شامل.

- قلة الثقة بين دول مجرى النيل.

- قلق دولتى المجرى والمصب من الأذى المحتمل نتيجة تصرفات دول المنابع.

- افتقاد الاستقرار السياسى فى دول المنابع.

- فقر دول المنابع وحاجتها لمصادر مالية كافية وخبرة تقنية(٤١).

هذه الحقائق الخمس تزيدنى قلقا كلما تأملت مسألة المياه فى حوض النيل .. قلقا تؤججه اختلافات وجهات نظر دول حوض النيل بين دول المنابع ودولتى المجرى والمصب، لا سيما بين أهم دولة من دول المنابع – إثيوبيا، وأهم دولة من دول المجرى – مصر. الفجوة الواسعة بين أكبر منتج للمياه، وأكبر مستهلك للمياه.

---

(٤١) ايميرو تامارات: بحث بعنوان «قيود وفرص للتعاون على نطاق حوض النيل الشامل» فى. «*المياه فى الشرق الأوسط*» ـ منشورات وزارة الثقافة السورية ـ دمشق ١٩٩٧م.

وألاحظ أن هذا الموضوع الحيوى يعامل فى كثير من الأوساط بالمحاذرة كالمحرمات حينا، ويعامل بالتكتم كالسر الحربى حينا، ويعامل بالتغافل كأن الزمن كفيل بحله حينا آخر.

هذا الغموض، والتريث، والتبديد للثقة ليس من مصلحة دول حوض النيل. المسألة واضحة وضوح الشمس، وينبغى التصدى لها بحزم وجدية وموضوعية لحسمها، وإبرام اتفاق شامل يطمئن دولتى المجرى والمصب على تأمين معقول لمكتسباتهما، ويطمئن دول المنابع على استجابة عادلة لمطالبها، ويمكن من إقامة إدارة مشتركة لموارد النيل المائية، ويمهد للتعاون لزيادتها، ويفتح باب التعاون لصيانة البيئة، ويعيد الثقة بين دول الحوض، ويستقطب عون الأسرة الدولية والمؤسسات التمويلية لتسهم فى هذه الخطة التعاونية بالمال، والخبرة، والتكنولوجيا.

فإذا امتنع هذا الاتفاق الشامل بسبب غياب الإرادة السياسية، أو بسبب هذا أو ذاك من الأطراف المعنية، أو أى أسباب أخرى، فإننا سوف نغلق باب التعاون من أجل الإدارة المشتركة لموارد النيل المائية، ومن أجل زيادتها، ومن أجل حماية البيئة الطبيعية، ونطلق عوامل التنازع حول الموارد الحالية ونفتح الباب للآتى:

- اندفاع مشروعات مائية فردية.
- اندفاع مشروعات ثنائية أو تضم أكثر من دولة ولكنها غير شاملة. وهذا من شأنه أن يخلق واقعا تنازعيا يضر كل أطراف النزاع فيه. هذا الاحتمال القاتم يخيم على حوض النيل وعلى أحواض أنهار دولية أخرى مجاورة قابلة للالتهاب هى: حوض دجلة والفرات، حوض الأردن، وحوض السنغال.

الموقف فى حوض النيل – حتى الآن – أفضل منه فى الأحواض الأخرى:

(أ) فى حوض دجلة والفرات نشأ موقف خطير يضع أمر مياه النهرين الدوليين كله بيد دولة المنبع، ويسقط حقوق الدول الأخرى. قال سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا فى ٢٥ يوليو ١٩٩٢م عند افتتاحه مشروع جنوب شرق الأناضول: «لا تستطيع سوريا أو العراق أن تطالبا بنصيب فى أنهار تركيا. مثلما لا تستطيع أنقرة أن تطالب بنصيب فى نفطهما. إن هذه مسألة سيادة. وإن لنا كل الحق فى فعل ما نريد. فموارد المياه تركية. وموارد النفط ملكهم. لا نطالب باقتسام موارد نفطهم. ولا يستطيعون أن يطالبوا باقتسام مواردنا من المياه».

(ب) وفى حوض السنغال بلغ التوتر بين السنغال وموريتانيا حول مياه نهر السنغال درجة المواجهة العسكرية.

(جـ) وفى حوض الأردن توتر عربى إسرائيلى مستمر بلغ أحيانا درجة الصدام العسكرى عندما أقدمت إسرائيل فى عام ١٩٦٥م على اتخاذ إجراءات عسكرية لمنع تحويل نهر الأردن.

هذه الحقائق تفسر الربط المتواتر فى السياسة الدولية المعاصرة بين المياه والحرب. هذا الربط وثقته تصريحات كثير من المسئولين مثل تصريح الرئيس أنور السادات : «إن مصر ستخوض الحرب إذا أقامت إثيوبيا سدا على بحيرة تانا». وقول المشير أبو غزالة : «إن أى مساس بجريان النيل معناه الحرب». وقول عبد العظيم أبو العطا – وزير الرى المصرى السابق: «مصر لن تسمح أبدا باستغلال إثيوبيا لمياه النيل».

وفى المقابل صدرت تصريحات إثيوبية تؤكد إصرار إثيوبيا على استغلال مياه النيل للرى الزراعى، وللإنتاج الكهرومائى. قال ممثل إثيوبيا الرسمى فى مؤتمر النيل السابع لعام ٢٠٠٢م: «إثيوبيا لديها ١٢ حوض نهر يتدفق منها سنويا ١٢٢,٨ مليار متر مكعب، ولديها ٣,٥ هكتار أرض صالحة للزراعة المروية. ويقع ٢,٣ مليون هكتار منها فى حوض النيل. والمزروع من هذه الأرض الآن ٣٪، أما فى حوض النيل فالنسبة ضئيلة جدا، ٠,٢٪ فقط. إثيوبيا واجهت مجاعات متكررة. لذلك صار تطوير الزراعة المروية هدفا قوميا لتحقيق الأمن الغذائى فى إثيوبيا. وتريد إثيوبيا أن تنتج الكهرباء من اندفاع الماء.

ويقدر ما يمكن إنتاجه من الكهرباء ١٦٢×$١٠^{٣}$ كيلو واط/ ساعة فى السنة. المستغل منها الآن ٢٪ فقط.

إن الممارسة الحالية فى حوض النيل غير متوازنة. ولا يمكن أن تستمر. إن الاتفاقات السائدة حالياً يجب أن تحل محلها اتفاقية جديدة تقوم على الاستغلال العادل لمياه النيل.

لقد كررت الحكومة الإثيوبية القول إن إثيوبيا تسهم بنصيب معتبر فى مياه النيل . وترى أن النيل ليس ملكاً لدولة أو اثنتين من دول حوضه، إنه ملك لكل دول الحوض. وينبغى أن تكون إدارة موارد النيل لمصلحة كافة دول الحوض[٤٢].

دول منابع النيل الأخرى ترى التحلل من الاتفاقيات السابقة الخاصة بمياه النيل. وهو مضمون «مبدأ نيريرى» الذى أجمعوا عليه. قال د. محمود سمير أحمد: يعتمد «مبدأ نيريرى» على نظريتين قانونيتين هما:

---

(٤٢) وقائع المؤتمر السابع للنيل عام ٢٠٠٢م ـ القاهرة، مارس ١٩٩٩.

● الإكراه الاستعمارى الذى فرض تلك الاتفاقيات فى غيبة الشعوب المعنية.

● تغير الظروف والاحتياجات بما يسمح بالتحلل من المعاهدات القديمة.(٤٣)

إن التناول الصدامى للعلاقات بين دول حوض النيل، حتى إذا لم يؤد لمواجهة عسكرية شاملة، يمكن أن يفتح باب تبادل الأذى العسكرى على النحو التالى:

(أ) تخريب المنشآت المائية مثل السدود، وأنفاق التحويل، وخطوط الأنابيب، والخزانات وغيرها. لقد أوضحت العمليات ضد العراق كيف أن هذه المنشآت معرضة للخطر بالهجوم الجوى.

(ب) استخدام الحركات المناوئة للسلطة المركزية فى هذا البلد أو ذاك للتأثير على موقفه.

(جـ) الدولة الأقوى تستطيع أن تمنع الدولة أو الدول الأضعف من التجاوز. لكن لا تستطيع الدولة الأقوى فرض التعاون. والتعاون شرط مطلوب توافره لحسن إدارة الموارد المائية، ولصيانة البيئة، ولزيادة تدفق المياه.

إن مفردات الخطاب فى أوساط مهمة فى مصر وإثيوبيا صارت نارية وقابلة للالتهاب. ففى ٧ يونيو ٢٠٠٠ نشر مقال فى صحيفة «الربورتر» الإثيوبية – وهى من أهم صحف البلاد – بقلم محمد يونس جاء فيه ما يلى: «لأسباب عديدة ترى مصر أن إثيوبيا هى عدوها فى المستقبل، فإن أسبابا موضوعية تلزم إثيوبيا باستغلال مياه النيل. ولكن مصر مصممة على منع ذلك. إن لمصر أجندة استراتيجية خاطئة. مصر تريد إضعاف إثيوبيا، وترى أن تطلع إثيوبيا لاستغلال مياه النيل خطر على أمنها القومى لذلك سوف تبذل مصر ما استطاعت لزعزعة إثيوبيا. لقد وقفت مصر فى الحرب الأخيرة مع إرتريا لكى تستنزف إثيوبيا. وفى الصومال تدعم مصر حسين عيديد لنفس الهدف. إن على إثيوبيا أن تواجه هذه السياسة المصرية المدمرة. وعلينا أن نحشد تضامنا إفريقيا ضد مصر خاصة فى حوض النيل، حيث تتطابق مصالحنا مع دول الحوض الأخرى وتتعارض مع مصالح مصر.»

هذا الاتجاه ليس معزولا. بل توجد له أصداء فى بلدان منابع النيل الأخرى بدرجة أخف. ففى اجتماع لجنة «تكونيل» فى كمبالا فى عام ١٩٩٦ قال ممثل الوفد اليوغندى: «مصر والسودان يستهلكان من مياه النيل أكثر من حاجتهما. ويتمسكان فى سبيل ذلك باتفاقيات بالية. يجب أن نطالب مصر والسودان بدفع تعويضات مالية ليوغندا مقابل قيامها بوظيفة المخزن الطبيعى لمياه النيل. إن يوغندا ترى ضرورة أن يطبق مبدأ تقاسم مياه النيل ودفع تعويضات ليوغندا كخزان طبيعى للمياه.»(٤٤)

---

(٤٣) *«معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط»*. - القاهرة، ١٩٩١م، ص ٣٠.

(٤٤) د. عبدالملك عودة: *«السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين»*، ص ٦٠.

إن لهذه المشاعر والآراء المشحونة أصداء فى بقية القارة الإفريقية. إنها توجهات من شأنها أن تخلق استقطابا مضرا بالعلاقات العربية الإفريقية بصفة عامة. إنها اتجاهات من شأنها أن تصب فى خانة صدام الحضارات. حقيقة وجود دولة مهيمنة عسكريا فى حوض من أحواض الأنهار العالمية يمكن أن تحول دون اندلاع حرب حاسمة. ولكن امتناع اندلاع حرب لا يمنع:

- نشوء حالة حرب باردة تدمر العلاقات الودية بين الدول المعنية، وتفتح الباب لتحالفات مثل التحالف التركى الإسرائيلى واحتمال امتداده لحوض النيل.

- تخريب المنشآت المائية أو تلويث المياه بإضافة الملوثات عند المنابع أو نقاط العبور، وخاصة التلويث الذرى والكيميائى.

- دخول الحركات الإثنية والانفصالية طرفا فى النزاعات. وهنا أذكر حقيقة تاريخية لها مغزاها. قال لى وزير خارجية إثيوبيا فى عهد منقستو فى عام ١٩٨٦م: «إذا لم يكن قرنق موجودا لكان علينا أن نخترعه!! عن طريق دعمنا قرنق نفرض عليكم أن تعاونوننا فى مشكلة الشمال (إرتريا) لنعاونكم فى مشكلة الجنوب. ولكن الأهم من ذلك أنتم ومصر اتفقتم اتفاقا ثنائيا لتقسيم مياه النيل (اتفاقية ١٩٥٩) ورتبتم على ذلك مشروعات مثل مشروع جنقلى. نحن ضد الاتفاقية وضد المشروع». ألا تلاحظ أن أول ما استهدفت حركة قرنق بعملياتها مشروع جنقلى؟(٤٥)

هذا معناه دفع حوض النيل إلى حرب باردة تزيد من اضطرابه وتحول دون التعاون المأمول فيه الوضع فى حوض النيل ينذر بالويل والثبور وعظائم الأمور. وإذا تركت عوامل النزاع والاستقطاب للاندفاع نحو غاياتها المنطقية فإنها سوف تجعل حوض النيل كما هو حال القرن الإفريقى، ومنطقة البحيرات العظمى، حوض حديد ونار ومقبرة لآمال الشعوب وتطلعاتها فى الرخاء والاستقرار.

حوض النيل هو واحد من عشرات الأحواض لأنهار إفريقية دولية وتدخل فى لب مسألة الموارد المائية الدولية المشتركة.

---

(٤٥) هنالك أسباب جنوبية ضد مشروع جنقلى، ورد بيانها فى محاضرة جورج تومبى لاكو بعنوان: «مشروع جنقلى كعامل اقتصادى اجتماعى فى الحرب الأهلية فى السودان» ألقيت المحاضرة ضمن دراسة نظمتها منظمة بحوث العلوم الاجتماعية فى شرق إفريقيا، والمعهد الاسكندنافى للدراسات الإفريقية فى ابسالا فى ١٩٩٢ عنوانها «أحواض الأنهار الإفريقية وأزمة الجفاف» طبع وقائع الدراسة مركز البحوث العربية عام ١٩٩٤م انتقد المحاضر مشروع قناة جنقلى من النواحى المختلفة وانتهى إلى القول: «إن مشروع جنقلى ليس ابن عقل السودان الجنوبى، ومن ثم فإن نقمتهم عليه أو احتمال التعبير عن معارضته بالسلاح ينبغى ألا يثير الدهشة»، ص ٩٠.

ومسألة الموارد المائية شغلت الأسرة الدولية، فتناولتها مؤتمرات دولية خرجت بأفكار جديدة بشأن الإدارة السليمة للموارد المائية المشتركة. المؤتمر الدولى للمياه والبيئة الذى عقد فى مدينة دبلن فى يناير ١٩٩٢. ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى عقد فى مدينة ريو دى جانيرو فى يونيو ١٩٩٢وغيرهما. هذه المؤتمرات أعلنت المبادئ الآتية:

(أ) ينبغى التركيز على تكوين إدارات مشتركة للقطاعات المعنية بالمياه فى كل قطر.

(ب) برامج استخدام الأراضى جزءا لا يتجزأ من إدارة الموارد المائية.

(جـ) أحواض الأنهار يجب أن تعامل كوحدات مائية وتخضع لإدارة مشتركة.

(د) المياه سلعة اقتصادية نادرة وينبغى أن تسعر للاستخدامات المختلفة.

(هـ) المستهلكون للمياه ينبغى أن يشاركوا فى إدارة الموارد المائية.

(و) إدارة الموارد المائية ينبغى أن تراعى ضرورة تحسين البيئة الطبيعية.

(ز) ينبغى أن تراعى احتياجات المرأة وتشارك فى إدارة الموارد المائية.

(ح) المطلوب الاتفاق على آليات لتجنب الخلافات وحسمها إذا وقعت.(٤٦)

هذه المبادئ صارت أساسا لسياسات البنك الدولى، واعتمد البنك عليها فى توصياته للدول. والبنك الدولى مع ذلك يراعى خصوصيات الأحواض المختلفة على أن يكون الهدف فى كل الحالات هو :

- على الصعيد الوطنى ينبغى بناء القدرات اللازمة لإدارة الموارد المائية إدارة متكاملة. واقتناع القيادات الوطنية عبر حوارات مثمرة بهذا الإجراء.
- على الصعيد الإقليمى ينبغى تحقيق درجة عالية من التعاون والتفاهم لإبرام اتفاق على إقامة إدارة مشتركة للموارد المائية.

هذه المبادئ كونت رأيا عاما أطلق مبادرات عديدة. مثل بروتوكول أنظمة المجارى المائية المشتركة الذى اتفقت عليه دول الجنوب الإفريقى فى عام ١٩٩٥. هذا البروتوكول وضع أسسا للتعاون فى أحواض ثلاثة أنهار هى: الزامبيسى، وأورانج، ولمبوبو. خلاصة البروتوكول:

- ■ اتفق على إنشاء عدة مشروعات لتوليد الطاقة.

---

(٤٦) «المجارى المائية الدولية» ـ مداولات ندوة نظمها البنك الدولى ـ تحرير سليمان محمد احمد سلمان ولورانس بواسون دى شازورن، ١٩٩٨، ـ ص ١٢٣

■ إقامة مشروع سادك هيكوس SADC-HYCOS الذى يستخدم شبكات القياس من بعد، وشبكة جمع بيانات عبر الأقمار الصناعية، وتوزيع البيانات على محطات استقبال ذات أهمية على الصعيدين الوطنى والإقليمى.

■ قيام إدارات مشتركة فى أحواض الأنهار للموارد المائية.

هل يمكن تطبيق هذا النهج التعاونى على حوض النيل؟

«حوض نهر النيل من أكثر أحواض الأنهار تعقيدا»..

☐ **أولا:** لأن استخدام مياه النيل فى الماضى انحصر فى دولتى المجرى (السودان)، والمصب (مصر)، مما خلق انطباعا لديهما أن أمر مياه النيل لا يعنى دول المنابع؛ لأنها فى ماضيها لم تكن محتاجة لمياه النيل .. فلماذا هذا الاهتمام الجديد؟

☐ **ثانيا:** فى حوض النيل نجد أن الدول الأكثر إسهاما فى مياه النيل هى الأقل استخداما للمياه. والأكثر استخداما للمياه هى الأقل إسهاما فيها!!

☐ **ثالثا:** لأن منابع النيل فى إفريقيا جنوب الصحراء، بينما مصبه فى إفريقيا شمال الصحراء، وبين شقى إفريقيا اختلاف ثقافى كبير.

☐ **رابعا:** الفوارق الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية بين شقى إفريقيا واسعة.

هذه العوامل تزيد من القابلية للتوتر فى حوض النيل، ولكن إذا توافر الوعى والإقدام السياسى فإن هذه المخاطر يمكن تحويلها لفرص للتعاون.

الهدف العقلانى، والسياسى، والإنسانى، الذى ينبغى التركيز عليه دون سواه هو التحول من التوتر والتربص وما يرتبط بهما من مخاطر إلى التعاون.

مبادرة حوض النيـــل

إن دول حوض النيل مستشعرة أهمية هذا التحول لذلك اتفقت جميعها على المبادرة الآتية **«مبادرة حوض النيل»** وخلاصتها:

النيل ثروة طبيعية نفيسة

نهر النيل من أعظم ثروات إفريقيا الطبيعية. إنه أطول أنهار العالم، وينساب بجلال من منابعه فى شرق ووسط إفريقيا قاطعا جزءا كبيرا من القارة الإفريقية ليصب شمالا فى البحر المتوسط.

١- **شراكة جديدة من أجل النهضة:** لقد انطلقت مبادرة حوض النيل من دار السلام فى فبراير ١٩٩٩م مواصلة للمجهودات التعاونية التى سبقتها. إن مبادرة حوض النيل شراكة إقليمية تضامنت بموجبها دول حوض النيل لكى تحقق التنمية المستدامة لموارد النيل وإداراتها المشتركة. إنها المرة الأولى فى التاريخ التى أجمعت فيها دول حوض النيل على هذا العمل المشترك. لقد اتفقت الدول على أن تتعاون بصورة انتقالية عبر هذه المبادرة إلى حين إبرام اتفاق قانونى دائم. الدول الأعضاء فى هذه المبادرة هى: بوروندى، جمهورية الكنغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، كينيا، رواندا، السودان، تنزانيا، ويوغندا. هذه المبادرة سوف تخلف لجنة التعاون من أجل التنمية والبيئة لحوض النيل المسماة «تكونيل».

٢- **مبادرة حوض النيل :** تسعى لاستغلال إمكانات النيل الهائلة لمنفعة شعوب الحوض الآن وفى المستقبل للأجيال القادمة إن التنمية الاقتصادية، والكثافة السكانية، وما يسببانه من ارتفاع للطلب على المياه يشكل تحديا كبيرا للمبادرة. وكل المؤشرات تدل على أن حلولا تعود بالنفع على الجميع متوافرة.

٣- **الرؤية المشتركة :** لقد أجمعت دول حوض النيل على رؤية مشتركة: «أن تحقق تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة عن طريق الاستغلال العادل للموارد المائية فى حوض النيل» .. هكذا تضع الرؤية المشتركة التنمية الاقتصادية هدفا مركزيا.

٤- **العمل الميدانى:** الرؤية المشتركة سوف تتحقق عن طريق العمل الميدانى. إن العمل مطلوب فى كل أنحاء الحوض لخلق مناخ صالح للاستثمار، كما هو مطلوب فى نطاق الدول حيث يمكن للمشروعات الاستثمارية المشتركة أن تحقق فوائد ملموسة.

٥- **النهج التشاركى:** إن مبادرة حوض النيل تتبنى نهجا تشاركيا من القاعدة للقمة، وتشجع المشاركة فى اتخاذ القرارات من أدنى المستويات الممكنة. إن العمل التشاركى الميدانى سوف ينطلق من القواعد المحلية، والقطرية، ويتدرج صعودا حتى إطار حوض النيل الواسع.

٦- **المشروعات الاستثمارية:** إن المشروعات الاستثمارية المزمعة تشمل: تنمية الإنتاج الكهرومائى، وربط الشبكات القومية، ومشروعات الرى والصرف، وإدارة البيئة الطبيعية، وانسياب النهر، ومشروعات احتواء آثار الجفاف والفيضانات، ورفع كفاءة استخدام المياه.

٧- **الهيكل الإدارى:** على قمة مبادرة حوض النيل مجلس وزراء هو أعلى جهاز لاتخاذ القرارات. هذا المجلس مكون من وزراء الرى فى دول حوض النيل، وستكون رئاسته بالتناوب السنوى. رئاسته الحالية للسودان الذى استضاف آخر اجتماع لمجلس الوزراء فى أغسطس ٢٠٠٠م بالخرطوم.

٨- **لجنة النيل الفنية:** تساعد مجلس الوزراء، لجنة النيل الفنية الاستشارية المكونة من موظفين مؤهلين من دول حوض النيل. تتكون هذه اللجنة من عضو من كل دولة ومناوب له.

٩- **سكرتارية المبادرة:** كونت مبادرة حوض النيل سكرتارية مركزها فى عنتيبى بيوغندا. بدأ عمل السكرتارية فى يونيو ١٩٩٩م وافتتح رسميا فى سبتمبر ١٩٩٩م.

١٠- **تمويل تنمية النيل:** التنمية المشتركة لمياه النيل سوف تتطلب موارد مالية ضخمة. لذلك توجه دول حوض النيل النداء للمجتمع الدولى للمساعدة التمويلية عن طريق الجماعة الدولية للتعاون من أجل النيل (ICCON). إن هذه الجماعة – الكونسورتيوم – تهدف لتوفير تمويل دولى لتنمية الموارد المائية، وإدارتها، والمشروعات ذات الصلة فى حوض النيل.

معاهدة شاملة لمياه النيل

مبادرة حوض النيل خطوة فى الاتجاه الصحيح، ولكنها لن تستطيع تحقيق الآمال المنوطة بها إلا إذا صارت آلية تتفاوض عبرها دول حوض النيل من أجل الاتفاق على معاهدة شاملة لمياه النيل.. معاهدة تقوم على واحد وعشرين بندا هى:

١- النيل وحدة مائية، وتلتزم دول الحوض بالامتناع عن القيام بأى أعمال منفردة فيه تلحق ضررا بالدول الأخرى.

٢- السيادة على النيل مشتركة بين كل الدول المتشاطئة عليه.

٣- تتجنب دول الحوض الابتزاز، والتهديد، والتلويح باستخدام القوة وتحرص على حسم الخلافات بالوسائل السلمية.

٤- استغلال مياه النيل يخضع لاتفاق شامل وملزم تبرمه وتلتزم به دول الحوض.

٥- تلتزم دول حوض النيل بترشيد الطلب على المياه، وبالعمل لزيادة العرض من مياه النيل، وبإصلاح البيئة الطبيعية فى حوض النيل، وبحماية النيل من التلوث، وتلتزم بالتعاون بينها لتحقيق هذه الأهداف.

٦- لأسباب تاريخية تتعلق بالضرورة، والكثافة السكانية، وغياب البديل المائى، سبقت مصر ثم السودان إلى استغلال مياه النيل فصارت لهما حقوق مكتسبة.

٧- لأسباب جغرافية (كثرة الأمطار) وأسباب طبغرافية (المرتفعات)، لم تنل دول أعالى النيل حصة من مياه النيل فى الماضى. لكن الضرورة التنموية، والزيادات السكانية، والإمكانات التقنية،

أتاحت لدول منابع النيل فرصا لاستخدام مياه النيل للرى والإنتاج الكهرومائى، فصارت تطالب بحقها فيها. وتعتبر المياه التى تستغلها دول منابع النيل الآن حقا مكتسبا. وتعتبر الحصص التى تطالب بها حقا مطلوبا. الحقوق المطلوبة تقوم على مستجدات. أما الحقوق المكتسبة فتقوم على موروثات. الماء ليس كالبترول – كما قيل – فالبترول ثروة طبيعية كامنة فى جوف الأرض إلى أن يتم استخراجها. أما المياه فهى جارية من آلاف السنين، ومن ثم ترتبت على ذلك حقوق مكتسبة.

٨- تعترف كافة دول حوض النيل اعترافا متبادلا بالحقوق المكتسبة والحقوق المطلوبة.

٩- بناء على الكثافة السكانية، والحاجة للمياه، وقلة البدائل لمياه النيل، يتفق على تحصيص مياه النيل على النحو التالى:

(أ) إعطاء مصر – دولة المصب – والسودان – دولة المجرى – معا ٨٠٪، تقسم بينهما وفق اتفاقية ١٩٥٩م على أساس ٣ :١ فى الحصة المشتركة، وعلى أساس اقتسام النقص والزيادة بالتساوى .

(ب) يكون لدول المنابع نصيب محدد من المياه النابعة فى أراضيها ٢٠٪

١٠- الأنصبة المتفق عليها تخص دفق المياه الحالى. والمياه المترتبة على زيادة دفق مياه النيل توزع على أساس الثلث للدولة المعنية، والثلث لمصر، والثلث للسودان. كذلك يوزع أى نقص فى دفق المياه على أساس الثلث على مصر والسودان والدولة المعنية.

١١- يوضع برنامج محدد متفق عليه بين كافة دول حوض النيل للمشاريع المشتركة لزيادة دفق مياه النيل: قناة مشار – بحيرة فكتوريا – بحيرة تانا – قناة جنقلى . وهلم جرا.

١٢- تدرس آثار هذه المشروعات على السكان المقيمين فى مناطقها وعلى البيئة لاحتواء أية أضرار ناتجة عن المشروعات وكفالة مصالح السكان وسلامة البيئة الطبيعية.

١٣- يجوز لأية دولة من دول حوض النيل أن تزارع أية دولة أخرى من دول الحوض، على أساس مزارعة شراكة بين المياه، والأرض، والمال.

١٤- يجوز لأية دولة من دول حوض النيل أن تبيع نصيبها من المياه أو جزءا منه لدولة أخرى من دول الحوض.

١٥- تقيم دول حوض النيل هيئة مشتركة كإدارة موحدة لموارد مياه النيل.

١٦- هيئة مياه النيل المشتركة تكون لها سلطة وزارية عليا، وسكرتارية، وأجهزة فنية لتبادل المعلومات، ولتوجيه الأبحاث العلمية، ولتحقيق التعاون الفنى، وإقامة آلية لمتابعة وتنفيذ التوصيات والمتابعة اللصيقة للأمور الفنية والمتخصصة المتعلقة بمياه النيل.

١٧- إنشاء مؤسسات لاستغلال الموارد البديلة مثل المياه الجوفية، وإعادة استعمال المياه العادمة (مياه الصرف) فى كافة دول الحوض. وتتولى هذا الأمر مؤسسات مشتركة قائمة بذاتها، وتتحمل دول المصب نصيباً من التمويل

١٨- تطوير النظام المؤسسى للتعاون بين دول حوض النيل بإنشاء نظام تمويلى يبين كيفية التمويل والتزامات الدول الأعضاء، بما يقوى الاعتماد على الذات، ويضمن المساعدات المشتركة لكل حسب حاجته وقدرته، فى تكامل مع المعونات الخارجية وموارد التعاون الدولى لدول الحوض.

١٩- الاهتمام بالمشاركة الشعبية والجهد الطوعى غير الحكومى. وإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى، وذلك بتوسيع قاعدة المشاركة بشأن قضايا تنمية الحوض والانتفاع الأمثل بالموارد المائية فى تنمية المشاريع الاستثمارية والخدمية.

٢٠- إنشاء مركز تدريب ودراسات لحوض النيل.

٢١- إنشاء بنك معلومات يعنى بكافة الإحصاءات والبيانات المتعلقة بمياه النيل.

.. هذه المبادئ تعلنها دول حوض النيل وتتخذها أساسا لمعاهدة شاملة وملزمة. وهذه المعاهدة من شأنها أن تنقل حوض النيل من التوتر العدائى إلى التعاون الاستراتيجى الذى من شأنه أن يفتح الباب واسعا للآتى:

☐ **أولا:** يخلق مناخا فكريا وسياسيا وفنيا يسمح بقيام تكتل اقتصادى إقليمى يضم دول حوض النيل، ويحقق أهداف الأندوجو ويتجاوزها إلى إيجاد قوة إقليمية متعاونة وقادرة على حماية مصالح أعضائها فى مناخ العولمة.

☐ **ثانيا:** يحقق تواصلا إيجابيا بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء، ويمهد لترابط عربى/ إفريقى يعود بالفائدة على الشعوب العربية والإفريقية.

☐ **ثالثا:** يسمح بتعاون أمنى يحشد طاقات دول وشعوب الإقليم فى اتجاه القضاء على الحروب الأهلية وتحقيق الاستقرار.

☐ **رابعا:** يصون حوض النيل من آثار التوتر والنزاع والصدام الذى أحاط بأحواض مجاورة فى إفريقيا وفى آسيا.

☐ **خامسا:** يفتح بابا واسعا للدول الغنية والمؤسسات الدولية المتخصصة لتسهم إسهاما قويا فى دعم مشروعات تنمية موارد النيل المائية بالإمكانات المالية، والفنية، والبشرية.

إن الوقت يمضى مندفعا، وعوامل كثيرة تؤجج نيران الاختلاف وتوشك أن تجعل الاحتمالات العدائية حقيقة تجسد وعيد النيل

وفى الوقت نفسه إن وعيا قويا وطنيا، وإقليميا، ودوليا يحيط بحوض النيل ليحقق النيل الواعد هدية لشعوب الحوض فى مطلع القرن الميلادى الجديد.

الملاحق

ملحق رقم (١)

نص الاتفاق
بين الجمهورية العربية المتحدة وبين جمهورية السودان
للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل
(١٩٥٩)

نظرا لأن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن..

ونظرا لأن هذه الأعمال تحتاج فى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة.

ونظرا إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل، ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر، فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتى:

☐ أولا ـ الحقوق المكتسبة الحاضرة:

١- يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده المنوه عنها فى هذا الاتفاق. ومقدار هذا الحق ٤٨ مليارا من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا.

٢- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها . ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا .

□ ثانيا - مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين:

١- لضبط مياه النهر والتحكم فى منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالى عند أسوان، كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل.

٢- ولتمكين السودان من استغلال نصيبه، توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

٣- يحسب صافى الفائدة من السد العالى على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ مليارا سنويا من الأمتار المكعبة. ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين، وهى المشار إليها فى البند (أولا) مقدرة عند أسوان، كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر فى السد العالى، فينتج من ذلك صافى الفائدة التى توزع بين الجمهوريتين .

٤- يوزع صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١٤ ½ للسودان إلى ٧ ½ للجمهورية العربية المتحدة، متى ظل متوسط الإيراد فى المستقبل فى حدود متوسط الإيراد المنوه عنه فى البند السابق. وهذا يعنى أن متوسط الإيراد إذا ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ٨٤ مليارا، وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات، فإن صافى فائدة السد العالى يصبح فى هذه الحالة ٢٢ مليارا، ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤ ½ مليار ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧ ½ مليار. وبضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب فإن نصيبهما من صافى إيراد النيل بعد تشغيل السد العالى الكامل يصبح ١٨ ½ مليار لجمهورية السودان و٥٥ ½ مليار للجمهورية العربية المتحدة. فإذا زاد المتوسط، فإن الزيادة فى صافى الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين.

٥- لما كان صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى الفقرة (٣) يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى، مستبعدا من هذه الكمية الحقوق المكتسبة

للبلدين وفواقد التخزين المستمر فى السد العالى، فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالى الكامل.

٦- توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات المصرية تعويضا شاملا عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق.

٧- تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين، بحيث يتم نزوحهم عنها نهائيا قبل يولية سنة ١٩٦٣م.

٨- من المسلم به أن تشغيل السد العالى الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين فى جبل الأولياء. ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء فى الوقت المناسب.

□ ثالثا - مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل:

نظرا لأنه تضيع الآن كميات من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط، من المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين، فإن الجمهوريتين توافقان على ما يأتى:

١- تتولى جمهورية السودان - بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة - إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه، ونهر السوباط وفروعه، وحوض النيل الأبيض. ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة، ويسهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا.

وتتولى جمهورية السودان الإنفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها، وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها فى التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات.

٢- إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة، بناء على تقدم برامج التوسع الزراعى الموضوعة،إلى البدء فى أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقة بعد

إقراره من الحكومتين، فى وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك، فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع، وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار تتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبه فى المياه التى يدبرها المشروع فى التواريخ التى يحددها لهذا الانتفاع، ويكون هذا البرنامج ملزما للطرفين. وعند انتهاء السنتين، فإن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ فى التنفيذ بتكاليف من عندها. وعندما تهيأ جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقا للبرنامج المتفق عليه، فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع، على ألا تتجاوز حصة أى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع..

□ رابعا - التعاون الفنى بين الجمهوريتين:

١- لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين، وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده، وكذلك لاستمرار الأرصاد المائية على النهر فى أحباسه العليا، توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة، بعدد متساو من كل منهما يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق، ويكون اختصاصها:

(أ) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد النيل، والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لإقرارها.

(ب) الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان.

(جـ) تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان، كما تضع نظم التشغيل للأعمال التى تقام خارج حدود السودان للاتفاق مع المختصين فى البلاد التى تقام فيها هذه المشروعات.

(د) تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها فى الفقرة «جـ» بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل من موظفى الجمهوريتين، فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان، وكذلك خزان السد العالى وخزان أسوان، وطبقا لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الأخرى عن مشروعات أعالى النيل المقامة داخل حدودها.

(هـ) لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة الإيراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالى لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة فى أى سنة من السنين، فإنه يكون من عمل الهيئة أن تضع نظاما لما ينبغى أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة فى السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضررا على أى منهما، وتتقدم بتوصياتها فى هذا الشأن لتقرها الحكومتان.

٢- لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين فى البند السابق، ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته فى كامل أحباسه العليا، ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفنى للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة فى السودان وفى الجمهورية العربية المتحدة وفى يوغندا.

٣- تصدر الحكومتان قرارا مشتركا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين. وللهيئة أن تجتمع فى القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل. وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية والإدارية والمالية.

□ خامسا - أحكام عامة:

١- عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين، فإن حكومتى جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة يتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها. ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها.

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين، فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالاتصال بالمختصين فى حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الأعمال. وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختلفة يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية.

٢- نظرا إلى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب فى مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سويا مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها، وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر، فإن هذا القدر محسوبا عند أسوان يخصم مناصفة بينهما.

وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها فى هذا الاتفاق مع المختصين فى البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها.

□ **سادسا – فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالى الكامل:**

نظرا لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبيهما المحدد لهما فى صافى فائدة السد العالى لن يبدأ قبل بناء السد العالى الكامل والاستفادة منه، فإن الطرفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعى فى فترة الانتقال من الآن إلى قيام السد العالى الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة.

□ **سابعا** – يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين، على أن يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسى.

□ **ثامنا** – يعتبر الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ (أ) و(ب) المرفقان بهذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه.(*)

حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩هـ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩م.

عن الجمهورية العربية المتحدة	عن جمهورية السودان
(إمضاء)	(إمضاء)
زكريا محى الدين	**اللواء طلعت فريد**

(*) للحصول على نصوص الملاحق، وعلى النص الإنجليزى الرجاء الرجوع إلى: «اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وبين جمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل» ـ أصدرته الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ـ منشورات مصلحة المساحة ـ الجيزة أورمان ـ ١٩٦٨م

ملحق رقم (٢)

اتفاقية بشأن قانون استخدامات المجارى المائية فى الأغراض غير الملاحية ١٩٩٧م(*)

إن الأطراف فى هذه الاتفاقية:

- إذ تعى أهمية المجارى المائية الدولية واستخداماتها فى الأغراض غير الملاحية فى مناطق كثيرة من العالم،
- وإذ تضع فى اعتبارها الفقرة ١-أ من المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، والتى تنص على أن تقوم الجمعية العامة بإجراء دراسات ووضع توصيات بغرض تشجيع التطور المتزايد للقانون الدولى وتدوينه،
- وإذ تعتبر أن التدوين الناجح والتطوير المتزايد لقواعد القانون الدولى التى تنظم استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية من شأنهما أن يساعدا فى تعزيز وتطبيق الأهداف والمبادئ الواردة فى المادتين الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة،
- وإذ تأخذ فى الاعتبار المشاكل التى أصابت كثيرا من المجارى المائية الدولية والناجمة - ضمن أسباب أخرى - عن الطلب المتزايد والتلوث،

(*) صدرت الاتفاقية بنصوص معتمدة لست لغات منها العربية، كما هو مثبت فى المادة ٣٧ من الاتفاقية، ولكن لم يتم العثور على النص العربى المعتمد، وهذا النص مترجم عن النص الانجليزى المعتمد للاتفاقية.

- وإذ تعرب عن قناعتها بأن وضع اتفاقية إطار عام من شانه أن يكفل استخدام المجارى المائية الدولية وتنميتها وحفظها وإدارتها وحمايتها، والعمل على تحقيق الانتفاع الأمثل والمستدام لها للأجيال الحاضرة واللاحقة،

- وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولى وحسن الجوار فى هذا المجال،

- وإذ تدرك الاحتياجات والوضع الخاص للبلدان النامية،

- وإذ تسترجع المبادئ والتوصيات التى أقرها مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (١٩٩٢م) والواردة فى إعلان «ريو» وأجندة القرن الحادى والعشرين،

- وإذ تسترجع أيضا الاتفاقات القائمة: الثنائية، ومتعددة الأطراف، والمتعلقة باستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية،

- وإذ تنظر باهتمام للإسهام القيم الذى تقوم به المنظمات الدولية: الحكومية منها وغير الحكومية، لتدوين القانون الدولى وتطويره باستمرار فى هذا المجال،

- وإذ تعرب عن تقديرها للأعمال التى اضطلعت بها لجنة القانون الدولى بشأن قانون استخدامات المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية،

- وإذ تضع فى اعتبارها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٢/٤٩ المؤرخ ٩ ديسمبر ١٩٩٤م،

فقد اتفقت على الآتى:

الباب الأول

المقدمة

المادة (١) : نطاق هذه الاتفاقية

١- تطبق هذه الاتفاقية على استخدامات المجارى المائية الدولية ومياهها فى الأغراض غير الملاحية، كما تطبق على تدابير الحماية والحفظ والإدارة المتصلة باستخدامات هذه المجارى المائية ومياهها.

٢- لا يدخل استخدام المجارى المائية الدولية لأغراض الملاحة فى نطاق هذه الاتفاقية إلا بقدر ما تؤثر أوجه الاستخدام الأخرى فى الملاحة أو تتأثر بها.

المادة (٢) : استخدام المصطلحات

فى هذه الاتفاقية:

(أ) المجرى المائى: يعنى نظام المياه السطحية والجوفية والتى تشكل بحكم علاقتها الطبيعية كلا واحدا وتصب طبيعيا فى مصب مشترك.

(ب) المجرى المائى الدولى: هو المجرى المائى الذى تقع أجزاؤه فى دول مختلفة.

(جـ) دولة المجرى المائى: تعنى دولة من دول هذه الاتفاقية يقع جزء من المجرى المائى الدولى فى أرضها، أو طرف (فى هذه الاتفاقية) فى هيئة منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادى يقع جزء من المجرى المائى الدولى فى أراضى دولة أو أكثر من أعضائها.

(د) المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادى: تعنى منظمة مكونة من دول ذات سيادة فى إقليم معين تخول لها الدول الأعضاء فيها اختصاصاتها فيما يتعلق بالأمور التى تحكمها هذه الاتفاقية، وتكون مستوفية التفويض وفقا لإجراءاتها الداخلية للتوقيع أو المصادقة أو القبول أو الانضمام لهذه الاتفاقية.

المادة (٣) : اتفاقات المجارى المائية

١- فى غياب اتفاق يناقض هذه الاتفاقية، فإنه لا يوجد فى هذه الاتفاقية ما يؤثر على حقوق والتزامات دول المجرى المائى الناشئة من اتفاقات سارية المفعول فى الوقت الذى صارت فيه طرفا فى هذه الاتفاقية.

٢- وبالرغم من أحكام الفقرة ١ فإن على أطراف الاتفاقات المشار إليها فى الفقرة ١ السعى - عند الضرورة - لجعل اتفاقاتهم تتوافق مع المبادئ العامة لهذه الاتفاقية.

٣- يمكن لدول المجرى المائى أن تدخل فى اتفاق أو أكثر - من الآن فصاعدا تسمى اتفاقات المجارى المائية - والتى تطبق وتوائم أحكام هذه الاتفاقية مع خصائص واستخدامات المجرى المائى الدولى المعين أو جزء منه.

٤- عندما يتم التوصل لاتفاق مجرى مائى بين دولتين أو أكثر من دول ذلك المجرى المائى، يجب أن يعرف الاتفاق المياه التى ينطبق عليها. ويمكن الدخول فى ذلك الاتفاق بخصوص مجرى مائى دولى كامل أو أى جزء منه أو مشروع أو برنامج أو استعمال محدد، ما لم يؤثر ذلك الاتفاق سلبا وبدرجة ذات شأن على استخدام دولة أو أكثر من دول المجرى المائى الأخرى لمياه المجرى المائى بدون موافقتها الصريحة.

٥- وحيثما ترى دولة مجرى مائى ضرورة مواءمة وتطبيق أحكام هذه الاتفاقية بسبب خصائص واستخدامات مجرى مائى دولى معين، يجب على دول المجرى المائى التشاور بغرض التفاوض بحسن نية بهدف الوصول لاتفاق أو اتفاقات خاصة بالمجرى المائى.

٦- وحينما يكون بعض وليس كل دول المجرى المائى لمجرى مائى دولى معين أطرافا فى اتفاق، يجب ألا تؤثر أحكام ذلك الاتفاق على الحقوق والالتزامات الواردة فى هذه الاتفاقية لدول المجرى المائى غير الأعضاء فى ذلك الاتفاق.

المادة (٤) : الأطراف فى اتفاقات المجرى المائى

١- يحق لكل دولة من دول المجرى المائى أن تشارك فى التفاوض على أى اتفاق مجرى مائى يسرى على كامل المجرى المائى الدولى، وأن تصبح طرفا فى هذا الاتفاق، وأن تشارك أيضا فى أية مشاورات ذات صلة.

٢- يحق لأية دولة من دول المجرى المائى يمكن أن يتأثر استخدامها للمجرى المائى إلى درجة ذات شأن، إذا نفذ اتفاق مجرى مائى مقترح يسرى فقط على جزء من المجرى المائى أو على مشروع أو برنامج أو استخدام معين، يحق لها أن تشارك فى المشاورات التى تجرى بشأن هذا الاتفاق، وعند الاقتضاء التفاوض على مثل هذا الاتفاق بحسن نية بغرض أن تصبح طرفا فيه بقدر تأثر استخدامها بهذا الاتفاق.

الباب الثانى

المبادئ العامة

المادة (٥) : الاستخدام والمشاركة العادلة والمعقولة

١- تنتفع دول المجرى المائى كل فى أراضيها بالمجرى المائى بطريقة عادلة ومعقولة. وبصورة خاصة تستخدم هذه الدول المجرى المائى الدولى وتنميه بغية الوصول لانتفاع أمثل ومستدام به والحصول على فوائد منه، مع مراعاة مصالح دول المجرى المائى المعنية على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائى.

٢- يجب على دول المجرى المائى أن تشارك فى استخدام وتنمية وحماية المجرى المائى الدولى بطريقة عادلة ومعقولة. وتشمل هذه المشاركة حق الانتفاع بالمجرى المائى، وواجب التعاون فى حمايته وتنميته كما هو منصوص فى هذه الاتفاقية.

المادة (٦) : عوامل ذات صلة بالانتفاع العادل والمعقول

١- يتطلب الانتفاع بالمجرى المائى بطريقة عادلة ومعقولة بالمعنى المقصود فى المادة الخامسة، أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة فى الاعتبار بما فى ذلك العوامل التالية:

(أ) العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والبيئية والعوامل الأخرى ذات الصفة الطبيعية.

(ب) الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائى المعنية.

(جـ) السكان الذين يعتمدون على المجرى المائى فى كل دولة من دول المجرى المائى.

(د) آثار استخدام أو استخدامات المجارى المائية فى إحدى دول المجرى المائى على دول المجرى المائى الأخرى.

(هـ) الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائى.

(و) حفظ الموارد المائية للمجرى المائى وحمايتها وتنميتها والاقتصاد فى استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة فى هذا الصدد.

(ز) توافر بدائل مناسبة لاستخدام قائم أو مزمع.

٢- عند تطبيق المادة (٥) أو الفقرة (٦) من هذه المادة يجب على دول المجرى المائى المعنية عند نشوء الحاجة الدخول فى التشاور بروح التعاون.

٣- يحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقا لأهميته بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى ذات الصلة. وعند تحديد ماهية الانتفاع العادل والمعقول يجب النظر فى جميع العوامل ذات الصلة معا والتوصل إلى خلاصة بناء على كل ذلك.

المادة (٧) : الالتزام بعدم التسبب فى ضرر ذى شأن

١- تتخذ دول المجرى المائى، عند الانتفاع بمجرى مائى دولى داخل أراضيها كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب فى ضرر ذى شأن لدول المجرى المائى الأخرى.

٢- ومع ذلك فإنه متى وقع ضرر ذو شأن على دولة أخرى من دول المجرى المائى، تتخذ الدول التى سبب استخدامها ذلك الضرر فى حالة عدم وجود اتفاق على ذلك الاستخدام كل التدابير المناسبة، مع المراعاة الواجبة لأحكام المادتين ٥ و ٦، وبالتشاور مع الدولة المتضررة، من أجل إزالة أو تخفيف هذا الضرر والقيام عند الاقتضاء، بمناقشة مسألة التعويض.

المادة (٨) : الالتزام العام بالتعاون

١- تتعاون دول المجرى المائى على أساس المساواة فى السيادة وسلامة الأراضى والمنفعة المتبادلة وحسن النية من أجل الوصول للانتفاع الأمثل من المجرى المائى وتوفير الحماية الكافية له.

٢- ولتحديد طبيعة ذلك التعاون يجب أن تسعى دول المجرى المائى لإنشاء آليات ولجان مشتركة - إذا رأت ذلك ضروريا - لتسهيل التعاون فى التدابير والإجراءات ذات الصلة على ضوء الخبرات المكتسبة من خلال التعاون فى اللجان والآليات المشتركة القائمة فى المناطق المختلفة.

المادة (٩) : التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات

١- بموجب المادة ٨ يجب على دول المجرى المائى تبادل البيانات والمعلومات المتوافرة الجاهزة بانتظام حول أحوال المجرى المائى، لا سيما ذات الطبيعة الهيدرولوجية (المائية) والميترولوجية (القياسية) والهيدروجيولوجية والايكولوجية (البيئية) والمتعلقة بنوعية المياه، وكذلك المتعلقة بالتنبؤ.

٢- إذا طلبت دولة المجرى المائى من دولة أخرى من دول المجرى المائى إعطاء بيانات ومعلومات لم تكن جاهزة فى الحال، فإن على الدولة المطلوب منها تلك البيانات والمعلومات بذل قصارى جهدها لتلبية الطلب، ولكن يمكن أن تشرط استجابتها بدفع الدولة الطالبة للبيانات والمعلومات التكاليف المعقولة لجمع البيانات والمعلومات، والقيام - عند الاقتضاء - بمعالجة البيانات والمعلومات.

٣- على دول المجرى المائى بذل قصارى الجهد لجمع - وعند الاقتضاء - معالجة البيانات والمعلومات بطريقة تسهل استخدامها بواسطة دول المجرى المائى الأخرى التى تتصل بها.

المادة (١٠) : العلاقة بين أنواع الاستخدامات المختلفة

١- فى حالة غياب اتفاق أو عرف مخالف: لا يتمتع أى استخدام للمجرى المائى الدولى بأولوية متأصلة على الاستخدامات الأخرى.

٢- فى حالة نشوب نزاع بين استخدامات المجرى المائى الدولى، فإنه يجب حله بالرجوع للمادتين ٥ و٧، مع إيلاء اهتمام خاص لمتطلبات الحاجات الحيوية الإنسانية.

الباب الثالث

التدابير المزمع اتخاذها

المادة ١١: تتبادل دول المجرى المائى المعلومات وتتشاور مع بعضها، وعند الضرورة تتفاوض حول الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها على حالة المجرى المائى الدولى.

المادة ١٢: الإخطار بالتدابير المزمع اتخاذها والتى يمكن أن يكون لها آثار ضارة

- على أية دولة من دول المجرى المائى قبل أن تنفذ أو تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شأن على دول أخرى من دول المجرى المائى، عليها أن توجه إلى تلك الدول إخطارا بذلك فى الوقت المناسب، ويكون هذا الإخطار مصحوبا بالبيانات والمعلومات الفنية المتاحة بما فى ذلك نتائج أية عملية لتقييم الأثر البيئى؛ من أجل تمكين الدولة التى يتم إخطارها من تقييم الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها.

المادة ١٣: فترة الرد على الإخطار

(أ) يجب على دولة المجرى المائى التى قدمت الإخطار تحت المادة ١٢ أن تمنح الدول التى تم إخطارها فترة ستة أشهر تقوم خلالها بدراسة وتقييم الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها وتوصيل النتائج لها.

(ب) هذه الفترة يمكن مدها لفترة ستة أشهر أخرى بناء على طلب الدولة التى تم إخطارها، والتى ينطوى تقييم التدابير المزمع اتخاذها على صعوبة خاصة بالنسبة لها.

المادة ١٤: التزامات الدولة التى وجهت الإخطار فى أثناء فترة الرد

خلال الفترة المشار إليها فى المادة ١٣ فإن على الدولة التى قامت بالإخطار:

(أ) أن تتعاون مع الدول التى تم إخطارها، وذلك بتزويدها عند الطلب بالبيانات والمعلومات الإضافية المتوافرة والضرورية لإجراء تقييم دقيق، و

(ب) ألا تنفذ أو تسمح بتنفيذ التدابير المزمع اتخاذها دون موافقة الدول التى تم إخطارها.

المادة ١٥: الرد على الإخطار

تبلغ الدول التى تم إخطارها ما توصلت إليه من نتائج إلى الدولة التى وجهت الإخطار فى أقرب وقت ممكن، فى غضون الفترة المطابقة بموجب المادة ١٣. وإذا وجدت دولة تم إخطارها أن

تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها لا يتفق مع أحكام المادة ٥ أو المادة ٧ فعليها أن ترفق بالنتائج التى توصلت إليها شرحا مدعما بالمستندات يبين الأسباب التى تقوم عليها هذه النتائج.

المادة ١٦: عدم الرد على الإخطار

١- إذا لم تتلق الدولة التى قامت بالإخطار خلال الفترة المطابقة بموجب المادة ١٣ ردا بموجب المادة ١٥، فإنها – مع مراعاة التزاماتها وفق المادة ٥ والمادة ٧ – تشرع فى تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها وفقا للإخطار ولأية بيانات ومعلومات أخرى قدمت إلى الدول التى تم إخطارها.

٢- أية مطالبة بالتعويض من الدولة التى تم إخطارها وفشلت فى الرد خلال الفترة المطابقة بموجب المادة ١٣ يمكن أن تكون محل مقاصة، مع التكاليف التى تكبدتها الدولة التى وجهت الإخطار بسبب الإجراءات التى اتخذتها بعد انتهاء المهلة المحددة للرد، والتى لم تكن لتتخذها لو اعترضت الدولة التى تم إخطارها خلال تلك الفترة.

المادة ١٧: المشاورات والمفاوضات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها

١- إذا تم الرد تحت المادة ١٥ بأن تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها لن يكون متفقا مع أحكام المادة ٥ والمادة ٧، تدخل الدولة التى وجهت الإخطار والدولة التى قامت بالرد فى مشاورات – وإذا دعت الضرورة – مفاوضات بقصد التوصل لتسوية عادلة للوضع.

٢- تجرى المشاورات والمفاوضات على أساس وجوب قيام كل دولة بحسن نية بإيلاء قدر معقول من الاعتبار لحقوق الدولة الأخرى ومصالحها المشروعة.

٣- تمتنع الدولة التى وجهت الإخطار أثناء المشاورات والمفاوضات عن تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها أو السماح بتنفيذها لفترة ستة أشهر إذا طلبت منها ذلك الدولة التى تم إخطارها وقت قيامها بالرد، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة ١٨: الإجراءات الواجب اتباعها فى حالة عدم الإخطار

١- إذا كانت لدى دولة من دول المجرى المائى أسباب معقولة للاعتقاد بأن دولة أخرى من دول المجرى المائى تزمع اتخاذ تدابير يمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شأن عليها، جاز للدولة الأولى أن تطلب إلى الدولة الثانية تطبيق أحكام المادة ١٢. ويرفق بالطلب شرح مدعم بالمستندات يبين أسبابه.

٢- إذا وجدت الدولة التى تزمع اتخاذ التدابير مع ذلك أنها غير ملزمة بتوجيه إخطار بموجب المادة ١٢، فعليها أن تعلم الدولة الأخرى بذلك مقدمة شرحا مدعما بالمستندات يبين الأسباب التى تقوم عليها هذه النتيجة، وإذا لم تقنع هذه النتيجة الدولة الأخرى، تدخل الدولتان فورا بناء على طلب الدولة الأخرى فى مشاورات ومفاوضات على الوجه المبين بالفقرتين ١ و٢ من المادة ١٧.

٣- فى أثناء المشاورات والمفاوضات تمتنع الدولة التى تزمع اتخاذ التدابير عن تنفيذ هذه التدابير أو السماح بتنفيذها لفترة ستة أشهر إذا طلبت إليها ذلك الدولة الأخرى وقت طلبها بدء المشاورات والمفاوضات، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة ١٩: التنفيذ العاجل للتدابير المزمع اتخاذها

١- إذا كان تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها أمرا بالغ الاستعجال من أجل حماية الصحة العامة أو السلامة العامة أو مصالح أخرى تساويها فى الأهمية، جاز للدولة التى تزمع اتخاذ التدابير، مع مراعاة أحكام المادتين ٥ و٧، أن تشرع فورا فى التنفيذ بصرف النظر عن أحكام المادة ١٤ والفقرة ٣ من المادة ١٧.

٢- فى مثل هذه الحالة، يتم إبلاغ دول المجرى المائى الأخرى المشار إليها فى المادة ١٢ دون إبطاء، إعلان رسمى بما للتدبير من صفة اضطرارية مشفوعا بالبيانات والمعلومات ذات الصلة.

٣- تدخل الدولة التى تزمع اتخاذ التدابير، بناء على طلب أية دولة من الدول المشار إليها فى الفقرة ٢ فى مشاورات ومفاوضات معها فورا على الوجه المبين فى الفقرتين ١ و٢ من المادة ١٧.

الباب الرابع

الحماية والحفظ والإدارة

المادة ٢٠: حماية وحفظ النظام البيئى

- تقوم دول المجرى المائى منفردة أو مجتمعة - عند الاقتضاء - بحماية وحفظ النظم البيئية للمجارى المائية الدولية.

المادة ٢١: منع وتخفيض ومكافحة التلوث

١- فى هذه المادة يقصد بتلوث المجرى المائى الدولى أى تغيير ضار فى تركيب أو نوعية مياه المجرى المائى الدولى ينتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن سلوك بشرى.

٢- تقوم دول المجرى المائى منفردة أو مجتمعة - عند الاقتضاء - بمنع وتخفيض ومكافحة تلوث المجرى المائى الدولى، والذى يمكن أن يسبب ضررا ذا شأن لدول أخرى من دول المجرى المائى أو لبيئتها، بما فى ذلك الإضرار بصحة البشر أو بسلامتهم، أو باستخدام المياه لأى غرض مفيد، أو للموارد الحية للمجرى المائى. وتتخذ دول المجرى المائى خطوات للتوفيق بين سياساتها فى هذا الشأن.

٣- تتشاور دول المجرى المائى بناء على طلب أية دولة منها بغية التوصل إلى تدابير وطرق تحظى بالاتفاق المشترك لمنع وتخفيض ومكافحة تلوث المجرى المائى الدولى مثل:

(أ) وضع أهداف ومعايير مشتركة لنوعية المياه.

(ب) استحداث تقنيات وممارسات لمعالجة التلوث من المصادر الثابتة والمنتشرة

(جـ) وضع قوائم بالمواد التى يكون إدخالها فى مياه المجرى المائى الدولى محظورا أو محدودا أو خاضعا للتحرى والمراقبة.

المادة ٢٢: إدخال أنواع غريبة أو جديدة

تتخذ دول المجرى المائى جميع التدابير اللازمة لمنع إدخال أنواع غريبة أو جديدة فى المجرى المائى الدولى يمكن أن تكون لها آثار ضارة على النظام البيئى للمجرى المائى مما يلحق ضررا ذا شأن بدول أخرى من دول المجرى المائى.

المادة ٢٣: حماية وحفظ البيئة البحرية

تتخذ دول المجرى المائى منفردة أو بالتعاون مع الدول الأخرى - عند الاقتضاء - جميع التدابير المتعلقة بالمجرى المائى الدولى واللازمة لحماية وحفظ البيئة البحرية، بما فى ذلك مصاب الأنهار، آخذة فى الاعتبار القواعد والمعايير الدولية المقبولة عموما.

المادة ٢٤: الإدارة

١- تدخل دول المجرى المائى، بناءً على طلب أية دولة منها، فى المشاورات المتعلقة بإدارة المجرى المائى الدولى والتى يمكن أن تشمل إنشاء آلية مشتركة للإدارة.

٢- فى هذه المادة تشير كلمة «الإدارة» بصفة خاصة إلى:

(أ) تخطيط التنمية المستدامة للمجرى المائى الدولى والاستعداد لتنفيذ أية خطط مجازة

(ب) من ناحية أخرى القيام بترقية الانتفاع بالمجرى المائى وحمايته والتحكم فيه بطريقة رشيدة وعلى الوجه الأمثل.

المادة ٢٥ : الضبط

١- تتعاون دول المجرى المائى - حينما يكون ذلك مناسباً - للاستجابة للحاجات أو الفرص المتاحة لضبط تدفق مياه المجرى المائى الدولى.

٢- تشترك دول المجرى المائى على أساس عادل فى تشييد أو صيانة أو تحمل نفقات هذه الأشغال الهندسية للضبط التى قد تكون اتفقت على الاضطلاع بها، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.

٣- فى هذه المادة يقصد بـ «الضبط» استخدام الأشغال الهندسية المائية، أو أى إجراء مستمر آخر لتغيير أو تنويع أو التحكم بطريقة أخرى فى تدفق مياه المجرى المائى الدولى .

المادة ٢٦ : الإنشاءات

١- تبذل دول المجرى المائى، كل فى أراضيها، قصارى جهودها لصيانة وحماية المنشآت والمرافق والأشغال الهندسية المتصلة بالمجرى المائى الدولى.

٢- تدخل دول المجرى المائى، بناء على طلب أية دولة منها لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنها قد تتعرض لآثار ضارة ذات شأن، فى المشاورات بشأن الآتى:

(أ) تشغيل وصيانة المنشآت أو المرافق أو الأشغال الهندسية الأخرى ذات الصلة بالمجرى المائى الدولى بطريقة مأمونة.

(ب) حماية المنشآت أو المرافق أو الأشغال الهندسية من الأفعال المرتكبة عمدا أو الناشئة عن إهمال أو بسبب قوى الطبيعة.

الباب الخامس

الأحوال الضارة و حالات الطوارئ

المادة ٢٧: منع حدوث الأحوال الضارة والتخفيف منها

تتخذ دول المجرى المائى منفردة أو بالاشتراك ـ عند الاقتضاء ـ جميع التدابير المناسبة لمنع حدوث الأحوال ذات الصلة بالمجرى المائى الدولى التى قد تضر بدول أخرى من دول المجرى المائى أو للتخفيف منها، سواء أكانت ناتجة عن أسباب طبيعية، أو عن سلوك بشرى مثل الفيضانات أو أحوال الجليد أو الأمراض المنقولة عن طريق الماء أو الإطماء أو التآكل أو تسرب المياه المالحة أو الجفاف أو التصحر.

المادة ٢٨: حالات الطوارئ

١- فى هذه المادة يقصد بالطوارئ، الحالة التى تسبب أو تنطوى على تهديد وشيك بتسبيب ضرر جسيم لدول المجرى المائى أو لدول أخرى، والتى تنتج فجأة عن أسباب طبيعية مثل الفيضانات أو انهيار الجليد أو الانزلاقات الأرضية أو الزلازل، أو من سلوك بشرى مثل الحوادث الصناعية.

٢- تقوم دولة المجرى المائى بدون إبطاء وبأسرع الوسائل المتاحة بإخطار الدول الأخرى التى يحتمل أن تتأثر، والمنظمات الدولية المختصة، بكل حالة طوارئ تنشأ داخل أرضها.

٣- على دولة المجرى المائى التى تنشأ حالة الطوارئ داخل أرضها أن تتخذ فورا جميع التدابير العملية التى تقتضيها الظروف، بالتعاون مع الدول التى يحتمل أن تتأثر بهذه الحالة، ومع المنظمات الدولية المختصة ـ عند الاقتضاء ـ لمنع الآثار الضارة لحالة الطوارئ وتخفيفها والقضاء عليها.

٤- تطور دول المجرى المائى مجتمعة عند الضرورة خطط طوارئ لمواجهة حالات الطوارئ، بالتعاون حيثما يقتضى الأمر مع الدول الأخرى التى يحتمل أن تتأثر بهذه الحالات ومع المنظمات الدولية المختصة.

الباب السادس

أحكام متنوعة

المادة ٢٩ : المجارى المائية الدولية والإنشاءات فى وقت النزاع المسلح

- تتمتع المجارى المائية الدولية والمنشآت والمرافق والأشغال الهندسية الأخرى المتصلة بها بالحماية التى تمنحها مبادئ القانون الدولى وقواعده واجبة التطبيق فى النزاع المسلح الدولى وغير الدولى، ولا يجوز استخدامها بصورة تنطوى على انتهاك لهذه المبادئ والقواعد.

المادة ٣٠ : الإجراءات غير المباشرة

فى الحالات التى توجد فيها عقبات خطيرة أمام الاتصالات المباشرة بين دول المجرى المائى، تفى الدول المعنية بالتزاماتها المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية بالتعاون، بما فى ذلك تبادل البيانات والمعلومات والإخطار والإبلاغ والمشاورات والمفاوضات عن طريق أى إجراء غير مباشر مقبول لديها.

المادة ٣١ : البيانات والمعلومات الحيوية للدفاع أو الأمن القومى

ليس فى هذه الاتفاقية ما يلزم دولة من دول المجرى المائى بتقديم بيانات أو معلومات حيوية لدفاعها أو أمنها القوميين. ومع ذلك تتعاون تلك الدولة بحسن نية مع دول المجرى المائى الأخرى بقصد تقديم المعلومات التى تسمح الظروف بتقديمها.

المادة ٣٢ : عدم التمييز

ما لم تكن دول المجرى المائى المعنية قد اتفقت على طريقة أخرى من أجل حماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المصابين بضرر ذى شأن عابر للحدود، أو المهددين تهديدا شديدا بالإصابة بهذا الضرر نتيجة لأنشطة تتصل بالمجرى المائى الدولى، لا يجوز لدولة المجرى المائى أن تميز، عند منح هؤلاء الأشخاص - وفقا لنظامها القانونى - حق اللجوء إلى الإجراءات القضائية أو غيرها من الإجراءات، أو حق المطالبة بالتعويض أو غيره من أشكال الإنصاف فيما يتعلق بضرر ذى شأن ناجم عن هذه الأنشطة المنفذة داخل أراضيها، لا يجوز أن تميز على أساس الجنسية أو الإقامة أو المكان الذى وقع فيه الضرر.

المادة ٣٣ : تسوية المنازعات

١- فى حالة نشوء نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، وفى غياب اتفاق فيما بينها يمكن تطبيقه على النزاع، تسعى الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقا للأحكام التالية.

٢- إذا لم تتمكن الأطراف المعنية من التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض بناء على طلب أحد الأطراف، يجوز لها أن تشترك فى طلب المساعى الحميدة أو الوساطة أو التوفيق من طرف ثالث. أو تستخدم حسب الاقتضاء أية مؤسسات مشتركة للمجرى تكون الأطراف قد أنشأتها. أو تتفق على عرض النزاع على التحكيم أو على محكمة العدل الدولية.

٣- خضوعا لعمل الفقرة ١٠ وإذا لم تتمكن الأطراف المعنية بعد ستة أشهر من وقت طلب المفاوضات المشار إليه فى الفقرة ٢ من تسوية نزاعها عن طريق التفاوض أو أية وسيلة أخرى مشار إليها فى تلك الفقرة، يعرض النزاع بناء على طلب أى طرف فى النزاع، على لجنة محايدة لتقصى الحقائق وفقا للفقرات ٤ إلى ٩، ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك.

٤- تنشأ لجنة لتقصى الحقائق تتكون من عضو واحد يسميه كل طرف معنى وعضو آخر زيادة على ذلك، لا يحمل جنسية أى طرف من الأطراف المعنية، يختاره الأعضاء المعنيون ويتولى رئاسة اللجنة.

٥- إذا لم يتمكن الأعضاء الذين عينتهم الأطراف من الاتفاق على اختيار رئيس خلال ثلاثة أشهر من طلب إنشاء اللجنة، جاز لأى طرف معنى أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين رئيسا لا يحمل جنسية أى طرف من أطراف النزاع أو جنسية أى دولة مشاطئة للمجرى المائى المعنى. وإذا أخفق أى طرف من الأطراف فى تسمية عضو فى غضون ثلاثة أشهر من الطلب الأولى، عملا بالفقرة ٣، جاز لأى طرف معنى آخر أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين شخصا لا يحمل جنسية دولة مشاطئة للمجرى المائى المعنى. ويشكل الشخص المعين على هذا النحو لجنة مكونة من عضو واحد.

٦- تحدد اللجنة إجراءاتها.

٧- على الأطراف المعنية الالتزام بتزويد اللجنة بالمعلومات التى قد تطلبها، والسماح للجنة، بناء على طلبها، بحرية الوصول إلى أراضى كل منها، والتفتيش على أى مرافق أو منشآت أو معدات أو أى معالم مشيدة أو ذات صلة، وذلك لأغراض تحرياتها.

٨- تعتمد اللجنة تقريرها بأغلبية الأصوات، ما لم تكن لجنة مكونة من عضو واحد، وتقدم ذلك التقرير إلى الأطراف المعنية متضمنا النتائج التى توصلت إليها وأسبابها، والتوصيات التى تراها مناسبة للتوصل إلى تسوية عادلة للنزاع، وتنظر فيه الأطراف المعنية بحسن النية.

٩- تتحمل الأطراف المعنية بالتساوى نفقات اللجنة.

١٠- وعند التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، أو أى وقت لاحق، يجوز للطرف الذى ليس منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادى أن يعلن فى وثيقة مكتوبة تسلم إلى حافظ الوديعة أنه - فيما يتعلق بأى نزاع لم تتم تسويته وفقا للفقرة ٢- يعترف بما يلى كإجراءات إجبارية تلقائية، وبدون اتفاق خاص مع أى طرف يقبل الالتزام نفسه:

(أ) عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، أو

(ب) التحكيم أمام محكمة تحكيم قائمة وعاملة، ما لم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك وفقا للإجراء المبين فى ملحق هذه الاتفاقية.

الطرف الذى يكون منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادى يمكن أن يصدر إعلانا له الأثر نفسه فيما يتعلق بالتحكيم وفقا للفقرة الفرعية (ب).

الباب السابع

مواد (بنود) ختامية

المادة ٣٤ : التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادى فى الفترة من ٢١ مايو ١٩٩٧م وحتى ٢٠ مايو ٢٠٠٠ فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

المادة ٣٥ : التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام

١- تخضع هذه الاتفاقية للمصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانضمام من جانب الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادى. وتودع وثائق المصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢- أية منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادى تصبح طرفا فى هذه الاتفاقية دون أن يكون أى من الدول الأعضاء فيها طرفا فيها، تكون ملزمة بتنفيذ جميع الالتزامات الواردة فى الاتفاقية. أما

فى حالة المنظمات التى تكون دولة أو أكثر من الدول الأعضاء فيها طرفا فى هذه الاتفاقية، تقرر المنظمة والدول الأعضاء فيها بشأن المسئوليات التى تلى كل منها فى تنفيذ التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. وفى هذه الحالات لا يحق للمنظمة والدول الأعضاء ممارسة الحقوق الواردة فى هذه الاتفاقية بصورة متزامنة (فى نفس الوقت).

٣- تقوم المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادى فى وثائقها المتعلقة بالمصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانضمام بتوضيح مدى اختصاصها فيما يتعلق بالمسائل التى تنظمها الاتفاقية، كما تبلغ هذه المنظمات الأمين العام للأمم المتحدة بأي تعديل جوهري يطرأ على مدى اختصاصها.

المادة ٣٦ : بدء النفاذ

١- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية فى اليوم التسعين من تاريخ إيداع الوثيقة الخامسة والثلاثين للمصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢- وبالنسبة للدول أو المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادى التى تصادق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو توافق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع الوثيقة الخامسة والثلاثين للمصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، فيبدأ نفاذ هذه الاتفاقية فى اليوم التسعين من قيام هذه الدولة أو المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادى بإيداع وثيقة مصادقتها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها.

٣- لأغراض الفقرتين ١ و٢ لا تعد أية وثيقة تقوم بإيداعها منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادى وثيقة إضافية إلى الوثائق المودعة من جانب الدول.

المادة ٣٧: النصوص المعتمدة

تودع النصوص الأصلية لهذه الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة. والنصوص هى: العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية، والتى تتساوى فى أنها جميعها معتمدة.

الملحق

التحكيم

المادة ١

ما لم يتفق أطراف النزاع على غير ذلك، يتم التحكيم وفقا للمادة ٣٣ من الاتفاقية بالتوافق مع المواد ٢ إلى ١٤ من هذا الملحق.

المادة ٢

على الطرف المدعى إخطار الطرف المدعى عليه بأنه قد أحال النزاع للتحكيم وفقا للمادة ٣٣ من الاتفاقية. يوضح الإخطار موضوع البحث للتحكيم، ويشتمل بصفة خاصة على مواد الاتفاقية أو التفسيرات أو التطبيقات محل البحث. وإذا لم تتفق الأطراف على موضوع البحث فى النزاع، تحدد محكمة التحكيم موضوع البحث.

المادة ٣

١ – فى النزاعات التى تكون بين طرفين، تتكون محكمة التحكيم من ثلاثة أعضاء. يعين كل طرف من طرفى النزاع محكما، ويسمى هذان المحكمان باتفاق عام محكما ثالثا يكون رئيسا للمحكمة لا يحمل جنسية أى من طرفى النزاع أو جنسية أية دولة مشاطئة فى المجرى المائى المعنى، ولا يكون مقر إقامته أو إقامتها المعتاد فى أراضى أحد الطرفين أو أراضى دولة مشاطئة، ولا يكون له اتصال بالقضية بأى صفة أخرى.

٢ – فى النزاعات التى تكون بين أكثر من طرفين، تشترك الأطراف ذات المصلحة الواحدة فى تعيين محكم واحد بالاتفاق.

٣ – يتم ملء أى خلو بالطريقة الموصوفة للتعيين الأول.

المادة ٤

١ – إذا لم يتم تسمية رئيس محكمة التحكيم خلال شهرين من تعيين المحكم الثانى، يسمى رئيس محكمة العدل الدولية، بناء على طلب طرف، رئيس محكمة التحكيم خلال فترة شهرين آخرين.

٢ – إذا لم يعين أحد أطراف النزاع محكما خلال شهرين من تسلم الطلب، يجوز للطرف الآخر إعلام رئيس محكمة العدل الدولية، والذى يقوم بالتسمية خلال فترة شهرين آخرين.

المادة ٥

تصدر محكمة التحكيم قراراتها وفقا لأحكام هذه الاتفاقية والقانون الدولى.

المادة ٦

ما لم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك فإن محكمة التحكيم تقوم بتحديد قواعدها الإجرائية.

المادة ٧

يجوز أن توصى محكمة التحكيم، بناء على طلب أحد الأطراف، بإجراء تدابير ضرورية مؤقتة للحماية.

المادة ٨

١- تقوم أطراف النزاع بتسهيل عمل محكمة التحكيم، وتقوم بصفة خاصة، مستعملة كل الوسائل التى تحت تصرفها:

(أ) بمدها بكل الوثائق والمعلومات والتسهيلات ذات الصلة، و

(ب) بتمكينها - عند الضرورة - من استدعاء الشهود أو الخبراء للإدلاء بشهادتهم.

٢- تكون الأطراف والمحكمون تحت الالتزام بحماية سرية أية معلومات تحصلوا عليها سرا أثناء سير محكمة التحكيم.

المادة ٩

ما لم تقرر محكمة التحكيم بسبب ملابسات خاصة بالقضية، تتحمل أطراف النزاع تكاليف المحكمة بنسب متساوية. وتحتفظ المحكمة بسجل كامل للتكاليف، وتمد الأطراف بكشف حساب نهائى منه.

المادة ١٠

أى طرف له مصلحة ذات طبيعة قانونية فى موضوع البحث للنزاع يمكن أن تتأثر باتخاذ قرار فى القضية، يمكن أن يتدخل فى الإجراءات بموافقة المحكمة.

المادة ١١

يجوز للمحكمة أن تسمع وتقرر فى الدعاوى المضادة الناشئة مباشرة من موضوع النزاع قيد البحث.

المادة ١٢

تتخذ القرارات فى كل من إجراءات وموضوع محكمة التحكيم بأغلبية أصوات الأعضاء

المادة ١٣

إذا لم يظهر أحد أطراف النزاع أمام محكمة التحكيم أو فشل فى الدفاع عن قضيته، يجوز للطرف الآخر أن يطلب من المحكمة مواصلة الإجراءات وإصدار الحكم. ولا يشكل غياب طرف أو فشله فى الدفاع عن قضيته مانعا أمام سير الإجراءات. وقبل إصدار حكمها النهائى، يجب أن تقتنع محكمة التحكيم بأن الدعوى مؤسسة تأسيسا جيدا فى الواقع والقانون.

المادة ١٤

١- تصدر محكمة التحكيم قرارها النهائى خلال خمسة أشهر من تاريخ اكتمال تكوينها، ما لم تر ضرورة تمديد الفترة الزمنية لفترة يجب ألا تتعدى خمسة شهور أخرى.

٢- يقتصر قرار محكمة التحكيم النهائى على موضوع البحث محل النزاع، ويوضح الأسباب التى انبنى عليها. ويحتوى على أسماء الأعضاء الذين شاركوا وتاريخ القرار النهائى ويجوز لأى عضو فى المحكمة إرفاق رأى منفصل أو معارض للقرار النهائى.

٣- يقتصر الحكم على أطراف النزاع ولا يقبل الاستئناف ما لم يكن أطراف النزاع قد اتفقوا مسبقا على إجراء استئنافى.

٤- أى خلاف قد ينشأ بين أطراف النزاع من ناحية تفسير أو طريقة تطبيق القرار النهائى يجوز أن يقدم من أحد الطرفين لمحكمة التحكيم التى أصدرته لتقرر فى ذلك.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١٧٥٣٦
الترقيم الدولى . I.S.B.N. 977-320-054-x